المخترع في إذاعة سرائر النحو

ألفه

أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري

٤١٠ ــ ٤٧٦ هـ



حققه

الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي

كلية التربية الأساسية ـ الكويت





المخترع في إذاعة

سرائر النحو

ألفه

أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري

٤١٠ ــ ٤٧٦ هـ

حققه

الأستاذ الدكتور حسن بن محمود هنداوي

كلية التربية الأساسية ـ الكويت



ح دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ١٤٢٧هـ
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
الشنتمري، يوسف سليمان
المخترع في اذاعة سرائر النحو؛ /يوسف سليمان الشنتمري؛ حسن هنداوي؛ الرياض، ١٤٢٧هـ.
٣٨٤ص؛ ١٧×٢٤ سم
ردمك: ٠- ٥٣-١-٧٠١-٩٩٦٠
١- النحو ٢- اللغة العربية – النحو أ. هنداوي، حسن (محقق)
أ- العنوان
ديوي ٤٠٥ ١٤٢٧/٣٨١٤

رقم الإيداع: ١٤٢٧/٣٨١٤
ردمك: ٠-٥٣-١-٧٠١-٩٩٦٠

الطبعة الأولى
١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م



دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع
المملكة العربية السعودية ص.ب ٢٧٢٦١ الرياض ١١٤١٧
هاتف: ٤٧٤٢٤٥٨– ٤٧٧٣٩٥٩ – ٤٧٩٤٣٥٤ فاكس: ٤٧٨٧١٤٠
E-mail: eshbelia@hotmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدّمة

توطئة:

الحمد للّه الذي هدانا بالقرآن، وأخرجنا به من الظلمات إلى النور، اللّهمَّ صلِّ على نبيِّنا محمد، وعلى آل بيته الطيبين الطاهرين، وعلى سائر المخلَصين من أنبيائك ورسلك، وسَلِّمْ تسليمًا كثيرًا، وارْضَ - اللّهمَّ - عن أصحابه الذين آزروه ونصروه وبلَّغوا عنه هذا الدين، اللّهمَّ اغفرْ لنا، وارحمْنا، وأنتَ خيرُ الراحمين.

وبعد، فقد ذكر الأستاذ رمضان ششن في كتابه «نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا» أنَّ لأبي الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم الشنتمري كتابًا عنوانه: «المقالات الثلاث في الصرف والنحو»، وأنَّ مكتبة (لا له لي) في تركيا تحتفظ بنسخة منه تحت رقم (٣٣٩٧)[١].

وبعد وقوفي على مصورة عنها طفقت أبحث عن نسخة ثانية، لكنني لم أَحْلَ من ذلك بطائل، و لم أجد أحدًا نسب للأعلم كتابًا بهذا الاسم، و لم يذكره المصنف ضمن مؤلفاته التي نص عليها في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام. وبعد البحث والتفتيش ترجح عندي أنَّ العنوان الصحيح لهذا الكتاب هو «المُختَرَع في إذاعة سرائر النحو» الذي ذكره الأعلم في مقدمة كتابه «شرح حماسة أبي تمام»[٢]، للأسباب التي أذكرها بعد قليل.

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢: ١٣٥.

(٢) شرح حماسة أبي تمام ص ٩٢.

وقد قسم المصنف كتابه هذا ثلاثة أقسام، وسمَّى كل قسم منها مقالة، ودرس في المقالة الأولى الاسم، وفي الثانية الفعل، وفي الثالثة حرف المعنى، وقسم كل مقالة إلى فصول. والموضوع الذي ينتظم المقالات الثلاث هو علل النحو. وقد نص المؤلف على أن كثيرًا من تلك العلل هي من اختراعه، ولم يسبقه إليها أحد، ونبه في ثنايا الكتاب على كل علة من العلل التي ادعى أنها من اختراعه، وسترى هذا مبثوثًا في فصول هذا السفر النفيس، فهو كتاب يستمتع بقراءته كل من أتقن علم النحو وتبحر فيه.

وقد ألَّفه الأعلم في زمن الشباب، وهو ابن اثنين وثلاثين عامًا، فقد ولد الشيخ سنة ٤١٠هـ، وبدأ في تصنيفه سنة ٤٤٢هـ كما ذكر في آخره.

* * *

عنوان الكتاب: إنَّما ترجح لدي أنَّ الاسم الصحيح لهذا الكتاب هو «المُختَرَع في إذاعة سرائر النحو» للأسباب التالية:

الأول: أنَّ المؤلف لم ينص في مقدمة هذا الكتاب على أنَّ عنوانه هو «المقالات الثلاث».

والثاني: أنَّ المؤلف عدَّد في مقدمة شرحه للحماسة بعض مصنفاته، ولم يذكر أنَّ له كتابًا بهذا الاسم.

والثالث: إغفال كتب الطبقات ذكره بالعنوان الذي ذكره الأستاذ رمضان.

والرابع: تصريح المصنف في مقدمته أكثر من مرة بما يدل على ما ذهبتُ إليه، كقوله: «نريد ـ بحمد الله وطوله ـ أن نخترع كتابًا في كشف غوامض النحو، وتجلية وجوه حقائقه، وإذاعة مطوي سرائره»[1]، وقوله: «وكان الذي دعانا إلى

---

(١) المخترع ص ٥.

اختراع هذا الكتاب ...»[1]، وقوله: «فحملنا على اختراع هذا الكتاب ما وليناه من قلة احتفالهم بالعلم وحامليه ...»[2]، وقوله: «ومما قوَّى النية، وأكَّد البصيرة في اختراعه ...»[3].

والخامس: قوله في ختامه: «وإنما اخترعناه اختراعًا»[4]، وقوله أيضًا: «وهو كتاب فيه المخترع في كشف غوامض النحو، وتبيين حقائقه، وتمييز متضارعه من متباينه، ومماثله من متنافره»[5].

والسادس: تصريحه في مواضع كثيرة في الكتاب على أنَّ كثيرًا من العلل التي اعتل بها مخترعة، و لم يسبقه إليها أحد[6].

والسابع: تصريحه في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام بأنَّ له كتابًا اسمه: «المخترع في إذاعة سرائر النحو»[7]، وهذا العنوان يصدق على ما اشتمل عليه المخطوط الذي وسم بـ«المقالات الثلاث».

فإن قيل: قد نُصَّ في آخر الكتاب على أنَّ اسمه هو «المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف»[8].

فالجواب: أنَّ هذا من قول الناسخ لا من قول المصنف، ولعله أخذه من قول المؤلف في المقدمة: «وهذا الكتاب يشتمل على ثلاث مقالات - تشتمل كل مقالة

---

(١) المخترع ص ٦.
(٢) المخترع ص ٦.
(٣) المخترع ص ٦.
(٤) المخترع ص ١٣٢.
(٥) المخترع ص ١٣٢.
(٦) انظر على سبيل المثال: المخترع ص ٣١، ٥٤، ٥٨، ٦٥، ٧١، ٨١، ٨٢، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ١٠٠، ١٠٨، ١١٠، ١٢٤.
(٧) شرح حماسة أبي تمام ص ٩٢.
(٨) المخترع ص ١٣٢.

منها على فصول - في الاسم والفعل وحرف المعنى»[1].

* * *

مصنِّف الكتاب[2]: ومؤلف هذا الكتاب هو أبو الحَجَّاج يوسف بن سليمان بن عيسى النحوي الشَّنْتَمَرِيّ المعروف بالأعلم. لقب بالأعلم لأنه كان مشقوق الشفة العليا شقًّا واسعًا. والشنتمري نسبة إلى مدينة شَنْتَمَرِيَّة الغرب[3]، وهي مدينة متوسطة القدر، حسنة التربة، كثيرة الأعناب والتين، تقع بين شِلب وإشبيلية من مغرب الأندلس، على ساحل البحر.

رحل إلى قرطبة سنة ٤٣٣هـ، ثم إلى شِلْب، ثم إلى إشبيلية حيث ألقى عصا الترحال، والتحق ببلاط آل عَبَّاد، فقد لقي حظوة كبيرة لدى المعتضد بالله عَبَّاد بن محمد، وباسمه طَرَّز كتاب «المخترع في إذاعة سرائر النحو» كما ذكر في مقدمته. ومن بعد المعتضد اختص بابنه المعتمد.

وقد كان مولد الأعلم سنة ٤١٠هـ، وكُفَّ بصره في آخر عمره، وتوفي - رحمه الله - في إشبيلية سنة ٤٧٦هـ بعد عمر حافل بالدرس والتدريس والتصنيف.

وكان عالمًا بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظًا لها، حسن الضبط لها، وإليه صارت الرحلة في زمانه.

وذكرت المصادر أنه تلقى العلم عن ثلاثة من علماء عصره، كلهم من أهل قرطبة، وهم: أبو بكر مسلم بن أحمد بن أفلح النحوي المتوفى سنة ٤٣٣هـ، وأبو

---

(١) المخترع ص ٥.

(٢) ترجمته في الصلة ص ٦٤٣ - ٦٤٤ ومعجم الأدباء ٢٠: ٦٠ - ٦١ وإنباه الرواة ٤: ٥٩ - ٦١ وبغية الوعاة ٢: ٣٥٦ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٥: ٣٥٢ - ٣٥٣ والأعلام ٨: ٢٣٣ ومقدمة كتاب النكت ص ١٥ - ٣٣ ومقدمة شرحه حماسة أبي تمام ص ٧ - ٤٠.

(٣) الروض المعطار ص ٣٤٧.

القاسم إبراهيم بن محمد المعروف بابن الإفليلي المتوفى سنة ٤٤١هـ، وأبو سهل يونس بن أحمد المعروف بابن الحرَّاني المتوفى سنة ٤٤٢هـ.

وأمَّا تلاميذه فمنهم أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجيَّاني المتوفى سنة ٤٩٨هـ، وأبو بكر محمد بن سليمان الكُلاعي المعروف بابن القصيرة المتوفى سنة ٥٠٨هـ، وأبو عبد اللّٰه محمد بن أبي العافية الإشبيلي المتوفى سنة ٥٠٩هـ، وأبو الحسن علي بن عبد الرحمن المعروف بابن الأخضر المتوفى سنة ٥١٤هـ، وأبو الحسين سليمان بن محمد المعروف بابن الطراوة المتوفى سنة ٥٢٨هـ.

وقد صنف أبو الحجاج كتبًا كثيرة، نص في مقدمة شرحه لحماسة أبي تمام على ما يلي منها: النُّكَت في تبيين الخفيِّ من كتاب سيبويه، والمُخْتَرَع في إذاعة سرائر النحو، وتفسير الستة من أشعار العرب، وشرح شواهد كتاب سيبويه، وشرح شعر أبي تمام، وقصائد الصِّبا في شعر أبي الطيب المتنبي. وقد صنعها كلها للمعتضد باللّٰه عبَّاد بن محمد بن عبَّاد[1].

* * *

نسبة الكتاب: يعد هذا الكتاب من مصنفات الأعلم، فقد نص في مقدمة النسخة المخطوطة الوحيدة التي بين أيدينا على أنه هو الذي صنَّفه، وذكر أن الذي دفعه إلى اختراعه والتلطف لإبداعه هو الملك المعتضد باللّٰه أبو عمرو عبَّاد بن محمد ابن عبَّاد - توفي سنة ٤٦١هـ - وقد ذكرت المصادر أنَّ الأعلم قضى معظم حياته في كنفه وكنف ابنه المعتمد بعده، كما نُصَّ في خاتمة الكتاب على أنَّ أبا الحجاج هذا هو الذي ألَّفه، وأنه بدأ بصنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام ٤٤٢.

* * *

وصف النسخة المخطوطة:

اعتمدت في تحقيق هذا الأثر العلمي على نسخة مخطوطة واحدة، و لم أقف

---

(١) شرح حماسة أبي تمام ص ٩٢ - ٩٣.

على ذكر لنسخة أخرى فيما رجعت إليه من المصادر والمراجع. وهذه النسخة تحتفظ بها مكتبة (لا له لي) في تركيا تحت رقم (٣٣٩٧) وتقع في (٩٢) صفحة، وفي كل صفحة (٢٢) سطرًا، وفي كل سطر ما بين (١١) و(١٦) كلمة. وقد كتبت بخط مغربي. ويقع هذا الكتاب ضمن مجموع في عدة كتب كما يدل عليه كلام الأستاذ رمضان ششن، فقد ذكر أنه يبدأ من الورقة ٣٣/ب، وينتهي في الورقة ٨٠/أ[1]. وبناء على ذلك فهذه النسخة تقع في (٩٤) صفحة، والذي بين يدي منها هو (٩٢) صفحة.

ولم أجد في المصورة التي بين يدي صفحة خاصة بعنوان الكتاب، والصفحة الأولى منها تبدأ بالبسملة، وقبلها: «الحمد لله»، وبعدها في السطر نفسه «صلى الله على سيدنا محمد»، وفي السطر التالي يبدأ الكتاب بقوله «قال الشيخ الفقيه الإمام الأوحد النحوي اللغوي أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم، رحمه الله تعالى».

وفي حواشي معظم صفحاتها نصوص كثيرة طويلة من كتب النحو، وكتب الطبقات، وشرح الشواهد، وغيرها، وقد نص كاتبها على أسماء أصحابها، ككتب ابن السيد البطليوسي - ومنها شرح شواهد الجمل - وكتب السيوطي، كالاقتراح، وهمع الهوامع، والصحاح للجوهري. وأكثر تلك النصوص مأخوذة من كتب ابن البطليوسي وكتب السيوطي. وفي حاشية الصفحة الأولى ترجمة موجزة للمصنف نص كاتبها على أنها من كتاب الطبقات للسيوطي، يعني بغية الوعاة، وفي بعض الصفحات نرى النصوص المثبتة في الحاشية تربو على نص الكتاب.

وفيها كلمات مطموسة طمسًا تامًّا، لم يظهر منها شيء، فتعذرت قراءتها، وقد وضعتُ مكانها نقطًا بين حاصرتين كما يلي [...]، ونبهت عليها في الحواشي، وثَمَّ كلمات مطموسة بشكل جزئي، تمكنت من قراءتها بعد لأي. كما

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢: ١٣٥.

أنَّ فيها تصحيفًا وتحريفًا، وقد قمت بتصحيح ذلك، ونبهت عليه في الحواشي.

والصفحة التي تحمل الرقم (٨٥) لم تظهر في المصورة التي اعتمدت عليها مع أنَّ النصوص المثبتة في حاشيتها واضحة وضوحًا تامًّا. وقد أدى هذا إلى سقوط آخر المقالة الثانية الخاصة بالفعل والفصل الأول وبعض الفصل الثاني من فصول المقالة الثالثة الخاصة بحرف المعنى.

ونص المصنف في خاتمته على التاريخ الذي بدأ فيه تصنيف هذا الكتاب، فقال: «وكان بدء صنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام اثنين وأربعين وأربعمئة».

وذُكر في آخر صفحة من هذه النسخة أنه كتب هذا الكتاب لنفسه ثم لمن جاء بعده عيسى بن محمد الثعالبي؛ ولم ينص على تاريخ النسخ في آخر الكتاب.

وذكر الأستاذ رمضان ششن[1] أنَّ هذا السفر كتب سنة ١٠٤٤هـ. وهذا يؤكد أنَّ هذا الكتاب ليس آخر ما في المجلد، بل بعده كتاب آخر أو أكثر، وتاريخ النسخ يدون عادة في آخر المجلد.

وفي الختام أسأل الله - عز وجل - أن يرزقني الإخلاص في القول والعمل، ويجنبني الزيغ والزلل، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وكتب أبو معاذ

حسن بن محمود هنداوي

السالمية - دولة الكويت

٢٥/ذي الحجة/١٤٢٦هـ

٢٥/كانون الثاني/٢٠٠٦م

---

(١) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٢: ١٣٥.

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد

قال الشيخ الفقيه الإمام الأوحد النحوي اللغوي أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى رحمه الله تعالى ورضي عنه بمنه وكرمه

أما بعد حمد الله أولا وآخرا وحمد الله عز وجل أولى ذي ابتداء، وهو الذي ابتدأ به كتابه وجعله آخر دعوى أهل جنته، ثم الصلاة على رسوله المصطفى محمد خير الورى وعلى أهله الطيبين وسلم عليهم وعليه في العالمين فإني بحمد الله وقوته أن أخرج كتابا أكشف به عن غوامض النحو وعلله ووجوه حقائقه وأن أعتمد بسرائره وتبيين ما أشكل منه من متشابهه وتصحيح ما تلقى من مختلفه، وتتبع ذكر الكتاب مثل غيره من الكتب الموضوعة في هذه الصناعة عن أن يعرض لبس من اسم أصحابه ومن يرد ما بينه وبين غيره فيعلم ما عرضنا إليه به إن شاء الله. وهذا

ويعرف سليمان بن عيسى النحوي الشنتمري المعروف بالأعلم
كان عالما بالعربية واللغة ومعاني الأشعار، حافظا لها حسن
الضبط، مشهورا بإتقانها، رحل إلى قرطبة وأخذ عن إبراهيم الإفليلي
وكانت الرحلة إليه في زمانه ولد سنة أربع وأربعمائة ومات سنة
ست وسبعين وأربعمائة من الهجرة في الصلة

الصفحة الأخيرة من المخطوطة



بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الفقيه الإمام الأوحد النحوي اللغوي أبو الحجاج يوسف بن سليمان الأعلم، رحمه الله تعالى، ورضي عنه بمنه وكرمه: للأشياء أوائل وأواخر، وحمد الله عز وجل أولى بالابتداء، وهو آخر الابتداء، كما افتتح تبارك وتعالى كتابه(١) [به](٢)، وجعله آخر دعاء أهل جنته(٣). ثم الصلاة على رسوله المصطفى، محمد خير الورى، وعلى أهله الطيبين، وسلام عليهم وعليه في العالمين.

نريد - بحمد الله وطوله - أن نخترع كتابًا في كشف غوامض النحو، وتجلية وجوه حقائقه، وإذاعة مطوي سرائره، وتبيين مضارعه من متباينه، وتمييز(٤) مماثله من متضاده، ونضع ذلك الكتاب على غير رتبة الكتب الموضوعة في هذه الصناعة؛ لأن غرضه ليس من أغراضها، وسترى فرق ما بينه وبين غيره، فتعلم ما عرَّضنا إليه به، إن شاء الله.

[٢] وهذا / الكتاب يشتمل على ثلاث مقالات - تشتمل كل مقالة منها على فصول - في الاسم والفعل وحرف(٥) المعنى اللاتي هن جماع الكلام، وقوام المنطق، عربيه وعجميه. ونبدأ إن شاء الله بمقالة الاسم مع فصولها، ثم نتبعها المقالتين على نحو شرطها، والله الموفق للصواب، وهو حسبنا، ونعم الوكيل.

---

(١) يعني قوله في أول سورة الفاتحة: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾.

(٢) به: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾. سورة يونس: ١٠.

(٤) في الأصل: وتصيير.

(٥) في الأصل: والحرف.

وكان الذي دعانا إلى اختراع هذا الكتاب، وحملنا على العناية به - أن اللّه عز وجل أخذ على العلماء أن يبينوا للناس ما أودعهم[1] من العلم، وألا يكتموا ما خصهم به من الحِكَم، والعلم حكمة، ﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾[2]، وواجب على من آتاه اللّه الخير أن يؤدي شكره وحمده بنشر ما وضع من الخير عنده، فقال اللّه تعالى لنبيه المرتضى ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[3]. ثم إن أهل عصرنا وأبناء زماننا مجبولون على الطعن في علمائهم، ومباينون لأهل بلادهم [...][4]، حتى لقد صار أعلمهم واقعًا دون أجهلهم بخذلانهم له وإعراضهم عن ولايته، وتعرضهم لعداوته، وإنما يعرف الشيء بقرينه، ويهتدى إليه بشكله، فإذا لم يكن الطالب الشادي تبعًا للعالم المتناهي وموقرًا له، وناشرًا لمحاسنه - فكيف يشار إلى عالم؟ أم كيف يميز من سائر العالَم. إلى اللّه المشتكى مما به[5] ابتلى، وهو حسبنا، وكفى به حسيبًا . فحملنا على اختراع هذا الكتاب ما وليناه من قلة احتفالهم[6] بالعلم وحامليه؛ لنحفظ منه ما ضيعوا، ونصون ما أذالوا[7]، مع ما قدمناه من الرغبة في نشر[8] ما أنعم اللّه به علينا، وتأدية حقه فيما مكّنه عندنا - وهو المنعم علينا - بإيزاع شكرنا آخرًا، مما أنعم علينا بجزيل نعمه أولاً، والحمد للّه كما هو أهله ومستحقه ومستوجبه.

ومما قوّى النية، وأكّد البصيرة في اختراعه، والتلطف لابتداعه، مع الذي

---

(١) في الأصل: أودعه.

(٢) سورة البقرة: ٢٦٩.

(٣) سورة الضحى: ١١.

(٤) ثم كلمة مطموسة لم أتبينها.

(٥) في الأصل: له.

(٦) في الأصل: اهتبالهم.

(٧) الإذالة: الإهانة.

(٨) في الأصل: في ستر.

ذكرنا من تعريضنا به رجاء إقامة أَوَدي العلم، والأخذ بضَبْعِه، والتنويه بحامله، وإرغام أهل الجهل به، ممن يدعي منه ما لا يحسن، ويتربص الدوائر بالثاقب المحسن، والمرجو / لهذه المكرمة، والمستعدي على أهل تلك الفادحة المظلمة(١) - مَن أشهر(٢) [٣] جاه العالم إليه، ووقفت آمال البشر عليه، الملكُ الفاضل ابن الملوك الفضلاء، والكريم السيد نجل السادات الكرماء، عدني العلم والأدب، وري الجود والحسب، المعتضد بالله، المنصور بفضل الله، أبو عمرو(٣) عبَّاد بن محمد بن عباد، أطال الله بقاءه كما أطال بالخير ذراعه، وأوسع نعماءه كما أوسع في المكارم باعه، عصمة الدين، وعصرة المنجودين، وملجأ العائذين، ومنتهى آمال الراغبين، فهو أحق من طُرِّز العلم باسمه، ورُسم برفيع وسمه، إذ كانت النفيسة من الدرر، لا يعتمد بها إلا النفيس من البشر. وهذا حين أبدأ، وعلى الله أتوكل.

* * *

---

(١) في الأصل: المطلقة.

(٢) في الأصل: إشهار.

(٣) في الأصل: أبوا عمر. والمعتضد هذا هو صاحب إشبيلية حيث كان يقيم الأعلم.

المقالة الأولى
في حدّ الاسم وفصوله وخواصه

الاسم: كل كلمة دالة على شيء مسمى معناه في نفسه غير مقترن بزمان محصل كاقتران الفعل به. وهو في تمكنه وعدم تمكنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسم متمكن أمكن من غيره، وهو المعرب المنصرف، وهذا يسمى الأمكن. وقسم متمكن فقط، وهو المعرب غير المنصرف. وقسم غير متمكن، وهو المبني. فالإعراب أصل في الاسم، كما أن البناء أصل في الفعل والحرف، وسنأتي على تفصيل ذلك إن شاء اللّه.

فصل في تمثيل حد الاسم

قد قدمنا أن حد الاسم كلمة دالة على مسمى غير مقرون بزمان محصل إلى آخر شرطه الذي بيَّناه. مثال ذلك أنك تقول: رجل، وامرأة، وناقة، وزيد، وهند، وغراب، وعقاب، وجعفر، وزينب، وثمرة، وشجرة، وطلحة، وفاطمة، وأنا، وأنت، وهذا، وذاك، فتجد كل اسم منها قد دل على مسمى غير مقرون بزمان محصل؛ ألا ترى أن قولك «زيد» لا يدل على زمان / محصل ماض أو مستقبل، [٤] كدلالة ضرب ويضرب عليه، وأن قولك «زيد» معناه في نفسه لا يتعداه إلى غيره. ومعنى «هل» في الجملة المستفهم عنها، [وليستقبل][(١)] بتلك الجملة، وكذلك سائر الحروف اللاتي جئن للمعاني.

فإن قال قائل: فإنَّ أمس وغدًا وما أشبههما من أسماء الزمان، وتدل على معنى مقترن بزمان محصل؟

فالجواب: أنها إنما دلت على الزمان من أجل أنها أسماء له[(٢)]، فدلت على

---

(١) كذا في الأصل!

(٢) في الأصل: لها.

مسماها من الزمان، كما دل زيد وعمرو وما أشبههما من الذوات[1] على مسماها من الشخوص، وكما دلت «هل» على مسماها الموضوعة له من المعاني، وهو الاستفهام على حقيقة [حرفان][2].

فإن قيل: أليس قولك: أتيتُ خلافةَ فلان، وسآتيك مَقْدَمَ الحاجِّ، ومَضْرِبَ الشَّوْل[3] ـ دالاًّ[4] على زمان محصل، وليس واحد من هذه الأسماء أسماء لزمان في الأصل، كما كان أمس وغدًا؟

فالجواب: أن هذه الأسماء إنما دلت على زمان محصل من حيث كانت توقيتًا للزمان على حد قولك: زمانَ خلافةِ فلان، ووقتَ مَقدَمِ الحاجِّ، وزمانَ مَضْرِبِ الشَّوْل، ثم اختصر لفظ الزمان، فحذف لعلم السامع، فقام الموقت له مقامه، كما حذف أهل من قوله عز وجل﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾[5]، فقامت القرية مقامه.

فإن قيل: أليس قولك لمن تأمره: إيهِ. ولمن تنهاه: إيهًا، قد دلاَّ على زمان محصل، وهما اسمان؟

قيل له: إنما ذلك لأنهما اسمان للفعل بمعنى زِدْ، وبمعنى: اكفف، كما كان أمس اسمًا للزمان، فدلاَّ على الزمان المستقبل من حيث كانا اسمين لفعلين يدلان على الزمان، وهما الأمر والنهي، كما دل أمس على الزمان من حيث كان اسمًا له[6].

---

(١) في الأصل: من الزمان.

(٢) كذا في الأصل! و لم أهْتَدِ إلى تصويبه.

(٣) الشَّوْلُ من النُّوق: التي خَفَّ لبنُها وارتفع ضَرْعُها، وأتى عليها سبعةُ أَشهر من يوم نَتاجها أَو ثمانيةٌ فلم يَبْقَ في ضُروعِها إِلاَّ شَوْلٌ من اللبن أَي: بَقِيَّة. وفي الأصل: ومضروب الشول. وكذا في الموضع التالي.

(٤) في الأصل: دالان.

(٥) سورة يوسف: ٨٢.

(٦) زيد هنا في الأصل: وزمان مضروب الشول.

الفصل الثاني
في تمثيل الاسم المتمكن وغير المتمكن

فمعنى **المتمكن** الذي زيد في الأمكنية [(١)] من المعاني والإعراب. **وغير المتمكن** ضده مما يلزم معنًى ما أو لفظًا. فمثال المتمكن رجل وفرس وزيد وعمرو ومحمد وجعفر وطلحة وحمزة وفاطمة وعائشة وما أشبهها من الأسماء المعربة منصرفها وغير منصرفها. ومثال غير المتمكن مَنْ وما والذي والتي وأنا وأنت وهذا وذلك وصَهْ ومَهْ وقَبلُ وبَعدُ وشبهه؛ ألا ترى أن الأسماء الأولى تتصرف في المعاني المختلفة، وتجري على مجاري الإعراب المعتقبة[(٢)]، كقولك: قامَ زيدٌ وطلحةُ، ومررتُ بزيدٍ وطلحةَ. وتجري هذه الأسماء كلها وما جرى مجراها، وتنعتها، وتصغرها، وتعرِّفها، وتنكِّرها، وتُظهرها، وتضمرها، ولا يستوفي جميع ذلك غير المتمكن، بل قد يكون فيه بعض هذا، ويخلو من أكثره، وإذا[(٣)] اعتبرت ذلك وجدته.

[٥]

فالتمكُّن[(٤)] على ضربين: تمكن مُتَناهٍ، وتمكن ناقص. فالمتناهي منهما أن يكون الاسم مستقرًّا على أصله غير مضارعٍ لغيره. والتمكن[(٥)] الناقص أن يخرج الاسم عن أصله بمضارعته الفعل من جهتين أو جهة واحدة تعدل جهتين لقوتها.

فصفة المتمكن المتناهي هو كل اسم متصرف في جميع المعاني والإعراب، وسمة ذلك دخول الخفض والتنوين عليه، كقولك: مررت برجلٍ وفَرَسٍ وزيدٍ

---

(١) في الأصل: في الأمكنة.

(٢) في الأصل: المتعقبة.

(٣) في الأصل: وإذ.

(٤) في الأصل: فالمتمكن.

(٥) في الأصل: والمتمكن.

وجاريةٍ وقائمةٍ. فهذه الأسماء وما أشبهها مما لم يضارع الفعل البتة، نحو رجل وفرس؛ لأنهما اسمان نكرتان، والاسم أول الكلام، والنكرة قبل المعرفة، والفعل ثان، فلم تكن فيهما مضارعة للفعل، فانصرفا.

ومنها ما ضارع الفعل من جهة واحدة في الفرعية، فعدلت تلك الجهة الفرعية قوة الأصل وتمكن الاسم، فلم يمتنع من الصرف، وهو نحو زيد وعمرو؛ لأن فيهما(١) المعرفة، ولهما تمكن الاسم، والمعرفة فرع، كما أن الفعل فرع، فقاوم التمكن(٢) الذي هو الأصل العلة(٣) الواحدة التي هي فرع، فانصرفا.

ومنها ما ضارع الفعل من جهتين فرعيتين ضعيفتين قامتا فيه مقام علة واحدة، وهما: التأنيث بالهاء، والصفة، نحو ذاهبة وقائمة، وذلك أن التأنيث بالهاء قد يقع للمذكر، نحو: رجل نَسَّابة، وطلحة، والصفة قد تكون بالاسم، نحو: مررت بنسوةٍ أَرْبَعٍ، فأَرْبَعٌ اسم للعدد، وقد وصف به كما ترى. وكذلك: رجلٌ عَدْلٌ ورِضًا، فهذان مصدران، وقد وصف بهما، وهما اسمان، / فلما كانت الصفة [٦] قد تكون بالاسم، والتأنيث بالهاء قد يقع في المذكر الذي هو أصله - لم يعتدَّ بهما قسمين فيهما(٤) الأصل والفرع، فللفرع منهما نصف العلتين، وهو علة واحدة، فقف عليه، فإنه حسن جدًّا.

فإن قال قائل: فنحن إذا سمينا بها لا تصرف، وفيها علتان فرعيتان، كما كان فيها قبل التسمية، فكيف خالفنا بها حالها [قبل التسمية](٥)؟

قيل له: العلة الواحدة في حال التسمية فرع كما يكون في الأصل البتة، وهو

---

(١) في الأصل: فيها.

(٢) في الأصل: المتمكن.

(٣) في الأصل: للعلة.

(٤) في الأصل: فيهن.

(٥) في الأصل: فساد!

المعرفة، والمعرفة لا تقع على النكرة البتة، كما لا يتقدم الفعل على الاسم البتة، فضارعت المعرفة الفعل من هذه الجهة مضارعة قوية، فكانت علة واحدة قوية، وضارعته من جهة التأنيث مضارعة ضعيفة، فقامت مقام نصف علته، فكان في الاسم علة ونصف علة، فلذلك انصرف كل اسم فيه هاء التأنيث في النكرة، فتدبر هذه النكتة.

فصل في التمكن الناقص

قد تقدم أن هذا القسم من التمكين متمكن فقط، ولا يسمى الأمكن لنقصانه عما تناهى إليه الأمكن، وهو كل اسم لا ينصرف. وسمته امتناع الخفض والتنوين منه نحو، أَحْمَر وحَمْراء، وسَكْران وسَكْرى، ومساجد وجَعافر، ومَثْنى وثُلاث، وعُمَر وزُفَر، ويَزيد وتَغلب، وإبراهيم وإسماعيل، وطلحة وفاطمة، وسَلْمان وحَسَّان من الحِسِّ[1]، ودُئل وشَلَّم ، ومَعدي كرب، وأَرْطى اسم رجل أو امرأة، وزيد وجعفر اسمي امرأتين، فهذا تمثيل لكل ما لا ينصرف مع ما أشبهه من الأسماء: عربيِّها وعجميِّها، ومذكرها ومؤنثها، أصلها ومزيدها، مركبها ومفردها، وغير ذلك.

واعلم أن هذا القسم الثاني من أقسام الاسم امتنع من الصرف لقلة تمكنه، حيث ضارع ما قل تمكنه، وهو الفعل، فمُنع ما مُنع الفعل من الخفض والتنوين، وبقي له الإعراب الذي قد يكون في الفعل، وهو الرفع والنصب، ومُنع الجزم الذي هو خاص للفعل، فلا يكون كالفعل في جميع أحواله، فيخل به إذ[2] كان ذلك مؤديًا إلى كون الأصل فرعًا ـ كما مُنع الفعل الخفض، ولا يكون الفرع أصلاً، إلا أن الفعل أقرب إلى دخول الجر عليه من الاسم في دخول الجزم عليه. [7]

وعلة ذلك أن إخراج الفرع إلى الأصل ممكن؛ ألا ترى أن الفرع قد يقتطع

---

(١) في الأصل: من الحسن.

(٢) في الأصل: إذا.

من الأصل، ويغرس ، فيكون أصلاً، ولا يمكنك البتة أن يكون الأصل المقتطع من فرعه فرعًا، إنما يكون أبدًا أصلاً انتهى في مغرسه، أو نقل إلى مغرس آخر، أو حطبًا إن فارق مغرسه، فلما كان الفعل فرعًا والاسم أصلاً كان أسهل من طريق القياس لا الاستعمال أن يدخل الفعل على الاسم في الجر؛ ولا يسهل دخول الاسم على الفعل في الجزم، ومن أجل هذه العلة جاز أن يضاف الزمان إلى الفعل في اللفظ في قولك: أتيتك يوم مضى زيد، وآتيك[1] حين يطلع النجم، ولا يجوز البتة أن يدخل الجزم على الاسم في لفظ ولا معنى.

فإن قال قائل: أليس إذا قلنا «هذا ضاربٌ زيدًا غدًا أو الآن» قد أخرجنا الاسم الذي هو أصل إلى الفعل الذي هو فرع، فنصبنا به كما نصبنا بالفعل، فما الفرق بين هذا والذي قبله؟

فالجواب: أن الفعل المضارع لَمَّا دخله الإعراب كدخوله على الاسم، وقويت مضارعته له، وكان معنى النصب في الاسم كما يكون في الفعل، وناب ضارِبٌ مناب يَضرب في الحال والاستقبال، وكان كل واحد منهما فرعًا، وإن كان أحدهما فرعًا في الأسماء، وهو منها، والآخر فرعًا ليس منها؛ لأنَّ ضاربًا اسم، وإنما صار فرعًا من أجل أنه وصف، ويَضرب فعل ليس باسم - فلَمَّا كان فيه ما ذكرنا سهُل خروج ضارِبٍ إلى يَضرب في عمل النصب، ولم يسهل خروج الاسم إلى الفعل في الجزم لِمَا بيَّنَّا.

فإن قال قائل: فهلا أُخرج ضارِبٌ إلى أن يعمل عمل ضَرب لأنَّهما فرعان كضَرب ويَضرب؟

قيل له: لَمَّا نقصت مضارعة الماضي ، فلم يعرف بعده عن الاسم - لم يكن[2] الاسم ليخرج إلى ما بعد عنه، فتفهم هذا، فمنفعته في صناعة النحو عظيمة.

---

(١) في الأصل: وأتيتك.

(٢) في الأصل: فلم يكن.

فصل في العلل المانعة من الصرف

اعلم أنَّ العلل المانعة من الصرف عشر، وهي التعريف، والتأنيث، [٨] /والعجمة، ومضارعة الفعل في بنيته الغالبة عليه، ونقل الاسم من الفعل المختص ببنية لا تكون إلا له، والصفة، والعدل، والجمع، والتركيب، والزيادة المناسبة. فإذا اجتمع في الاسم من هذه العلل ثنتان فصاعدًا، أو علة قوية تقوم مقام علتين، لم ينصرف، كما بيَّنَّا قبل.

وإنما صارت هذه العلل مانعة للصرف من حيث كانت فرعية داخلة على الأصل، كما كان الفعل فرعًا داخلاً على الاسم، فمنع بذلك ما منع الفعل من الخفض والتنوين، على ما بيَّنَّا.

واعلم أن هذه العلل إذا صحب الاسم منها في حال نكرة علتان لم ينصرف إلا أن تكون إحدى العلتين التأنيث بالهاء؛ نحو قائمة وذاهبة، وقد بيَّنَّا علة ذلك في الفصل الأول من الفصل الثالث. أو تكون إحدى علتيه أن يكون اسمًا وصف به، أو فعلاً نقل إلى الوصف في حال نكرة، أو وصفًا ضارع الاسم بدخول الهاء عليه:

فأمَّا الاسم الذي وصف به فأَرْبَعٌ، تقول: مررت بنسوةٍ أربعٍ، فتصرف، وهو صفة على وزن أَفْعَل، كما كان أحمد وأحمر لا ينصرف البتة، فكان الظاهر في أَرْبَعٍ ألا ينصرف البتة، ولكنه لَمَّا كان في الأصل اسمًا للعدد نكرة منصرفًا، وخالف الفعل بدخول الهاء عليه في قولك أربعة، وأنت لا تقول أَحْمَرة، وإنما تقول حمراء، ولا تبني التأنيث على لفظ التذكير كما بنيته في أربعة - قويت مضارعة أحمر للفعل؛ لأن الفعل لا يؤنث إلا على طريق الإشعار بتأنيث الفاعل في قولك: قامت هند، وخرجت جارية، وما أشبه ذلك، فلم ينصرف البتة، وضعفت مضارعة أَرْبَعٍ، فانصرف في النكرة.

وأمَّا الفعل المنقول إلى الوصف في حال النكرة فكقولك: مررت بِجَمَلٍ

يَعْمَلٍ، أي: قويٌّ على العمل. وإنما انصرف وهو صفة على وزن الفعل لأنه في الأصل فِعل، فلمَّا نُقل إلى الصفة - والصفة من الأسماء - نُقل من حال[1] الثقل إلى حال الخفة، واقترن بذلك أخف الأحوال - وهي النكرة - فانصرف؛ ألا ترى أن الاسم الأعجمي إذا عُرِّب - وكان قد نقل إلى العربية نكرة - انصرف على كل حال، نحو كُرْكُمٍ[2] وجَوْرَبٍ وإبْرَيْسَمٍ[3]، /وما أشبه هذا النحو، فتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّه. [9]

وأمَّا ما كان وصفًا ضارع الاسم بدخول الهاء عليه فقولك: مررت برجلٍ أَرْمَلٍ، فتصرفه في النكرة، وهو في الظاهر كأحمر، فكان ينبغي ألا يصرف، ولكنه لَمَّا دخلت عليه الهاء في قولك أَرْمَلة كما دخلت على الاسم في قول العرب أَرْمَلٍ وأَرْمَلة، وكان نكرة - انصرف، فالذي يجمل لك باب أفعل الذي لا ينصرف هو أن يكون معرفة ومؤنثه على غير لفظة مذكره، نحو أحمر وحمراء، وأكبر منك وكبرى[4]، فإن كان مؤنثه بالهاء، وكان نكرة - انصرف اسمًا كان أو صفة، نحو أَفْكَلٍ، وأحمدٍ من الأحامد، وأَرْبَعٍ، وأَرْمَلٍ، فقس على هذا.

فإن قال قائل: زعمت أن الصفة المبنية على أَفْعَلَ إذا كان أصلها الاسم انصرفت في النكرة، وقد ذكر سيبويه[5] أن أَفْعَلَ هذا المثال اسم ينصرف في النكرة، ومثَّل المسائل في ذلك، ثم قال: «فإن قلت هذا رجل أَفْعَلُ لم تصرف لأنه صفة على وزن الفعل»، فهلا كان بمنْزلة أربع في الانصراف؟

فالجواب في ذلك: أن أَفْعَلَ مثَّل به في قولك هذا رجلٌ أَفْعَلُ بالصفة التي لا

---

(١) في الأصل: في حال.

(٢) الكركم: نبت شبيه بالورس، والعرب تسميه الزَّعْفَران.

(٣) الإبريسم: الحرير.

(٤) في الأصل: وكبراء.

(٥) الكتاب ٣: ٢٠٣ - ٢٠٦ والتعلقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣: ٢١ - ٢٤ والنكت للمصنف ص ٨١٧.

تنصرف البتة نحو أحمر وأصفر وما أشبه ذلك، فلم ينصرف حيث كان كناية عما لا ينصرف ومثالاً له؛ ألا ترى أن سيبويه[1] قد خَيَّر في صرفِ هذا رجلٌ فَعْلان وتركِ صرفه على حسب ما يكون كناية عنه ومثالاً له، فإن كان كناية عن الصفة المؤنثة بالهاء نحو سَيْفان[2] وسَيْفانة وخَمْصان[3] وخَمْصانة انصرف، وإن كان كناية عن فَعْلان فَعْلَى نحو سَكْران وسَكْرَى لم ينصرف البتة، وأَرْبَعٌ إنما هو وصف يكنى به عن عدد، والعدد منصرف كله إلا ما بني منه على الفتح، فاعلمه.

وقد توهم المازني[4] أن أَفْعَلَ الذي هو مثال إذا وصف به في النكرة انصرف كما انصرف أَرْبَعٌ، وجعل علَّتَه كعلته. والحجة لسيبويه ما ذكرت له، وهي صحيحة مبطلة لمذهب المازني، وما أعلم أحدًا ذكر هذه العلة قبل ذكره لها.

واعلم أن كل اسم كان إحدى علتيه المعرفة إذا تنكر انصرف، إلا أن تكون له حالة من النكرة قبل النقل إلى المعرفة لا ينصرف فيها، فإنه إذا تنكر / رجع إلى تلك الحال، فلم ينصرف. وهذا الضرب ينقسم خمسة أقسام: [١٠]

١ - أَفْعَلُ الذي مؤنثه فَعْلاء[5]، نحو أحمر وحمراء. وكذلك أَصْغَرُ منك[6]؛ لأن مؤنثه الصُّغْرَى.

٢ - وفَعْلان الذي مؤنثه فَعْلَى نحو سَكْران وسَكْرَى.

فإن كان مؤنث هذين القسمين بالهاء انصرفا في النكرة، نحو أَرْمَلٍ وأَرْمَلة، وسَيْفانٍ وسَيْفانة؛ لِمَا بَيَّنَّا قبل هذا.

٣ - وما كانت فيه ألف التأنيث ممدودة أو مقصورة، نحو حَمْراء وحُبْلى وذِكْرى.

---

(١) الكتاب ٣: ٢٠٥.
(٢) رجل سيفانٌ: طويل ممشوق كالسيف.
(٣) الخمصان: الجائع الضامر البطن.
(٤) التعليقة على كتاب سيبويه للفارسي ٣: ٢٢ وشرح الكتاب للسيرافي ٤: ٨٢/أ.
(٥) في الأصل: فعلى.
(٦) زيد هنا في الأصل: وصغراء.

٤ - وما كان من الجمع على المثال المختص به، نحو مَساجِد وقَناديل ودَوابّ، إلا أن تدخل عليه الهاء، فإنه ينصرف في النكرة، وسنبين العلة في ذلك.

٥ - وما كان معدولاً في حال نكرة، نحو مَثْنَى وثُلاث ورُبَاع.

فهذه الأقسام الخمسة لا تنصرف البتة في معرفة ولا نكرة؛ لأنها في حال المعرفة تلزمها علتان، فإذا تنكرت رجعت إلى الحال المعهودة التي لا تنصرف فيها، وهي النكرة قبل التسمية.

وكان الأخفش[١] يصرف هذه الأقسام إذا سمي بها في النكرة، إلا ما كانت فيه ألف التأنيث، ويقول: هي الآن أسماء معارف، فاجتمع فيها علتان، إحداهما المعرفة، فإذا تنكرت بقيت علة واحدة، فانصرفت، ولا أردها إلى الأصل وقد زال معنى الأصل.

والحجة[٢] عليه أنه يوافق سيبويه في أنه يصرف أَرْبَعًا إذا وصف به النكرة، ويجعله مخالفًا لأَحْمَرَ من أجل أن أصل أَرْبَعٍ أن يكون اسمًا منصرفًا في النكرة، فإذا[٣] نقله إلى الصفة ثم تنكر رجع إلى أصله فانصرف، فكذلك يلزمه في أحمر وسائر الأقسام ألا يصرفها في النكرة إذا سمي بها؛ لأنها قبل النقل إلى التسمية غير منصرفة في النكرة، فترجع إلى تلك الحال.

فإن احتج محتج للأخفش بأنك تصرف أحمر في النكرة، وأصله الصفة، كما أن أصل أحمد الصفة.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١ والتعليقة للفارسي ٣: ١٦، وفي حاشيته نص السيرافي في هذه المسألة، وفيه مذهب الأخفش. وكذا في النكت للمصنف ص ٨١٤. والذي فيهن هو مذهبه فيما كان وصفًا على أَفْعَل.

(٢) هذه الحجة ذكرها الزجاجي في مجالس العلماء ص ٩٢ - ٩٣، والسيرافي في شرح الكتاب، انظر قوله في هامش التعليقة للفارسي ٣: ١٦، والمصنف في النكت ص ٨١٥.

(٣) في الأصل: فأما.

قيل له: أحمد لا يوصف به إلا وهو متصل بـ«منك»، كقولك: مررت برجل أحمد منك، فلما سمي به دون «منك» خالف أصله، فلم يرجع إليه، وأحمر في حال التسمية بمنْزلته في حال الصفة، فأشبهت حالته الثانية حالته الأولى، فرجع إليها، فلم ينصرف. والقول في سائر الأقسام كالقول في أَفْعَل، والاختلاف / بين سيبويه والأخفش فيها كالاختلاف فيه. [١١]

وأمَّا ما فيه ألف التأنيث فمتَّفَق عليه في أنه لا ينصرف بوجه، اسمًا كان أو صفة. والعلة في ذلك أن التأنيث بالألف غير مركب على التذكير كما كان التأنيث بالهاء مركبًا على تذكيره؛ ألا ترى أنك تقول: قائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، ولا تقول أَحْمَر وأَحْمَرة، ولا غَضْبان وغَضْبانة، فبَعُدَ هذا البناء الذي هو بالألف عن[1] لفظ الواحد المذكر حيث لم يركب من لفظه، وصار مختصًّا بالمؤنث، لا يَشْرَكُه فيه المذكر البتة كما اشتركا في هاء التأنيث على حسب ما بيَّنَّا في الفصل الأول من الفصل الثالث. فلما كانت الألف تخرجه عن شبه الواحد المذكر الذي هو أصل، وتجعله على غير لفظه ومعناه - قامت فيه مقام علتين لقوتها، فتفهم هذا وتذكره، فما أرى أن أحدًا ذكر ما قلنا.

ولمثل هذه العلة لم يصرف ما كان من الجمع على زنة مَفاعِل؛ لأنه بناء لا يكون للواحد البتة في لفظ ولا معنًى، فبَعُدَ من الأصل بعدًا شديدًا، فقام له بناؤه المختص به مقام علتين. ولا يحتج بحَضَاجِرَ: اسم الضبع، فيقال «قد وقع هذا اللفظ للواحد»؛ لأنه منقول من الجمع المنكور[2] إلى الأصل سمة للخاص، كما سمي الرجل عَبادِل، وكما ينقل الفعل إلى التسمية، والأعجمي إلى العربي، فلا حجة للمحتج بحَضَاجِرَ.

فإن قال قائل: أليس أَفْعالٌ وأَفْعُل مختصين بالجمع، وينصرف الأول منهما في

---

(١) في الأصل: على.

(٢) قالوا: وَطْبٌ حِضَجْرٌ وأَوْطُبٌ حَضاجِرُ، أي: واسعة عظيمة.

المعرفة والنكرة، وينصرف الثاني في النكرة؟

قيل له: أَفْعال وإن كان جمعًا فهو لأدنى العدد، والواحد أول العدد، فما دنا منه فهو مضارع له؛ ألا ترى أنه قد جمع كما يجمع الواحد في قولك: أَقْوال وأقاويل، وأَنْعام وأَناعيم، وتوصف به النكرة التي هي أصل، كما توصف بالواحد في قولهم: بُرْمةٌ أَعْشارٌ[1]، وثوبٌ أَسْمالٌ وأَخْلاقٌ[2]، وهذا النحو في كلامهم. وأمَّا أَفْعُل فإنَّ الواحد قد يكون عليه إلا أن الهاء تلزمه، كقولهم أَنْمُلة[3]، ويجمع كما يجمع الواحد، كقولهم أَرْهُط وأَراهِط، فهو مضارع للواحد كما كان أَفْعال، فانصرفا، إلا أن / أَفْعُلاً لا ينصرف في المعرفة لأنه على وزن الفعل، فإذا فارقته المعرفة انصرف، فتدبر هذه النكتة فإنها نافعة جدًا. [١٢]

والدليل على أن بناء مَفاعِل لم ينصرف لبعده عن شبه الواحد دخولُها[4] عليه، نحو صَياقِلة وجَحاجِحة؛ لأن مثاله موجود في الواحد كقولهم الطَّواعِية والكَراهِية، وما أشبه ذلك. فإن سمي بهذا النحو لم ينصرف إلا في النكرة على قياس جميع ما فيه هاء التأنيث.

وأمَّا فَعْلانُ فَعْلَى فممتنع من الصرف في المعرفة والنكرة. وعلته أنه صفة كأحمر، وفي آخره زيادتان بمنْزلة الزيادتين في آخر حمراء، فإن شئت قلت: هو مضارع لأحمر لأنه صفة مثله، ومؤنثه مخالف له كما خالف أحمر مؤنثه. وإن شئت قلت: ضارع حمراء لأنه على زنتها[5] في عدد الحروف والحركات والسكون والزيادة. والدليل على ذلك أن الهاء لا تلحقه كما لا تلحق حمراء؛ ألا ترى أنك لا

---

(١) البرمة: القِدْر. وأعشار: جمع عِشْر، والعشر: قطعة تنكسر من القَدَح أو البرمة كأنها قطعة من عَشْر قطع. وبرمة أعشار: انكسرت قطْعًا قطْعًا.

(٢) أي: بال. أسمال: جمع سَمَل. وأخلاق: جمع خَلَق.

(٣) في الأصل: «كقولهم في أنملة». الأَنْمُلةُ: المَفْصِل الأعلى الذي فيه الظُّفْرُ من الإصْبَع.

(٤) يعني الهاء. وفي الأصل: بدخولها.

(٥) في الأصل: على زينتها.

تقول سَكْرانة كما لا تقول حَمْراءة. ودليل ثان يبين مضارعة كل واحد منهما لصاحبه أن العرب تنسب إلى بَهْراء وصَنْعاء: بَهْرانيٌّ وصَنْعانِيٌّ[(١)]، فأبدلوا الهمزة نونًا، فلم يكن هذا إلا لمناسبتها لها. فإن سميت بسَكْران لم ينصرف عند سيبويه[(٢)] البتة. وعلته عنده كعلة أَحْمَر، وقد ذكرنا ذلك.

وأمَّا فَعْلانُ فَعْلانة فمنصرف في النكرة اسمًا كان أو صفة، نحو مَرْجانٍ ومَرْجانة، وسَيْفانٍ وسَيْفانة. وعلة صرفه أنه لم يضارع أحمر ولا حمراء إذ كان تأنيثه جاريًا عليه، كما يجري تأنيث أَرْمَلٍ عليه. فعلته كعلة أَرْمَلٍ.

فإن سميت به لم ينصرف في المعرفة؛ لأن فيه حينئذ علتين: المعرفة، ومضارعته سَكْران. ووجه مضارعته له أن في آخره زيادتين [كزيادتَي][(٣)] سَكْرانَ، وأنه في حال العلمية لا تأنيث له يجري على لفظه، كما لم يكن لسَكْرانَ تأنيث جارٍ على لفظه؛ ألا ترى أنك إذا سميت الرجل سَيْفان أو ضَمْران[(٤)] لا يلزمك أن تسمي المرأة بهذا الاسم مؤنثًا بالهاء، ولا يعزى لها؛ إذ[(٥)] كانت التسمية لا يطرد فيها / المؤنث على المذكر اطراده في الصفة، وإذا[(٦)] كانت الصفة جلية تكون **[١٣]** للمذكر كما تكون للمؤنث، فإذا تنكر هذا النحو لم يبق إلا علة المضارعة، وهي دون علة سَكْرانَ في القوة إذ[(٧)] كان المشبه بغيره لا يقوى قوته، مع أن سَكْرانَ يرجع إلى أصل له لا ينصرف فيه، وسَيْفان وما أشبهه يرجع إذا نكرته إلى حاله الأول، فيصرف.

---

(١) الكتاب ٣: ٣٣٦. وبهراء: قبيلة من قُضاعة.

(٢) الكتاب ٣: ٢١٥ - ٢١٦.

(٣) كزيادتي: تتمة يلتئم بها السياق.

(٤) الضَّمْران: مثل الرِّمْث إلا أنه أصغر، وله خَشَب قليل يُحْتَطَب.

(٥) في الأصل: إذا.

(٦) في الأصل: إذا.

(٧) في الأصل: إذا.

وأمَّا المعدول من العدد، نحو أُحَادَ ومَوْحَدَ، وثُنَاءَ ومَثْنَى، وثُلاثَ ومَثْلَثَ، ورُبَاعَ ومَرْبَعَ - فإنه لا يصرف البتة اسمًا كان أو صفة. وعلته أنه بَعُدَ عن الأصل من جهتين:

إحداهما: أنه لا يستعمل له مؤنث بالهاء، فيقال فيه: ثُلاثة ومَثْلَثة، ورُبَاعة ومَرْبَعة، كما قيل: ثَلاث وثَلاثة وأَرْبَع وأَرْبَعة، فكان في امتناعه من الهاء بمنْزلة أَحْمَرَ وسَكْرانَ.

والعلة الثانية: أنه معدول عن أصله كما عُدل عُمَرُ وقُثَمُ.

وبعض النحويين[1] يزعم أن علة هذا النوع أنه صفة ومعدول، فلذلك لم يصرف. وقد يزعم أن علته العدل، وأنه يؤدي عن شيئين[2].

وكلا القولين فاسد عندي؛ لأن العدد في الأصل اسم منصرف، فإذا وصف به ثم تنكر وجب أن يُصرف ويرجع إلى أصله؛ لأن كل ما له أصل في النكرة ينصرف فيه، ثم دخلته علة مانعة من الصرف من معرفة - إذا تنكر انصرف ثالثة، ورجع إلى أصله، وكذلك وجدنا العرب فعلت بأَرْبَعٍ، صرفته في النكرة وإن كان وصفًا على زنة أَفْعَل، وقد بَيَّنَّا علة ذلك قبل، فكذلك ينبغي على هذا القول أن يصرف المعدول في العدد في النكرة؛ إذ لا علة فيه يعتد بها إلا العدل، كما لم يكن في قولك مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ علة يعتد بها إلا زنة الفعل، والعرب قد فرقت بينهما، فلم يكن ذلك إلا للعلة التي ذكرنا أولاً، وهي مبتدعة.

---

(١) منهم الزجاج، وقد ذكر ذلك في كتابه ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٩. وذكر السيرافي المذهب غير معزو لأحد في شرح الكتاب ٤: ٩٤/ب، وذكر معه ثلاثة مذاهب أخرى. وقد ذهب إلى ذلك المصنف نفسه في النكت ص ٨٢٧.

(٢) قال السيرافي في شرح الكتاب ٤: ٩٤/ب: ((ومنهم من قال إنه عُدل في اللفظ والمعنى، فصار كأن فيه عدلين، وهما علتان. فأما عدل اللفظ فمن واحد إلى أحاد، ومن اثنين إلى ثناء. وأما عدل المعنى فتغيير العدة المحصورة بلفظ الاثنين والثلاثة إلى أكثر من ذلك مما لا يحصى)). وانظر النكت ص ٨٢٧.

وأما من جعل تأدية هذا المعدول عن شيئين علة ففساد[1] قوله بيِّن؛ إذ[2] كان قولنا شَفْع يؤدي عن اثنين اثنين؛ ألا ترى أنك تقول: أتاني القومُ شَفْعًا، بمنْزلة اثنين اثنين، وكذلك زَكًا[3]، فلو كانت دلالتهما على شيئين علة فيهما لوجب ألا تصرفهما في المعرفة إذا سميت بهما؛ لأن المعرفة علة ثانية إلى العلة التي كانت فيهما [١٤] /على قول هذا القائل، فتدبر هذا الوجه، فإنا نجده صحيحًا. وقد أتينا على تفسير الأقسام الخمسة التي لا تنصرف البتة.

ونصلها بما ينصرف في النكرة، فنقول: إن هذا النوع يصحبه في حال التسمية علتان، إحداهما المعرفة، وإذا فارقته المعرفة لزمته علة واحدة، فانصرف، وهو اثنا عشر قسمًا.

١- منها الأعجمي المسمَّى به في أول وهلة مما جاوز ثلاثة أحرف، نحو إبراهيم وإسماعيل وموسى وعيسى، وما أشبه هذا النوع. فإن كان ثلاثيًّا نحو لُوطٍ ونُوحٍ انصرف البتة. وإن كان منقولاً إلى اللغة العربية وهو نكرة، فعرَّبته العرب على تلك الحال - تمكن في لغتها، وصيرته في خفته وتمكنه كأسمائها العربية المحضة، نحو جَوْرَب، هو عند العرب بمنْزلة جَوْهَر وكَوْثَر، ونحو كُرْكُم، منْزلته من كلامهم منْزلة فُلْفُل، وكذلك سائر هذا النوع، وتعلم هذا من الأول بأن الألف واللام تحسن فيه، وبأن الفعل قد يشتق منه؛ ألا ترى أنك تقول الجَوْرَب وتَجَوْرَبَ الرجلُ: إذا لبس الجَوْرَبَ، كما تقول النَّعْل وانْتَعَلَ، فكثرت زيادتها لذلك، فلما كانت هذه الزوائد كالمختصة بالفعل، وجاءت هذه الأسماء على عدد حروف في أوائلها الزوائد المختصة كثيرًا، وكان الاسم منها معرفة - لم ينصرف، فإذا فارقته المعرفة انصرف.

---

(١) في الأصل: فساد.

(٢) في الأصل: إذا.

(٣) الزَّكا: الشَّفْع.

٢ ـ ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم في آخره زيادتان مضارعتان لزيادتي سَكْرانَ، نحو سَلْمانَ وعِمْرانَ وعُثْمانَ. وعلته أنَّ في آخره زيادتين كزيادتي سَكْرانَ، وليس له مؤنث جارٍ عليه، فضارع سَكْرانَ كما بيَّنَّا قبل، وهو مع هذا معرفة، فإذا تنكر انصرف.

فإن قال قائل: فهلا امتنع من الصرف على مذهب سيبويه في النكرة كما امتنع سَكْرانُ إذ لا مؤنث له جارٍ على لفظه، كما أنَّ سَكْرانَ لا يجري مؤنثه عليه؟

فالجواب في ذلك: أن الأسماء لا أصل لها في النكرة قبل التسمية كانت فيه غير منصرفة، فتكون راجعة إليه بعد التسمية إذا تنكرت، كما كان / ذلك في سَكْران، فلما خالفت سَكْران في ذلك انصرفت في النكرة. [١٥]

فإن قال قائل: أليس في كلام العرب أن يسموا الرجل سَلْمان والمرأة سَلْمَى، فينبغي على هذا ألا يصرف مذكره سَلْمان البتة؛ لأنه بمنْزلة سَكْران وسَكْرى؟

فالجواب: أنَّ سَلْمانَ وسَلْمَى لم يُقصد بهما قصد سَكْران وسَكْرى؛ لأنَّ كل واحد منهما اسم مشتق عَلَمٌ على حياله، لم يُعارَض المذكر منهما بالمؤنث، وسَكْران وسَكْرَى صفتان نكرتان جاريتان على الفعل، عُورض المذكر منهما بالمؤنث، واطَّرد ذلك في نظائره؛ ألا ترى أنَّ سَلْمان إذا استعمل منه للمرأة سَلْمَى لم يلزم مثل ذلك في مَرْوان ولا في عُثْمان ـ كما لزم غَضْبان وعَطْشان وريَّان وظَمْآن ـ أن يكون لكل واحد منهما فَعْلَى؛ فقف على هذا، واعرف الفرق بينه وبين غيره، فما أعلم أحدًا نَبَّهَ عليه قبلنا.

٣ ـ ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم فيه هاء التأنيث، نحو طلحة وفاطمة، وثُبَة إذا كان علمًا، وعلتاه أنه مؤنث معرفة، فإذا تنكر فارقته إحدى العلتين، فانصرف.

فإن قال قائل: ما يمنعه أن ينصرف إذا كان اسم رجل، وقد صار مذكر المعنى وإن كان مؤنث اللفظ؟

فالجواب في ذلك: أنه لم يمتنع في المؤنث من الصرف من أجل أنه مؤنث اللفظ؛ ألا ترى أنك لا تصرف «قَدَمَ» ولا «سَقَرَ» اسمين لامرأتين وإن كانا مذكري اللفظ، ولكنه امتنع من أجل ضم العلامة إليه التي من شأنها أن يؤنث بها، فلا يدخل عليها تأنيث غيرها البتة، وتركيبها عليها، وجعلها معه كاسم واحد مركب من اسمين كمَعْدِيْ كَرِب وما أشبهه، فصار لهذا التركيب فرعًا، كما صار مَعْدِيْ كَرِب فرعًا؛ لأن الاسم أصله أن يكون مفردًا، فإذا رُكِّبَ خرج عن الأصل، فإذا اقترنت بتلك الحال معرفة عَلَمِيَّة لم ينصرف.

والدليل على صحة ما قلنا أن[1] هاء التأنيث مفتوح ما قبلها، والإعراب واقع عليها، كما أن الاسم المركب من اسمين يفتح أبدًا ما قبل الأخير منهما، ويجري الآخر بوجوه الإعراب، إلا أن يكون ما قبل الاسم الآخر ياء كمَعْدِيْ كَرِب؛ فإنَّ العرب تسكن الياء استثقالاً للحركة فيها لانكسار ما قبلها مع ثقل الاسم المركب.

[١٦] /ودليل ثان، وهو أن هاء التأنيث لا يدخل عليها تأنيث آخر، كما لا يدخل على الاسم الثاني من مَعْدِيْ كَرِب اسم ثالث؛ إذ كان ذلك مؤديًا إلى جعل ثلاثة أشياء شيئًا واحدًا، وهذا معدوم البتة لتباعد الاسم عن أصله المفرد الأول لو فُعل ذلك به، فتدبر هذا؛ فإنه صحيح مبتدَع.

فإن قال قائل: ما بال أُخْت وبِنْت انصرفا اسمين علمين، وفيهما علامة التأنيث، وهي مضمومة إلى المذكر كضم أحد[2] الاسمين إلى الآخر في مَعْدِيْ كَرِب؟

فالجواب: أنَّ أُختًا وبِنْتًا لم يُقصد بهما حين أُنِّثا ما قُصد بثُبَة وطَلْحة من التركيب؛ ألا ترى أنَّ ما قبل التاء ساكن، وأنَّ التاء في وصلها ووقفها سواء، لا

(١) في الأصل: لأن.
(٢) في الأصل: إحدى.

تنتقل إلى الهاء، وأنَّ لفظ الواحد المذكر [معرًّى منها][1]، وليس كذلك سائر ما فيه هاء التأنيث، فلما خالفت أُخت وبِنت جميع المؤنث الموافق الاسم المركب انصرف كل واحد منهما، وصار بمنْزلة جُمْل وهِنْد.

والدليل على أنَّ التاء في هذين الاسمين كالحرف الأصلي أنَّ بعض العرب يقول أُخْتِيٌّ وبِنْتِيٌّ[2]، فينسب إليه على لفظه، ولا يقول أحد منهم طَلْحَتِيٌّ ولا ثُبَتِيٌّ؛ ألا ترى التاء في أُخْت وبِنْت لا تعاقبها ياء النسبة كما عاقبت سائر التاءات. وإنما حملهم على جعل هذين الاسمين بهذه المنْزلة أنهم حذفوا لامها، وغيروا أوائلها، فجعلوا تاء التأنيث كالعوض من المحذوف، وألحقوهما بالاسم الثلاثي الساكن الأوسط، فاعلمه.

٤ - ومما لا ينصرف في المعرفة أسماء المؤنث الثلاثية المتحركة الأوساط، نحو سَقَر وقَدَم ولَظَى وفَخِذ وعَضُد إذا سميت بها مؤنثًا. وعلتها أنها مؤنثة المعنى، فتوهم فيها هاء التأنيث التي أصلها أن تدخل على كل مؤنث للفرق بينه وبين كل مذكر، وهي مع ذلك معرفة بالعلمية، فكانت علتها كعلة ما فيه هاء التأنيث.

والدليل على أن الهاء متوهمة فيها أنك إذا صغرتها رددت إليها الهاء، فقلت: سُقَيْرة ولُظَيَّة وفُخَيْذة، وكذلك سائر هذا النحو إذا سمي به المؤنث، فإن سمي به المذكر انصرف على كل حال؛ لأنه حينئذ غير مؤنث المعنى ولا متوهم فيه الهاء؛ ألا ترى أنك / لو صغرت فَخِذ اسم رجل أو سَقَر لم تقل إلا فُخَيْذ وسُقَيْر. [١٧]

فإن قال قائل: أليس من أسماء العرب أُذَيْنة اسم رجل، وهو تصغير أُذُن، فعلى هذا يجب أن تتوهم التأنيث في سَقَر وفَخِذ إذا سمي بهما المذكر، فلا يصرفا، ويصغرا بالهاء؟

---

(١) في الأصل: معربيها.

(٢) الكتاب ٣: ٣٦١، ٣٦٣، وهو قول يونس.

فالجواب: أن أُذَيْنة إنما سمي[1] به مصغرًا، وقد كان قبل التسمية مصغرًا بالهاء على ما يجب له إذ كان مكبره مؤنثًا ثلاثيًا، فنقل إلى التسمية على تلك الحال. والدليل على ذلك أنه لم يصح عن أحد من الرواة وغيرهم أن الرجل سمي أُذُنًا ثم صُغِّر، والصحيح عنهم أنه سمي به مصغرًا، فاعلم ذلك.

فإن كان هذا الصنف الثلاثي ساكن الأوسط نحو جُمْل ودَعْد انصرف عند بعض العرب، و لم ينصرف عند بعض، وقد بَيَّنَّا علته قبل.

٥ ـ ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم صيغ للتأنيث في أول وهلة زائد على ثلاثة أحرف، نحو زَينب وسُعاد وعُقَاب وعَنَاق[2] وما أشبه هذا من أسماء الأجناس والأعلام المختصة بالبناء، فهذا النحو كله لا ينصرف في المعرفة، كان اسمًا لمذكر أو مؤنث. وعلته أنه لما فارق أعدل الأبنية وأخفها وأكثرها في الاستعمال، وهو الثلاثي، وصار على أربعة أحرف فصاعدًا ـ ثقُل، وضارع الحرف الرابع منه والخامس هاء التأنيث، مع اختصاصه بالتأنيث في أول وقوعه اسمًا من طريق المعنى.

والدليل على أن الحرف الرابع منه يضارع هاء التأنيث التي في طلحة وحمزة أنك إذا صغرته قلت زُيَيْنِب وعُنَيِّق، فلم تدخل عليه الهاء إذ[3] كان الحرف الرابع يقوم مقامها، كما أدخلتها في تصغير هِنْد وجُمْل وسَقَر وما أشبه هذا النحو، فلما كان كذلك جعل في الامتناع من الصرف في المعرفة اسمًا كان لمذكر أو مؤنث بمنْزلة ما فيه هاء التأنيث.

فإن قال قائل: ألم تقل العرب في تصغير قُدَّام ووَرَاء: قُدَيْدِيْمة ووُرَيِّئة، وقد جاء [على أكثر من][4] ثلاثة أحرف، فعلى هذا يجب أن يقال: زُيَيْنِبة وعُنَيِّقة، وإذا

---

(١) زيد ههنا في الأصل: «هما المذكر فلا يصرفا ويصغرا». وهو تكرار لما ذكر في آخر الفقرة السابقة سهوًا.

(٢) العناق: الأنثى من أولاد المعز قبل استكمالها الحول.

(٣) في الأصل: إذا.

(٤) الذي في الأصل: وزن.

وجب هذا وجب ألا يضارع الحرف الرابع هاء التأنيث، ووجب أن ينصرف إذا كان اسم رجل.

[١٨] / فالجواب: أن قُدَّام ووَرَاء خالفتا بابهما في خروجهما إلى التأنيث دون سائر ظروف الأمكنة؛ ألا ترى أن الظروف مذكرة كلها، تصغيرها بغير هاء إلا قُدَّام ووَرَاء، فإنهما مؤنثان، فلما خالفتا بابهما، ووجب دخول التصغير عليهما - لزمتهما علامة التأنيث ليشعر بتأنيثهما، كما أن المؤنث الثلاثي لما كان حقه أن تكون فيه الهاء للفرق بينه وبين المذكر ردوا إليه ما كان يجب له؛ ليكون ذلك فرقًا في بعض المواضع. وخص بذلك التصغير دون غيره لأن من شأن التصغير أن يرد الثلاثية المنقوصة نحو[١] يَدٍ ودَمٍ إلى أصولها، فيقال: يُدَيَّة ودُمَيٌّ، فكما رد إلى يَدٍ ودَمٍ ما وجب لهما في الأصل كذلك رد إلى [نحو][٢] جُمْل ودَعْد ما يجب له من علامة التأنيث في الحكم، فتدبر هذا تجده صحيحًا. وإذا صح عندك فاعلم أن قُدَّام ووَرَاء شاذتان في تصغيرهما بالهاء كما شذتا في تخصيصهما بالتأنيث من بين سائر الظروف، فلا يُعتَرض بهما ما ذكرناه من حكم المؤنث في هذا الباب، والحمد لله.

٦ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم معدول في باب التسمية من فاعِل إلى فُعَل، نحو عُمَر وزُفَر وقُثَم وزُحَل وأُدَد وثُعَل ومُضَر وما أشبه هذا النحو من الأسماء الأعلام. وعلته أنه عدل عن أصله الذي كان يجب، وهي البنية الواقعة في الكلام أول وهلة، نحو عامِر وقاثِم وزافِر، كما عدل مَثَنَى وثُلاث ورُباع، واقترن بهذه العلة أنه معرفة، فلم ينصرف إلا في النكرة.

فإن قال قائل: قد علمنا أن عُمَرَ معدول عن عامِر، وكذلك قُثَمُ معدول عن قاثِم، بأن العرب قد استعملت البنيتين على فاعِل، فتبين عندنا بهذا الاستعمال أن عُمَرَ وقُثَمَ معدولان عنهما، فكيف تعلم ذلك في أُدَدَ وثُعَلَ وما أشبههما؟

---

(١) في الأصل: ونحو.

(٢) نحو: تتمة يلتئم بها السياق.

قيل له: لما وجدنا هذه الأسماء المعارف المبنية على فُعَل أكثرها معدول من لفظ مبني على فاعِل حملنا سائر الباب عليه وإن لم يُسْمَع[1] له فاعِل؛ ألا ترى أن سيبويه[2] لما رأى الأسماء الأعلام التي لزمتها الألف واللام أكثر ما تأتي منقولة من [19] الصفات الغالبة على أنها / الشيء بعينه، نحو السِّمَاك والدَّبَران والعَيُّوق[3]، حكم لِمَا أتى منها بالألف واللام - وإن لم يعرف اشتقاقه - بمثل حكم الدَّبَران والعَيُّوق؛ فإن [4] كل واحد منهما معروف الاشتقاق ؛ لأنهما من دَبَرَ وعاقَ ، فكذلك يُحكم على ثُعَل وأُدَد بحكم عُمَر وقُثَم حتى يأتي أمر يبين أنه منقول من باب النكرة المبنية على فُعَل في أسماء الأجناس وصفاتها، نحو جُعَلٍ[5] ونُغَرٍ[6] وحُطَمٍ، كما قال[7]:

قد لَفَّها اللَّيلُ بِسَوَّاقٍ حُطَمْ

ونحو مالاً لُبَدًا، قال اللّه تعالى ﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾[8]، وكنحو غُرَفٍ وظُلَمٍ؛ لأن هذا في أنه اسم للجمع منكور بمنْزلة جُعَلٍ في الواحد منكور.

---

(١) في الأصل: لم يسم.

(٢) الكتاب ٢: ١٠٢ - ١٠٣.

(٣) في الأصل: والغبوق. وكذا في الموضع التالي. وهذه أسماء نجوم.

(٤) في الأصل: وأن.

(٥) الجعل: دابة سوداء من دواب الأرض.

(٦) النغر: طير كالعصافير حمر المناقير.

(٧) هو الحُطَم القيسي كما سيذكر المصنف بعد قليل، وكما في الكتاب ٣: ٢٢٢ والكامل ص ٤٩٩. وهو من غير نسبة في ص ٤٩٤، ١٢٣٠ من الكامل. ونسب الرجز الذي هذا البيت منه إلى رُشَيْد بن رُمَيْض العَنَزي قاله في الحُطَم، وإلى غيره. انظر تفصيل ذلك في حاشية شرح الحماسة للمرزوقي ص ٣٥٤[١١٩] وحاشية الكامل ص ٤٩٩.

(٨) سورة البلد: ٦. المال اللبد: هو الكثير.

ولو أنَّ زاعمًا زعم أنَّ زُفَرَ قد يمكن أن يكون منقولاً إذا سميت به من قولك رَجُلٌ حُطَمٌ، فينبغي على هذا أن يصرف - لكان لزعمه وجه يجب الأخذ به، إلا أنه إذا سمي به على هذا الحيز، وجعل للشيء بعينه - لزمته الألف واللام كلزومها للعَيُّوق والسِّمَاك، وكلزومها للرَّحمن من أسماء اللَّه تعالى الغالبة عليه من صفاته. وكذلك وجدنا العرب سمت الحُطَم القَيسي[1] بالألف واللام، وهو صاحب البيت من الرجز الذي احتججنا به الآن. وكأنه إنَّما سُمِّي الحُطَمَ بقوله «بِسَوَّاقٍ حُطَمْ»[2]، كما سَمَّت العرب الْمُتَلَمِّس ببيت قاله[3]، وكذلك الْمُمَزَّق العَبْدِيُّ[4]، وهذا النحو كثير في كلامهم، فتأمل ما كتبت لك وتدبره، فإنه عظيم المنفعة، باحث عن سائر هذا النحو، كاشف لها، واللَّه المستعان.

٧ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل فعل مختص ببنية لا تكون إلا له إذا سميت به رجلاً أو امرأة، نحو ضَرَّبَ وضُرِبَ وضُورِبَ وضُرِّبَ. وعلته أنه ليس من اسم يكون من أحد[5] هذه الأبنية إلا أن يكون أعجميًا، نحو بَقَّم[6]، وشَلَّم: اسم بيت المقدس، أو منقولاً من الفعل إلى العلمية نحو خَضَّم:[7] اسم العنبر بن عمرو

---

(١) في الأصل: المقيسي.

(٢) في الأصل: بسوا وحطم.

(٣) طبقات فحول الشعراء ص ١٥٦ والشعر والشعراء ص ١٨١. واسمه جرير بن عبد المسيح.
والبيت المقصود كما في المصدرين السابقين هو:
وهذا أَوانُ العِرْضِ حَيٌّ ذُبابُهُ ... زَنابيرُهُ والأزرقُ الْمُتَلَمِّسُ

(٤) طبقات فحول الشعراء ص ٢٧٤ والشعر والشعراء ص ٣٩٩. واسمه شأس بن نَهار.
والبيت المقصود كما في المصدرين السابقين هو:
فإنْ كُنْتُ مَأْكولاً فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ ... وإلا فأَدْرِكْني ولَمَّا أُمَزَّقِ

(٥) في الأصل: عن أحد.

(٦) في الأصل: نعَّم. صوابه في الكتاب ٣: ٢٠٨. وبقَّم: صبغ معروف، وهو العندم.

(٧) في الأصل: «حصم اسم العين». صوابه في الكتاب ٣: ٢٠٨.

ابن تميم، فلما كانت هذه الأبنية مختصة بالفعل دون الاسم ثقلت في كلامهم؛ لأن الفعل أثقل[1] من الاسم، واقترن بذلك أنه معرفة، فلم ينصرف إلا في النكرة. فإن كان شيء من هذه الأبنية على لفظ الأسماء باعتلال يلحقه وإدغام كرُدّ وشُدّ، ومثل بِيْع / وسِيْر - انصرف على كل حال. [٢٠]

وعلته أن سِيْر وشُدّ لما لحقهما الاعتلال والإدغام، وخرج كل واحد منهما على اللفظ المصوغ للفعل - وهو فُعِل - إلى اللفظ المخصوص بالاسم، وهو فُعْل وفِعْل، وصار كل واحد منهما اسمًا بالنقل - تلقّته العرب بما تلقت به الأسماء، على ما بيّنّا فيما كان اسم جنس من الأعجمي. وعلة الفعل كعلة الأعجمي، فتدبره تجده كذلك.

فإن قال قائل: أليس من كلام العرب دُئِل: اسم دابة، فهذا كما ترى على وزن فُعِل الذي زعمت أنه مصوغ للفعل خاصة، وبه سمي رهط أبي الأسود الدؤلي، وقال الشاعر[2]:

.... ما كانَ إلاَّ كَمُعْرَسِ الدُّئِلِ

فأدخل الألف واللام كما تدخل على الأسماء الأجناس لتعريف الجنس، فينبغي على هذا أن تصرف ما كان من الأفعال على وزن فُعِل.

فالجواب: أنَّ دُئِلاً إذا صح أنه اسم لجنس من الدواب لم يعارض به ذلك في الأسماء لقلته في الأسماء مع كثرتها، وكثرته في الأفعال، وهي أقل من الأسماء، كما أنّا لَمَّا وجدنا البناء الذي هو أَفْعَل أكثر ما يكون في الأفعال والصفات حملنا

---

(١) في الأصل: ثقل.

(٢) صدر البيت: ((جاؤوا بجيشٍ لو قِيسَ مُعْرَسُهُ)). وهو لكعب بن مالك. ديوانه ص ٢٥١. وشرح شواهد شرح الشافية ص ١٢ - ١٤. وهو من غير نسبة في إصلاح المنطق ص ١٦٦ وأدب الكاتب ص ٥٨٦ والاشتقاق ص ١٧٠ والمنصف ١: ٢٠. معرسه: مكان نزوله آخر الليل للاستراحة.

أَيْدَع[1] وأَفْكَل[2] عليه وإن كانا اسمين لا يعلم اشتقاقهما، فلم يصرفهما في المعرفة، على أن مثال أَفْكَلٍ وأَيْدَعٍ موجود في أسماء كثيرة، ولا يكاد يوجد لـ«دُئل» نظير في الأسماء، فاعلمه.

وجواب آخر، وهو أنَّ دُئلاً يمكن أن يكون فعلاً جعل اسم جنس، كما أن تُبُشِّرًا وتُنُوِّطًا طائران سُمِّيا بالفعل، وهذا النحو موجود في كلامهم. فإذا صح هذا لم يكن في دُئل حجة، ووجب ألاَّ يُدَّعى في مثل هذا هذا المثالُ للاسم البتة، وأن يجعل واجبًا للفعل خاصة، فتدبر هذه العلل فإنها لطيفة حسنة، وأكثرها مخترع بحمد اللّه.

٨ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم مركب من اسمين، نحو مَعْدِيْ كَرِب، وبلال إياد ، وقالِيْ قَلا، وما أشبهه، فهذا النحو لا ينصرف في حال المعرفة العلمية كان لمؤنث أو مذكر إلا في النكرة. وعلته أنه لما أتى مركبًا من شيئين - وأصل الأسماء الإفراد - ضارع ما رُكِّب / فيه المؤنث على المذكر بالهاء، نحو طلحة وفاطمة، وما أشبه ذلك، وقد ذكرنا تناسبهما فيما لا ينصرف مما فيه هاء التأنيث، فتأمله هناك. [٢١]

وفيه علة ثانية مخترعة، وهي أن هذه الأسماء التي لا تقوم العلمية فيها إلا باحتياج الأول منها إلى الثاني وإسناده إليه حتى تتم فائدة التسمية به ضارعت الفعل في احتياج كل اسم منها إلى الثاني؛ كما احتاج كل فعل إلى فاعل؛ ألا ترى أن الفعل لا يقوم بنفسه، كما لا يقوم الاسم الأول من معدي كرب إلا بالثاني، فصار الاسم المركب في ذلك كالفعل، واقترنت به المعرفة، فلم ينصرف إلا في النكرة.

فإن قال قائل: أليس المضاف والمضاف إليه بمنْزلة شيء واحد، لا يستغني بعضه عن بعض كما كان معدي كرب، وكما كان الفعل والفاعل، فهلا منع من

---

(١) الأيدع: نبت يصبغ به، وهو الذي يقال له دم الأخوين.

(٢) الأفكل: الرعدة.

الصرف فقيل عبدَ عمرُو إذا سمي، به كما قيل مَعْدِيْ كَرِبُ وبلالَ إيادُ؟

فالجواب: أن الاسم الأول من الاسمين المضافين منفصل في الأصل من الثاني، قائم بنفسه، متصرف في المعرفة والنكرة، والتثنية والجمع، وجميع أحوال الاسم المتمكن؛ ألا ترى أنه قبل التسمية العلمية ينفصل من الثاني، فيقال: غلامٌ لِعمرو، وعبدٌ لِزيد، وغلامٌ وعبدٌ فقط، فلما أرادوا أن يخصوا أحدهما بالثاني اختصروا لفظ التنوين وحرف الإضافة، وجعلوا الاسم الثاني داخلاً، فيه حالاً منه محل التنوين، ووجب له كل هذا في حال نكرته قبل نقله إلى التسمية العلمية، فلما انتقل إليها وابتعد عن حالته الأولى، و لم يقصد به قصد معدي كرب - لم يضف فيه الأول إلى الثاني، ولكن الثاني ضم إلى الأول ليكون ذلك علمًا، كما ضمت الهاء إلى الاسم المذكر في قولك قائمة ليكون المذكر مؤنثًا؛ ألا ترى أنك تلحق الإعراب في آخر الاسمين المركبين، وتلحقه علامة التأنيث والجمع، وتحذفه في الترخيم، كما يفعل كل هذا بتاء التأنيث، والمضافُ والمضاف إليه على خلاف ذلك، فتأمل هذا وقف عليه، فإنك لا تجده في غير هذا الكتاب، والحمد للّه.

٩ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم في آخره ألف الإلحاق مقصورة لا ممدودة؛ لأن الممدودة لا تضارع ألف التأنيث، وسنبين ذلك إن شاء اللّه.

[٢٢] /فالمقصورة نحو أَرْطًى[(١)] ومِعْزًى، وما أشبههما من أسماء الأجناس والصفات، مثل حَبَنْطًى[(٢)] ودَلَنْظًى[(٣)]، إذا سمي بشيء من هذا النحو رجل أو امرأة لم ينصرف إلا في النكرة.

وعلته أن كل اسم من هذه الأسماء مضارع لما فيه ألف التأنيث المقصورة، نحو سَكْرَى وغَضْبَى وذِكْرَى؛ من حيث كانت الألف في البناءين زائدة وإن كانت

---

(١) الأرطى: شجر يدبغ به.

(٢) الحبنطى: القصير الغليظ.

(٣) في الأصل: ودليطا. الدلنظى: الشديد الدفع.

الواحدة لإلحاق بنائها والثانية للتأنيث، كما أن عِمْران وسَلْمان بمنزلة سَكْران وغَضْبان في زيادة الألف والنون وإن اختلف حكماهما في الأصل. وقد بيَّنّا ذلك، فلما اقترن بالاسم الذي فيه ألف المضارعة لألف التأنيث علة المعرفة لم ينصرف إلا في النكرة.

فإن قال قائل: كيف فرق بين ألف التأنيث وألف الإلحاق وكلاهما زائدة، ولفظهما سواء، هلا كانا بمنْزلة واحدة في الصرف أو ترك الصرف؟

قيل: ألف الإلحاق أشبهت الحرف الأصلي من جهة حيث كانت ملحقة به، وألف التأنيث من جهة أخرى، فأخذت نصيبًا من جهة الأصل ونصيبًا من ثقل الزائد الذي هو فرع، فانصرف في النكرة، و لم ينصرف في المعرفة لزيادة ثقل المعرفة إلى ثقل المضارعة بالزيادة، و لم يكونوا ليجعلوهما[1] سواء البتة، كما لم يسووا بين أَفْكَل وأحمر، ولا بين سَلْمان وسَكْران، وقد تقدمت علة ذلك.

فإن قال قائل: ما السبب المؤدي إلى تمييز[2] ألف الإلحاق من ألف التأنيث؟

فالجواب: أن ألف الإلحاق تُعلم بشيئين:

أحدهما: أنك إذا كسَّرت الاسم الذي هي فيه أو حقَّرته كسَرت ما قبل الألف إن كانت رابعة، فتقول في أَرْطًى: أُرَيْطٍ، وفي عَلْقًى[3]: عُلَيْقٍ، والأصل: أُرَيْطِي وعُلَيْقِي، كما فعلت بِمَلْهًى ومَدْعًى حين قلت: مُلَيْهٍ ومُدَيْعٍ، والألف التي للتأنيث مفتوح ما قبلها في التصغير، تقول في سَكْرَى: سُكَيْرَى، فهذا فرق بيِّن.

والآخر: أنَّ ألف الإلحاق تدخل عليها الهاء كما تدخل عى الحرف الأصلي، كقوله أَرْطاة ومِعْزاة، وأنت لا تقول سَكْراة ولا حُبْلاة، فقد تبين تمييز ذا من ذا، والحمد للَّه.

---

(١) في الأصل: يجعلوها.

(٢) في الأصل: إلى تصغير.

(٣) العلقى: شجر تدوم خضرته في القيظ، وله أفنان طوال دقاق وورق لطاف.

وأما ألف الإلحاق الممدودة فلا تشبه ألف التأنيث الممدودة؛ لأن الأبنية التي [٢٣] تدخل / فيها لا تدخل عليها ألف التأنيث الممدودة البتة، وهي: عِلْباء[(١)]، وقُوْباء[(٢)] فيمن سكن الواو؛ لأن الأول منهما ملحق بسِرْداح[(٣)]، والثاني ملحق بطُوْمار[(٤)]، ولا تكون الألف في نحو هذين المثالين للتأنيث البتة، فلما لم تقع ألف الإلحاق الممدودة في موضع تقع فيه ألف التأنيث الممدودة لم تشبهها، فانصرف الاسم لذلك.

فإن قال قائل: أليس إذا سميت بسِرْحان وسُلْطان لا تصرف في المعرفة، وكلا الاسمين لا يشبه فَعْلانَ فَعْلَى، نحو سَكْران وغَضْبان وعَطْشان؛ إذ[(٥)] كانت أوائلهما في التحرك بالضم والكسر مخالفة لأول سَكران وغَضبان وعَطشان؛ فهلا جعلت حكم عِلْباء وقُوْباء كحكم حَمْراء وخَضْراء في ترك الصرف في المعرفة كما جعلت حكم سِرْحان وسُلْطان كحكم سَكْران في ذلك؟

فالجواب في ذلك: أن الألف والنون الزائدتين في سِرْحان هما الزائدتان في سَكْران في أعيانهما، ليست النون في آخريهما مبدلة من حرف غيرها، والهمزة في عِلْباء وقُوْباء مبدلة من ياء، كرهوا ثبوتها متحركة طرفًا بعد ألف زائدة، كما كرهوا ثبوتها في نحو بناء ورِداء[(٦)]، والأصل بِناي ورِداي؛ ألا ترى أنها ثبتت على أصلها إذ[(٧)] جاءت الهاء بعدها، فخرجت إلى الكون، [فقالوا][(٨)] دِرْحاية، ولو لم

---

(١) العلباء: عصب العنق، وهما علباوان يمينًا وشمالاً، بينهما منبت العنق.

(٢) القوباء: بثر يظهر في الجلد، ويخرج عليه، وهو داء معروف بالحزاز، يتقشر ويتسع.

(٣) في الأصل: بسرداج. والسرداح: الناقة الطويلة.

(٤) في الأصل: بطومان. والطومار: الصحيفة.

(٥) إذ كانت أوائلهما ... سكران وغضبان: مكرر في الأصل.

(٦) في الأصل: بناء وداء الأصل بناي وداي.

(٧) في الأصل: إذا.

(٨) هذه الكلمة مطموسة في الأصل، وأتوقع أن تكون صحيحة.

تكن بعدها الهاء لقيل دِرْحاء كما قيل عِلْباء، وألف التأنيث ليست مبدلة من واو ولا ياء، وإنما هي في الأصل ألف ساكنة لو أوقع قبلها حرف مد همزت إذ لا يمكن الجمع بين ساكنين، و لم يحذف أحد الساكنين[1] لئلا يشتبه الممدود بالمقصور، فلما كانت ألف الإلحاق مباينة لألف التأنيث في الأصل، و لم تكن في حال[2] مدها واقعة على البناء الذي يكون للتأنيث - لم تقو مضارعتها لها، فلم تمنع من الصرف.

وأما ألف الإلحاق المقصورة فكل موضع تقع فيه فذلك الموضع قد تقع فيه ألف التأنيث المقصورة، إلا في أبنية قليلة وهي مع ذلك على لفظ ألف الإلحاق، وهمزة التأنيث وإن كانت على لفظ الهمزة في الملحق فحكمها مختلف من أجل اختلافهما في البدل كما بيَّنَّا؛ ألا ترى / أن نظير أَرْطَى سَكْرَى، ونظير مِعْزًى ذِكْرَى، وليس لعِلْباءٍ وقُوْباءٍ نظير في المؤنث الممدود. وأما فُعْلى فلا يكون إلا للتأنيث خاصة، كما أن فِعْلاء وفُعْلاء لا يكونان إلا للإلحاق خاصة، وكما أن فَعْلاء وفُعَلاء لا يكونان إلا مؤنثين، فقف على جميع هذا. [٢٤]

١٠ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم مؤنث على أكثر من ثلاثة أحرف لا علم فيه للتأنيث مما نقل إلى المذكر؛ نحو رجل سميته بزَيْنَب أو عَقْرَب أو سُعاد أو عُقَاب. وعلته أنه لفظ صيغ للمؤنث في الأصل، كما صيغ له حمزة وطلحة وشجرة وما أشبه ذلك مما فيه هاء التأنيث، وكان حقه أن يكون بالهاء على قياس المؤنث، ولكنه اكتفي بصيغته كما هي حيث لم يشترك فيها المذكر مع المؤنث، وجعل الحرف الرابع فيه مضارعًا لهاء التأنيث لوقوع هاء التأنيث رابعة في أكثر المواضع. والدليل على ذلك أنّا إذا صغرناه[3] لم نزد الهاء في تصغيره، إلا [...][4] في نظيره [...][5]، وهو المبقى، وسيأتي، كما زدناها في تصغير المؤنث الثلاثي، لمضارعة

---

(١) في الأصل: و لم يحرف إحدى الساكنين.

(٢) حال: كرر في الأصل.

(٣) في الأصل: صغرنا.

(٤) هنا كلمة مطموسة في الأصل.

(٥) هنا بضع كلمات مطموسة في الأصل.

الحرف الرابع منه هاء التأنيث، فلما وجب ألا يصرف طلحة اسم رجل من أجل التأنيث والمعرفة لم يجب صرف هذا النوع لمضارعته له، وقد تقدم القول في هذا، وبيَّنَّاه أشد من هذا البيان، فتأمله في موضعه.

فإن قال قائل: أليس إذا سمينا رجلاً بطاهِر وطامِث وحائض - وجميعها من صفات المؤنث - انصرف[1] على كل حال، فما الفرق بين هذا والأول؟

قيل له: هذه صفات مذكرة في الأصل، وصف بها المؤنث، فلما سمي بها المذكر رجعت إلى أصلها، فانصرفت[2]، وتلك الأوائل لم تكن في الأصل إلا للمؤنث، وقد بيَّنَّا علتها الآن. والدليل على أن هذه الصفات مذكرة في الأصل مجيئها بغير هاء كما جاء ضارب وشاتم وقائم وقاعد، ولو كانت مؤنثة في الأصل لم تفارقها الهاء البتة، كما لم تفارق ضاربة وشاتمة وقائمة وقاعدة.

ولو قال قائل: وكيف يكون أصلها التذكير والحَيض والطُّهر من الحَيض لا يكونان / إلا للمؤنث؟ [٢٥]

قيل له: الأمر كما زعمت، ولكن المؤنث شيء وشخص كما أن المذكر شيء وشخص، والشيء والشخص مذكران، فقيل: امرأة حائض وطامث على تأويل: شيء حائض أو شيء طامث، فتدبره وقف عليه، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[3]، وللكوفيين[4] في هذا قول مرغوب عنه.

فإن قال قائل: ما بال الاسم الثلاثي المؤنث نحو هند ودعد وما أشبه هذا النوع إذا سمي به الرجل صرف على كل حال، هلا كان بمنْزلته في المؤنث كما كان المؤنث الرباعي في المذكر والمؤنث سواء؟

---

(١) في الأصل: تصرف.

(٢) في الأصل: فانصرف.

(٣) الكتاب ٣: ٢٣٦ - ٢٣٧.

(٤) معاني القرآن للفراء ٢: ٢١٤ وإعراب القرآن للنحاس ٣: ٨٥ والإنصاف ص ٧٥٨ - ٧٨٢[١١١].

قيل له: الفصل بينهما أن الثلاثي المؤنث الذي لا علامة فيه للتأنيث إذا نقل إلى المذكر لم يكن مؤنثًا في لفظ ولا معنى؛ إذ لا هاء فيه في اللفظ، ولا فيه حرف رابع يقوم مقام الهاء كما كان ذلك في طلحة وسعاد، مع أنه قد كان منصرفًا في بعض اللغات إذا كان ساكن الأوسط وهو اسم لمؤنث، فلما [...][1] مع ما قدمنا من التفسير انصرف على كل حال.

١١ - ومما لا ينصرف في المعرفة كل اسم مذكر سميت به مؤنثًا، قلَّت حروفه أو كثرت، نحو جعفر اسم امرأة، أو زيد، وما أشبه هذا. وعلته أنه خرج من الأصل الذي للمذكر - والتذكير مستخفٌّ - إلى الفرع الذي هو المؤنث - والتأنيث مستثقَل - واقترن بذلك معرفة العلمية، فلم ينصرف إلا في النكرة.

فإن قال قائل: هلا[2] كان زيد وما أشبهه من المذكر الثلاثي الساكن الأوسط بمنْزلة هند ودعد في أن يكون فيه الصرف وغير الصرف كما كان ذلك في هند ودعد.

قيل له: الفصل بينهما أن زيدًا وما أشبهه إذا سمي به المؤنث أُخرج عن أصله، فصار فرعًا مستقلاً من حيث صار سمة لمؤنث، فلم ينصرف، وأما هند وما أشبهه فهي على أصلها؛ لأنها لم تزل اسمًا لمؤنث، فكانت[3] لذلك أخف شيء، فلذلك جاز فيها الصرف، فاعلم ذلك، وتدبره إن شاء اللّه.

قد أتينا على آخر[4] هذه الأقسام مما لا ينصرف في المعرفة بعد ذكرنا ما لا ينصرف البتة، واحتجنا إلى تطويل هذا الفصل لكثرة تصرفه في الكلام، وتشعب علله، / ولم يبق منه إن شاء اللّه أصلاً ولا فرعًا إلا استوعبناه، وهو من فصول [٢٦]

---

(١) هاهنا بضع كلمات مطموسة. وقد تكون: افترق عن الثلاثي.

(٢) في الأصل: هذا.

(٣) في الأصل: كانت.

(٤) في الأصل: على آخره.

فصول الفصل الثالث من المقال الأول، وكنا شرطنا أن نصله بفصول، فأوفينا بذلك.

* * *

فصل في تبيين غير المتمكن

قد قدَّمنا أن من الأسماء قسمًا لا يتمكن، وبيَّنَّا تمثيله، وشرطنا أن نبين وجوهه، كما شرطنا تبيين وجوه المتمكن، فأوفينا بذلك، ونحن نفي الآن بما شرطنا من تبيين غير المتمكن إن شاء اللّه، فنقول: إن الاسم إذا بعُد عن الأصل الذي هو الأمكن، وضارع إلى[1] غير المتمكن الذي سمته البناء - ومعنى البناء لزوم الكلمة حالة ما لا تنتقل عنها إلى غيرها من حركة أو سكون انتقال المعرب من حال إلى حال - والاسم إذا كان كما وصفنا سمي مبنيًّا كما سمي الأول معربًا. وهو ينقسم أربعة أقسام في البناء، كما انقسم المعرب ثلاثة أقسام في الإعراب، وقد بيَّنَّا ذلك.

[...][2] المبني **بني على السكون**، وهذا هو الأصل في كل مبني. وإنما كان السكون أصلاً فيه لأن الحركة زائدة في الكلمة، والزيادة إنما تتكلف لفائدة ما، فإذا لم تفدنا الحركة في المبني إعرابًا يفيدنا معنًى ما فلا حاجة بنا إلى تكلف ما لا يحتاج إليه من الحركة، والسكون أخف من التحرك، فهو أولى باللزوم منه.

وعلة ثانية توجب للمبني السكون في الأصل، وهي أن البناء ضد الإعراب، فلما وجب أن يكون أكثر الإعراب بحركة وجب أن يكون البناء بالسكون؛ لأن السكون ضد الحركة.

ومثال المبني على السكون من الأسماء مَنْ وما وكَمْ وقَطْ وإذْ وإذا ومتى وأنَّى ويا، وتا من قولك: تا هند، والمعنى: هذه هند، والذي والتي، ونحو ذلك، فكل هذا

---

(١) لم أقف على تعدية ضارع بـ((إلى)).

(٢) هنا كلمة مطموسة.

[...][1] البناء لمضارعته الحرف.

فأما مَنْ فضارعت الحرف بوقوعها موقعه في الاستفهام وتضمنها لمعناه في قولك: من عندك؟ وما أشبهه، والمعنى: أفلان[2] عندك؟ وضارعته في الشرط نحو تلك المضارعة في قولك: من يأتِنِي آتِه، والمعنى: إنْ يأتِنِي / أحدٌ آته، فنابت مناب [٢٧] إنْ في الشرط، كما نابت مناب الألف في الاستفهام. وضارعت «الذي» في الصلة[3] حيث كانت ناقصة لا تتم إلا بصلتها، فكانت كبعض كلمة، وبعض الكلمة لا يعرب؛ لأن الإعراب إنما هو تابعٌ اللفظ التام الذي حصل معنى المسمى [...][4]. فلما كانت مَنْ والذي وما أشبههما من الموصولات كبعض الكلمة لا يتم معناهما إلا بغيرهما صارا مثل[5] حرف المعنى الذي لا يتم بنفسه حتى يتعلق معناه بغيره، فبُنيا لذلك. وهكذا كل موصول - فاعلمه - إلا ما يُثنَّى منه، ولا نعلمه جاء شاذًّا إلا في موضع واحد، وهو أيٌّ في قولك: أيُّهم في الدار زيدٌ، فإنه جاء معربًا من بين سائره.

وعلته أنه لما كان ثلاثيًا - والثلاثي أعدل الأبنية وأخفها وأكثرها استعمالاً - ووجب أن يكون سؤالاً عن بعض مضاف إلى كل، والإضافة تمكن الاسم، وتقوم فيه مقام التنوين، والتنوين علامة الأمكن عندهم والأخف عليهم - أعربوه لذلك، فقف عليه إن شاء الله.

فإن قال قائل: فهلا أعرب الذي حيث كان بالألف واللام، والألف واللام تقوم مقام التنوين والإضافة كما قامت الإضافة في أيٍّ مقام التنوين.

---

(١) هاهنا ثلاث كلمات مطموسة.

(٢) في الأصل: فلان.

(٣) في الأصل: في الجر.

(٤) هنا كلمة مطموسة.

(٥) في الأصل: صار على.

فالجواب: أنَّ «الذي» لما لزمته الألف واللام ولم تفارقاه، كما قد تفارق الإضافة «أي»، كقولك: أيٌّ في الدار زيد - خرج عن حكم الأسماء المتمكنة، إذ كل اسم فيه الألف واللام [ينبغي][1] لك أن تخرجهما منه إذا أردت تنكيره أو إضافته، فلما اجتمع فيه لزوم الألف واللام له وأنه بعض اسم لا يتم إلا بصلته بني، فاعلم ذلك، ولا أعلم أحدًا اعتل به قبلنا.

فإن قال قائل: وكذلك «مَنْ» إنما بنيت في الخبر لمضارعتها حيث كانت معرفة مثله موصولة بما بعدها، فهلا أعربت إذا نكرتها، فقلت: مررت بمن محسن[2] إليك، أي: بإنسان محسن؟

فالجواب: أنَّ «مَنْ» وإن نكرت فلم تخرج عن مضارعة «الذي»؛ لأنها مفتقرة إلى النعت كافتقارها إلى الصلة، مع أن النعت يفرقها من المعرفة المعينة حيث كان النعت يخرجه من الجنس الشائع العام إلى النوع الخاص، فاعلمه.

وأمّا «ما» فتبنى في كل موضع وقعت فيه موقع «مَن» مِن استفهام، أو شرط، / أو جزاء، أو نكرة، فلزمها النعت. وعلتها علة مَن إلا أنها تقع على ما لا يعقل، وقد تقع على مَن يعقل لعلة نذكرها إن شاء اللّٰه تعالى، وأمَّا مَن فلا تقع إلا على مَن يعقل خاصة. وعلة ما في وقوعها على مَن يعقل في بعض المواضع أنها واقعة على صفة من يعقل في قولك إذا سألت عن مذكور لا تدري صفته: ما فلان؟ فيقول لك المسؤول: طويل، أو: قصير، أو: عاقل، أو: أحمق، وما أشبه ذلك من الصفات، فلما كانت واقعة على صفات من يعقل - والصفة قد تقوم مقام الموصوف - فأقيمت ما مقام مَن لذلك، فاعلمه. [٢٨]

وأمَّا «كَمْ» فوجب لها البناء في الاستفهام لوقوعها موقع ألف الاستفهام. وهي للسؤال عن عدد. وبنيت في الخبر لمضارعتها رُبَّ. ومضارعتها لِـ«رُبَّ» من

---

(١) ينبغي: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: يحسن.

وجهين:

أحدهما: [أنها][1] للتكثير، ورُبَّ للتقليل، والقليل ضد الكثير، والأضداد متضارعة في العربية، تجري على سنن واحد في كثير من الكلام؛ ألا ترى أن الساكن إذا احتيج إلى تحريكه حرك بالكسر لأن الكسر نظير الجر، والجر والجزم متضارعان من حيث كانا منفردين بصنفين متباينين، فالجر منفرد بالاسم، والجزم منفرد بالفعل، وكذلك وجدنا الأضداد في الصفات بنيت على مثال واحد، كقولهم: مريض وصحيح، وكبير وصغير، وشريف ووضيع، ونحو هذا: كثير وقليل.

والوجه الثاني من مضارعة كَمْ لِرُبَّ: أن رُبَّ قد تقع للتكثير كوقوع كَمْ، فهي في ذلك مضارعة لها، واقعة موقعها، فاعلمه.

وأمَّا «قَطْ» فوجب لها البناء في قولك «هذا ما عندي فَقَطْ» لأن فيها معنى التقليل، والتقليل مضارع للنفي، ولهذا قالت العرب: قَلَّ مَن يقول ذلك إلا فلان[2]، على معنى: ما يقول ذلك أحد إلا فلان، فلما كانت كذلك وجب لها البناء لمضارعتها حرف النفي، فاعلمه.

وعلة أخرى أنَّ قَطْ فيها معنى حَسْب، وحَسْب متضمنة لمعنى الأمر؛ ألا ترى أنك تقول للمرء إذا تمادى على شيء فأنكرت عليه: حَسْبُك يَنَمِ الناسُ[3]، والمعنى: اكْفُفْ يَنَمِ الناسُ، فأجيب كما يجاب الأمر، وفعل الأمر مبني، فبنيت قَطْ لذلك، إلا أن حَسْب لم تبن وإن وقعت ذلك الموقع لتمكنها بالإضافة، وكونها على ثلاثة

---

(١) أنها: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ٢: ٣١٤.

(٣) الكتاب ٣: ١٠٠، ١٢٩.

[٢٩] أحرف. واشتقاقها من قولك [...][١]. / بهما في تحريكهما بالضم الذي لا يجب لهما في الأصل ليكون ذلك فرقًا بينًا.

وأمَّا «أينَ» فتضمنت معنى حرف الشرط، أو حرف الاستفهام، فبعدت عن أصل الظرف من جهة المعنى؛ إذ ليس الظرف موضوعًا في الأصل لاستفهام ولا شرط، فلما كانت كذلك لم يخافوا اللبس، فبنوها على الحركة التي تكون للظرف في الأصل، وهي الفتحة، مع الحاجة إلى اللفظ الأخف ، فقف على هذا، وتدبره، فما أعلم أحدًا فسَّر هذه الأسماء قبلنا هذا التفسير.

وأما **قَبْلُ وبَعْدُ وأَوَّلُ** فوجب لها البناء حيث كُنَّ ظروفًا أُفردن من تمامهن ، وهو الاسم المخفوض بهن، وتضمنَّ معناه، وهذه حالة خارجة عن أحوال الأسماء المتمكنة؛ لأنَّا وجدنا الاسم المضاف متى حُذف ما أضيف إليه تنكر، ولم يتضمن معنى المحذوف؛ ألا ترى أنك تقول: غلامُ زيدٍ، وفرسُ عمرٍو، ودارُ بشرٍ، فإذا حذفت المضاف إليه في جميع هذا تنكر المضاف، فصار قولك غلام وفرس ودار نكرة شائعة بعد أن كان معرفة خاصة، إلا قبل وبعد وأول وما أشبههن، فلما كُنَّ[٢] كذلك ضارعن الحرف لتعلقهن بمعنى المحذوف بعدهن تعلق الحرف بغيره، ووجبت لهن الضمة دون غيرها لِما أخبرتك الآن.

فإن قال قائل: أليس كل وبعض قد حذف منهما المضاف إليه، وتضمن كل واحد منهما معناه، وبقيا معرفتين كما كان ذلك في قبل وبعد، فهلا بنيا كما بني قبل وبعد؟

فالجواب في ذلك: أنَّ كلاًّ وبعضًا اسمان كثر استعمالهما مضافين، وكان كل مضاف بعدهما من سببهما إما أن يكون الأول هو الثاني، وإما أن يكون جزءًا منه؛

---

(١) ههنا سقط لا يعرف مقداره.

(٢) في الأصل: كان.

ألا ترى أنك إذا قلت «كلُّ القومِ» فكُلّ بمعنى جماعة، وتلك الجماعة هي القوم، وإذا قلت «بعضُ القومِ» فبعضهم جزء منهم، وليس كذلك قبل وبعد؛ لأنهما في قولك قبلَ زيدٍ وبعدَ عمرٍو ليس ما بعدهما المخفوض بهما في شيء، فقويت دلالة كل وبعض على المضاف إليه، وكثر استعمالهما، فحذفوا ما بعدهما استغناءً عنه بهما، وبقيا على إعرابهما، وضعفت دلالة قبل وبعد على المحذوف حتى تنكرا في بعض المواضع، ولم يتنكرا في بعض البتة، فلما كانا[1] كذلك بنيا مع أنهما قد كانا قبل المخفوض بهما لا يتمكنان بدخول الرفع عليهما / تمكن كل وبعض بدخول [٣٠] جميع إعراب الاسم عليهما، فتدبر هذا، وقف عليه، تجده صحيحًا إن شاء اللَّه، وهو مخترع.

ومما بني على الضم قولهم: **جئته من عَلُ**، أي: من فوق. وفيها لغات: يقال: مِن عَلُ، ومِن عَلٍ، ومن عُلْوٍ، ومن عَلْوَ، ومن مُعالٍ، ومن عَالٍ.

وعلة بنائها مرة وإعرابها ثانية علة قبل وبعد، أنها إذا قُدِّرت مضافة إلى معرفة ثم حذف المضاف إليه وتضمنت معناه وجب لها من البناء ما وجب لقبل وبعد؛ وخصت بالحركة كما خصتا بالمزية. وكانت الحركة ضمة كما كانت في قبل وبعد لما أخبرتك به. وإذا قُدِّرت مضافة إلى نكرة ثم حذفت النكرة لم تتضمن معنى تختص به، وكانت نكرة كسائر النكرات، فلم تُبنَ، وكذلك قبل وبعد.

ومما بني على الضم **المنادى المفرد المعرفة**، نحو قولك: يا رجلُ، ويا زيدُ. وعلته أنه ضارع المضمر من ثلاث جهات:

إحداها: أنَّ الاسم الظاهر حقه أن يخبر عنه ولا يخاطب، وحق المضمر أن يكون مخاطبًا عوضًا [...][2]؛ ألا ترى أنك تقول: أنت قلت كذا، ولا يجوز أن

---

(١) في الأصل: كان.

(٢) هنا كلمة مطموسة.

تخاطبه باسمه الظاهر فتقول: فعل فلان كذا، فهذه جهة واحدة.

والجهة الثانية: لأنه مفرد غير مضاف، والمضمر أيضًا مفرد لا يضاف.

والجهة الثالثة: أنه معرفة إما بالعلمية وإما بتخصيص حرف النداء القائم مقام حرف التعريف، وكذلك المضمر أبدًا معرفة لا تنكر، فلما استوفى المفرد المعرفة جميع أحوال المضمر - والمضمر مبني - بني المفرد لمضارعته له؛ لأنه كان متمكنًا قبل النداء، فكانت له مزية على غيره مما لا يتمكن البتة، فجعلت له مزية لذلك.

وخص بالضم دون غيره من الحركات لئلا يلتبس بالنكرة، أو بالمضاف إلى المضمر، أو بالمضاف إلى ضمير المتكلم فيمن حذف الياء، فإن كان المنادى مضافًا أو نكرة لم يبن لمخالفته المضمر بالإضافة وبالتنكير، فاعلم. ووجب للمضمر البناء من حيث [وجب][1] للمبهم، وعلته كعلته، وقد ذكرت علة المبهم، فقس المضمر عليه إن شاء اللّٰه.

ومن المبني **ما بني على الفتح لالتقاء الساكنين**، مثل **أينَ، وحيثَ**[2]**، وثَمَّ، وأيَّانَ، وكيفَ**، وما أشبههن:

فأما أينَ وحيثَ[3] فقد ذكرنا عللهما مستقصاة.

[٣١] وأما **ثَمَّ** فظرف ضارع المضمر / من جهة، وضارع حيث أخرى. فأما مضارعته المضمر فإنك لا تتكلم به حتى يجري ذكر الموضع، كقول القائل: في الدار فلان، فتقول: وثَمَّ فلان، فصار بهذا بمنْزلة المضمر الذي يتعقب ذكر المظهر، فيبنى كما بني المضمر، فاعلمه. وأما مضارعته لحيث فإنه يقع لكل موضع، ولا يخص قطرًا من أقطاره الستة كما كانت حيث بتلك المنْزلة، فيبنى لذلك.

---

(١) وجب: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) في ((حيث)) الضم والكسر والفتح.

(٣) كذا! ولم يتقدم ذكر علل بناء حيث على الفتح.

ولو قال قائل: **بل هي أيضًا متضمنة معنى الإشارة؛ لأن قولك ثَمَّ فلانٌ على معنى: في ذلك الموضع، فبنيت لذلك** - لكان قولاً صحيحًا حسنًا.

وحرك بالفتح لأن التضعيف[1] ثقيل، فارتادوا له أخف الحركات، وهي الفتحة.

وأمَّا **أيَّانَ** فظرف يصلح للزمان والمكان، ومعناه في الزمان كمعنى متى، وفي المكان كمعنى أين. ويكون شرطًا واستفهامًا كما كانتا، فبني[2] لذلك كما بنيتا، ووجب له السكون، فحرك لالتقاء الساكنين. وخص بالفتحة لخفتها مع قربها من الحرف الذي أخذت منه، وهو الألف، وقربها من الحرف المتحرك بتلك الحركة، وهو الحرف الذي يلي الألف قبلها، فاعلمه.

وأمَّا **كيفَ** فاسم يُسأل به عن الأحوال، فتضمن معنى حرف الاستفهام، فبني لذلك، وحرك آخره لالتقاء الساكنين. وخُص بالفتحة كما خصت به أينَ. وعلته كعلتها، وقد بينت ذلك.

ومن المبني **ما يبنى على الكسر**، نحو هؤلاءِ، وحَذَامِ، وقَطَامِ، وفَجَارِ، ولَكَاعِ، وجَيرِ، ونحو هذا.

فأمَّا **هؤلاءِ** فوجب له البناء من حيث كان اسمًا مبهمًا يقع على مَن تشير إليه من جماعة مَن يعقل وما لا يعقل، ولتضمنه معنى الإشارة، وانتقاله من أن يكون اسمًا مشيرًا إذا فارق الحضرة، وهو خارج بهذه الأحوال عن أصول الأسماء المتمكنة، فبني لذلك، وكان حقه أن يكون ساكنًا، فالتقى في آخره ساكنان، فوجب التحريك. وخُص بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولم يكن قبل آخره حرف يستثقل بعده الكسر، كالياء في دَين، والواو في سَوف، فلم يتجاوز الكسر إلى

---

(١) في الأصل: الضعيف.

(٢) في الأصل: فبنيا.

غيره. ووقعت هؤلاء لكل جماعة من مذكر ومؤنث بلفظ واحد، و لم يفرق بينهما كما فرق في قولك هذا وهذه وهذان وهاتان لأنّ هؤلاء في معنى جمع وجماعة، والجمع والجماعة يقعان على /كل جمع مذكر أو مؤنث، فاستوت الجماعتان فيهما من مذكر ومؤنث لذلك، فاعلمه. [٣٢]

وأما حَذَامِ وقَطَامِ فاسمان علمان مؤنثان معدولان، والأصل فيهما حاذِمة وقاطِمة، وهما في التأنيث نظير عُمَر وقُثَم في التذكير. ووجب لهما البناء لعلتين:

إحداهما: أنهما كانا قبل العدل لا ينصرفان، فلما عُدلا زادا ثقلاً وخروجًا عن الأصل وتباعدًا منه، فلم يكن بعد امتناعهما من الصرف قبل العدل إلا امتناعهما من الإعراب بعد العدل.

والعلة الأخرى: أن فَعَالِ اطرد بناؤها في مواضع وجب لها فيها البناء: منها وقوعها موقع فعل الأمر في قولهم نَزَالِ بمعنى انْزِلْ، ودَرَاكِ بمعنى أَدْرِكْ. ومنها وقوعها في النداء، كقولك : يا خَبَاثِ، ويا غَدَارِ. وما وقع موقع فعل الأمر مبني كما أنّ فعل الأمر مبني. وكذلك ما وقع من المعارف المفردة في البناء يستحق البناء. فلما اطرد هذا في فَعَالِ، وكانت في هذه المواضع معرفة معدولة مؤنثة - أُجري عليها [حكم][1] ما كان من المعدول على لفظها وإن لم تكن علة بنائه كعلتها، وهذا مذهب سيبويه[2]، والأول مذهب المبرد[3]. وفيه دخل لأنّه ليس كل ما اجتمع فيه ثلاث علل يمتنع من الإعراب، ألا ترى أنك تقول: نسوة ضَوارِبُ وشَواتِمُ، فلا تبنيهما، وفيهما ثلاث علل: الصفة، والجمع الذي لا مثال له في الواحد، والتأنيث، ونحوهن كثير في العربية.

---

(١) حكم: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) الكتاب ٣: ٢٧٠ - ٢٨٠.

(٣) المقتضب ٣: ٣٧٣ - ٣٧٤. وانظر الكامل ص ٥٨٧.

وأما **فَجَارِ** فاسم مؤنث معدول عن اسم المصدر العلم، وهو نظير حَذَام في ذلك، إلا أن حَذَامِ وما أشبهها من أسماء النساء معدولة عن فاعِلة، وفَجَارِ إنما هو معدول عن اسم المصدر، وكأنه في التقدير معدول عن فَجْرة. والدليل على ذلك قول النابغة[1]:

.... فَحَمَلْتُ بَرَّةَ ، واحْتَمَلْتَ فَجَارِ

فجعل بَرَّةَ اسمًا علمًا للبِرِّ، فلم يصرفه، ولو عدله فقال بَرَارِ[2] لوجب أن يبنيه كما بنى فَجَارِ حيث عدله عن فَجْرة، فقف عليه، وتدبره.

والقول في هذا وما أشبهه من المعدول عند سيبويه[3] والمبرد[4] في وجوب البناء له كالقول في حَذَامِ وقَطَامِ، فقف عليه.

وكان حق هذا كله أن يسكن آخره، ولكنه حرك لالتقاء الساكنين. وخُص بالكسر لأنه مؤنث، والكسر من علامات التأنيث،/ كما كان الحرف الذي منه الكسرة من علامة التأنيث، وهو الياء، فاعلمه. [٣٣]

وأما **لَكَاعِ** فوقع في النداء معدولاً عن المؤنث كما وقع حَذَامِ في باب التسمية. ونظيره من المذكر قولهم يا لُكَعُ، كما أن نظير حَذَامِ عُمَرُ وما أشبهه. فلما كان المنادى المذكر المفرد المعرفة مبنيًا في النداء كان هذا المعدول المؤنث المعرفة أحق منه بالبناء، إلا أن المذكر بني في النداء على حركة لِما بيَّنتُ لك قبل هذا، وما أشبهه لا يستحق الحركة لوقوعه مضارعًا لفَعَالِ التي هي بدل من فعل الأمر، نحو نَزَالِ ودَرَاكِ، إلا أنه حرك لالتقاء الساكنين، وخُص بالكسر لِما ذكرت لك.

---

(١) صدر البيت: «إنَّا اقْتَسَمْنا خُطَّتَينا بَينَنا». ديوانه ص ٥٥ والكتاب ٣: ٢٧٤.

(٢) في الأصل: أبرار.

(٣) الكتاب ٣: ٢٧٤ - ٢٧٥.

(٤) المقتضب ٣: ٣٧٤.

وأما جَيْرِ فكلمة تحلف بها العرب، ومعناها حقًّا، وقد قيل: معناها نَعَمْ. ووجب لها البناء بمضارعتها حرف القسم حيث تضمنت معناه، واستعملت في موضعه، وكان حقها أن تبنى على السكون، ولكنها حركت لئلا يلتقي ساكنان، وخصت بالكسر على أصل التقاء الساكنين، ولم تفتح كما فعل بأينَ لقلة استعمالها وكثرة استعمال أينَ، وما كثر استعماله أحق بالتخفيف مما قل استعماله، فاعلمه.

فهذه أقسام المبني من الأسماء، وهي أربعة: قسم يبنى على السكون،وقسم يبنى على الضم، وقسم يبنى على الفتح، وقسم يبنى على الكسر، وقد بينت لك علة بنائها، ومثلت لك المسائل فيه على ما شرطنا في صدر الفصل الثالث، ونصله بالفصل الرابع إن شاء اللّه.

* * *

الفصل الرابع في تمثيل خواص الاسم

قد قدمنا في صدر هذه المقالة أن هذا الفصل يستحق أن يوصل بفصول للحاجة[1] إلى ذلك، كما استحقها الفصل الثالث، وسنأتي على جميعها إن شاء اللَّه، فنقول الآن:

إنَّ الاسم لما كان أصل الكلام من حيث كان أولاً مكتفيًا بنفسه مستغنيًا عن الفعل وحرف المعنى المفتقرين إليه وجب أن يتمكن في المعاني؛ ويتصرف في الإعراب الذي هو بيان المعاني، وكانت له خواص لا يشركه فيها غيره:

فمن / خواصه من جهة الإعراب **أنك تدخله الجر** في قولك: مررت بزيد وعمرو، وهذا غلام محمد، وثوب خَزٍّ. وعلة دخول الجر عليه أنَّ الإضافة لا تصح إلا فيه دون الفعل، ولأنَّ الأسماء[2] تستحق الملك، وتستوجب معنى التبعيض؛ حيث كانت ذواتها محدودة، وأجناسها في جميع الزمان موجودة، والفعل بخلاف ذلك؛ لأنه لا يستحق شيئًا، ولا يستوجب التبعيض لإبهام ذاته، وعدم وجوده في بعض الزمان، فلهذا جاز أن تقول: غلامُ زيدٍ؛ لأنَّ زيدًا يستحق ملك الغلام، ولم يجز: غلامُ يقوم؛ لأنَّ يقوم لا يستحق ملك شيءٍ[3]، وقلت ثوبُ خَزٍّ لأنَّ الخز مستوجب للتبعيض؛ إذ[4] كان جنسًا محدود الذات من سائر الأجناس، واقعًا[5] على نوع محصل لا يزال موجودًا في الأزمنة الثلاثة، وشاركه غيره من الأجناس في معنى التبعيض، فقلت ثوبُ خَزٍّ ليمتاز من ثوب الكتان وثوب القطن وغيره من [٣٤]

---

(١) في الأصل: الحاجة.

(٢) في الأصل: ولأن في الأسماء.

(٣) في الأصل: شيئًا.

(٤) في الأصل: إذا.

(٥) في الأصل: واقع.

أجناس الثياب، وليس كذلك [الفعل][(١)]؛ لأنه مبهم في جنسه، ويحتمل أن يكون قليلاً وكثيرًا، ومعدومًا وموجودًا، ولا يكون له بعض [فيخاف][(٢)] فيه الالتباس ببعض غيره كما كان ذلك في الخَزِّ ونحوه، فلم يكن في إضافة الشيء إليه على معنى التبعيض وجه، كما لم يكن لإضافة الملك إليه معنًى، فاعلمه. فلما كان الاسم هو المستحق بالإضافة، وكان الجر سمتها لما نبينه[(٣)] في فصل المعاني اللازمة للاسم - إن شاء اللّه - وجب ألا يتعدى بالجر الأسماء كما لم يتعدين بالإضافة، فاعلمه.

فإن قال قائل: أليس الفعل الذي هو يقوم محدودًا من سائر تلك الأجناس، فمن أين فرقت بينهما، وجعلت أحدهما محدودًا، والآخر مبهمًا؟

فالجواب: أن الخَزَّ اسم لذات الجنس، وهو هو، فوجب أن يكون هذا الاسم محدودًا كما كان مسماه معدودًا، وأما الفعل الذي هو يقوم فليس بنفس القيام الذي هو المدلول عليه، وإنما يقوم مثالٌ على معنى يفعل فيما يستقبل من الزمان، وما هو فيه الآن، وجعل على لفظ المدلول عليه وهو القيام إذ كان قولنا يقوم أخصر / من قولنا يفعل القيام، فلما كان يقوم على معنى يفعل، ويفعل مبهمة تدل على كل فعل، والخَزُّ لا يقع على كل جنس كان يقوم مبهمًا في الأصل كما كان يفعل، فهذا معنى قولي مبهم ومحدود، فتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّه. [٣٥]

ومن خواصه التنوين في نحو قولك زيدٌ وعمرٌو وما أشبه ذلك من الأسماء المنصرفة. وعلة دخوله على الاسم أنه جُعل فرقًا بين ما كان من الأسماء على أصله غير مُخْرَج إلى مضارعة الفعل وبين ما ضارع الفعل فثقل، كما كان الإعراب فرقًا بين المتمكن وغيره مما ضارع حرف المعنى، وكان الاسم الذي لم يضارع الفعل

---

(١) الفعل: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هذه الكلمة مطموسة في الأصل، وأتوقع أن تكون هي الكلمة الصحيحة.

(٣) في الأصل: بينته.

أولى بهذه الزيادة التي هي التنوين لخفته وثقل الاسم المضارع للفعل؛ كما كان الاسم الذي هو المتمكن أولى بالحركة من الذي لم يتمكن؛ حيث كان المتمكن على أصله غير مُخْرَج إلى مضارعة الحرف الذي هو ضد الاسم بكونه آخر الكلام والاسم أول الكلام، فلما كان الحرف مستوجبًا للسكون كان ما ضارعه من الأسماء مستوجبًا له، ولما كان الاسم غير المتمكن يضارع الحرف كان ضده، فحرك بحركات الإعراب لأن الحركة ضد السكون، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترع.

فإن قيل: لم كانت هذه الزيادة التي للفرق بين المنصرف وغير المنصرف نونًا؟ و لم سماها النحويون تنوينًا؟

فالجواب: في اختصاصها دون سائر الحروف أن أحق الحروف بالزيادة للمعاني وللفرق حروف المد واللين التي هي أمهات الزوائد، وهي الواو والياء والألف، ولكنها تميزت بهذا لعلتين:

إحداهما: أن الياء والواو ثقيلتان، والألف - وإن كانت خفيفة - فلا يستطاع أن تجعل فرقًا؛ لأنها لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا، والاسم يكون مرفوعًا ومخفوضًا، وذلك موجبٌ لتغيير الألف عن لفظها إلى لفظ الواو والياء، فتجنبوا الألف لهذه العلة، فلما كانت الواو والياء ثقيلتين، وكان المنتهي باللفظ إلى آخر الكلمة قد جهد نفسه ولسانه في التكلم بها من أولها إلى منتهاها - وجب لذلك أن تجنب الياء والواو لئلا يخرج المتكلم من تعب التكلم إلى ثقل الواو والياء، وكانت النون خفيفة تخرج من الخيشوم بغنة وسهولة دون تكلف حركة من اللسان، وهي مع ذلك أقرب حروف / الزيادة شبهًا بحروف المد واللين، فاختصت دون غيرها لِمَا بيَّنَّا من أمرها. [٣٦]

والعلة الأخرى: أنَّ النون حرف مجهور كما أنَّ الواو والياء مجهورتان، وهي

قوية في الحروف الزائدة، كثيرة التردد في الزيادة، فلما اجتمع فيها الجهر وكثرة الاستعمال والزيادة، وكان الجهر أبين من الهمس في الصوت - وجب أن تختص بالزيادة للحاجة إلى شدة البيان وتأكيد الفرق، ولم يُزد غيرها من حروف الزيادة لأنها لا تخلو من أن يكون بعضها مهموسًا، والمهموس خفي، أو يكون قليل الاستعمال في الزيادة وإن كان مجهورًا، فقف عليه، وتدبره.

وأما علة تسمية النحويين هذه النون تنوينًا فلأنهم أرادوا الفرق بين ما زيد لمعنى الصرف والتمكن وبين ما كانت نونه أصلية وزائدة للإلحاق كنون رَعْشَن وما أشبهها، ونون عن ولدن ونحوهما، كما فرقت العرب بينها وبين هذه النونات فأثبتوها في الوصل وحذفوها في الوقف، فقالوا جاءني زيدٌ يا فتى، وجاءني زيدْ إذا وقفوا، وكما فُرق بينها وبين غيرها في تسميتها تنوينًا - والتنوين مصدر نَوَّنْتُ الاسم تنوينًا: إذا ألحقتَه[1] هذه النون بالصرف - فسميت باسم المصدر المشتق من لفظها، فقف على هذا، وتدبره، فإنه مخترع إن شاء الله.

ومن خواصه **لام التعريف** في قولك الرجل والغلام والقائم والقاعد ونحوه. وعلة زيادتها في الاسم دون غيره أنَّ الاسم يكون معهودًا وغير معهود، وما لم يعهد فمنكور شائع في الجنس، وما عرف عهد بمعروف خاص في الجنس، فلم يكن بد من فرق بين الشائع والخاص، فزيدت اللام في أول المعهود الخاص لتكون فيه سمة لتخصيصه من غيره، ولم يقع في الفعل مثل ذلك لأن الفعل لا يتكلم به على معنى العهد؛ لأن الفائدة إنما تقع فيما لم يعهده المخاطب، ولم يكن عنده معروفًا، ولو أخبر عنه وهو معروف عنده كان مخبرًا بما قد استقر في علمه قبل أن يخبر عنه، فلم يكن في ذلك الخبر فائدة، فلهذا امتنع دخول حرف التعريف عليه، ولزم الاسم للحاجة إلى تعريفه؛ إذ كانت الفائدة بالإخبار عن الاسم المعرفة أتم من الفائدة

---

(١) في الأصل: إذا لحقته.

بالإخبار عن الاسم النكرة.

وإنما خصت اللام بأن تكون سمة التعريف /دون غيرها لأنها من زوائد الاسم [٣٧] خاصة، وهي حرف مجهور، وحرف يدغم في أكثر حروف الفم، والإدغام أخف من الإظهار، فخص بالاستعمال دون غيره لذلك. وأما الألف الداخلة عليه فهي ألف وصل، جلبت ليتوصل بها إلى اللام الساكنة لئلا يبتدأ بساكن، وكان حقها أن تكسر في الابتداء بها على حكم [التقاء الساكنين][١]، ولكنها ابتدئت مفتوحة ليفرق بين دخولها في الموضع الذي يجب لها ودخولها في غيره:

وموضع دخولها هو الفعل، نحو اضرب واذهب وما أشبه ذلك، وما ضورع بالفعل من الاسم المتمكن المعتل[٢]، نحو ابن واسم واست وما أشبهها من الأسماء.

وأما غير موضعها فهو دخولها على الحرف، وعلى الاسم غير المتمكن، فالحرف هو لام التعريف، والاسم غير المتمكن هو: ايْمُن اللّه، في القسم، ففتحت هنا للفرق، وكسرت هناك على ما يجب لها.

ووجب لها الكسر في الأصل لأنها جلبت ساكنة، وما بعدها ساكن، وكسرت لالتقاء الساكنين، فاعلمه.

وإنما كانت ألف الوصل أولى بالفعل من الاسم لأن الفعل يتصرف على الأزمنة، ويسكن أوله كثيرًا بعد حرف المضارعة في نحو يضرب وتضرب ويذهب وتذهب ويخرج ويقعد، ويسكن في الثلاثية المزيدة في مثل انطلق واكتسب واستخرج وما أشبه ذلك، فلما كان الفعل كما وصفنا [كان][٣] مستحقًّا لألف الوصل دون غيره ليوصل بها إلى النطق، ولولا مضارعة ابْن واسْم واسْت وما

---

(١) التقاء الساكنين: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) زيد هنا في الأصل: هو.

(٣) كان: تتمة يلتئم بها السياق.

أشبهها للفعل لَمَا دخلتها ألف الوصل، ومضارعتها له أنَّ أواخرها حذفت استخفافًا لاعتلالها، وغيرت عن منهاج نظائرها، فضارعت الفعل في حذف أواخرها كما يحذف آخر الفعل المعتل في الجزم، فسكنت أوائلها إتباعًا لأواخرها في التغيير؛ حتى تكون كالفعل في سكون أولها كما كانت بمنْزلته في حذف آخرها، فأدخلت ألف الوصل عليها كما أدخلت على الأفعال، كأنهم قصدوا بتسكين أوائلها إلى أن يجدوا السبيل إلى إدخال ألف الوصل عليها، فتكون كالعوض من المحذوف منها.

[٣٨] والدليل على صحة هذا أنهم إذا صغروا هذه الأسماء / ردوا أواخرها في التصغير؛ إذ كان التصغير يرد الشيء إلى أصله، فلما ردوا آخرها حركوا أولها، فقالوا سُمَيّ وبُنَيّ وسُتَيْهة، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترع.

ومن خواصه **النعت**، كقولك: فعلَ زيدٌ الكريمُ كذا، وفعلَ غيرُه اللئيمُ كذا. وإنما كان النعت مختصًّا بالاسم دون الفعل لأن النعت فائدته مقاربة لفائدة حرف التعريف؛ من حيث كان مخرجًا للاسم من الجنس الشائع إلى بعضه الذي هو أخص منه وأقرب إلى المعرفة؛ كقولك رجل، فهذا وقع على رجل واحد من صنوف الرجال، فإن قلت رجل كريم كان أخص؛ لأنه لا يقع من صنوف الرجال إلا على رجل من قوم كرماء خاصة، فكان فيه حينئذ مقاربة المعرفة، ولهذا حسُن أن يُخبَر عن الاسم المنعوت في باب الابتداء وما دخل عليه وإن كان منكورًا، كما حسُن الإخبار عن المعرفة حيث ضارع المنكور المعرفة في التخصيص، ولَمَّا كان النعت بهذه المنْزلة وجب ألا يكون في الفعل، كما لا يكون فيه حرف التعريف الذي هو اللام، وقد بَيَّنَّا علته قبل.

فإن قال قائل: فإن كانت فائدة النعت مضارعة لفائدة حرف التعريف فلأي شيء يدخل على الاسم المعروف، وهل دخوله عليه إلا كدخول تعريف على

تعريف؟

فالجواب: أنَّ المعارف قد يقع فيها الاشتراك واللبس من حيث كان الاسم الواحد الخاص قد يقع على الشخوص الكثيرة؛ ألا ترى أن قولك زيد قد يقع على مسميين، وكذلك قولك: الرجل، وغلام الرجل، يقع كل واحد منهما على أي رجل، ومملوكين معهودين، فاحتيج إلى النعت ليفصل بين بعضهم عند التباسهم على المخاطب، فاستوت المعرفة والنكرة في النعت لذلك.

فإن قلت: أليس قولك: تباركَ اللّه العزيزُ، تعالى اللّه الغفورُ - قد جرى فيه النعت على المنعوت، واللّه عز وجل معروف لا يقع في اسمه اشتراك كالبشر، فهل هذا إلا مؤدٍّ إلى إدخال تعريف على تعريف، أو إتيان بنعت لا يُحتاج إليه إذ لا تخصيص فيه للمنعوت؟

فالجواب: أن النعوت قد تُذكر على طريق الثناء والمدح، والثناء: التعظيم والتفخيم بعد أن يُعرف الممدوح عينًا، ولهذا وجب أن يُقطع من الأول / كثيرًا، [٣٩] ويُحمل على إضمار أعني ، أو على إضمار مبتدأ ، كما قالت الخِرْنِق بنت هِفَّان[(١)]:

لا يَبْعَدَنْ قَومي الذينَ هُمُ سَمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الْجُزْرِ
النَّازِلينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ والطَّيِّبونَ مَعاقِدَ الأُزْرِ

فقطعت النازلين والطيِّبون من القول، وحملت كل واحد منهما على إضمار، فلما كان هذا هكذا وجب أن تأتي صفات اللّه عز وجل بعده على طريق الثناء عليه والتعظيم له لا على معنى التبيين لاسمه وإخراجه من الالتباس بغيره. والذم يجري في هذا الباب مجرى المدح لأنه ضده، فقسه عليه إن شاء اللّه.

واعلم أنَّ النعت لا يخلو من أن يكون مشتقًّا من الفعل، أو يكون متضمنًا

---

(١) الكتاب ١: ٢٠٢، ٢: ٥٧ - ٥٨، ٦٤ والخزانة ٥: ٤١ - ٥٥[٣٤١].

لمعنى الفعل، كقولك: قال زيد الكريم كذا، وقال زيد أخوك كذا، وقال الرجل هذا كيت وكيت. وعلة هذا أنَّ الأفعال وما جرى عليها وتعلق بها أعراض، تتغير، وتحدث في زمان دون زمان، وحكم النعت أن يكون فرقًا بين المنعوتات، ولا يوصل إلى ذلك حتى يكون النعت عرضًا في بعض الأسماء دون بعض، فلما كان الفعل وما جرى عليه وما في معناه كما وصفنا، وفي النعت حلية تعرض في بعض الأسماء دون بعض كما تكون الأفعال في بعض الزمان دون بعض - وجب ألا يخلو النعت من معنى الفعل أبدًا، فلذلك قيل: رجلٌ كريمٌ؛ لأنه جارٍ على: كَرُم، وقيل: جاء زيد أخوك؛ لأن فيه معنى: يُؤاخيك، وجاء الرجل هذا؛ لأن معناه: الحاضر المشار إليه، ومررت برجلٍ مثلِك؛ لأن معناه: يُشبهك، فإذا اعتبرت النعت وجدته كما وصفنا، فلو قلت جاءني الرجلُ زيدٌ لم يكن زيد صفة؛ لأنه لا معنى فيه للفعل، ولكنه بدل أو عطف بيان يقوم مقام النعت.

فإن قال قائل: أليس الاسم المبهم مما ينعت باسم الجنس المعرَّف بالألف واللام في قولك: مررت بهذا الرجل، فهذا نعت كما ترى لا معنى فيه للفعل.

قيل له: ليس الرجل بنعت في الحقيقة، وإنما سماه النحويون نعتًا على المجاز لقيامه في تخصيصه لاسم الجنس مقام النعت، ولكنه ليس للاسم المبهم، وعطف عليه، وليس المبهم بمستحق للنعت في الأصل؛ لأنه بمنْزلة المضمر المخاطب في أنه مرئي مقصود بالإقبال عليه، فكما أنَّ المضمر مستغنٍ عن النعت لأنه لا إشكال يقع فيه بغيره؛ حيث كان المضمر لا يخلو من أن يكون للمتكلم أو للمخاطب أو للغائب الذي جرى ذكره فعرف؛ فكذلك[1] المبهم مستغنٍ عن النعت لمضارعته المضمر من المخاطب، ولكن المبهم لوقوعه على جميع الأجناس الحاضرة[2] استبهم معناه، فاحتاج إلى ذكر اسم الجنس بعده ليعلم إلى أي جنس أشرت من هذه

---

(١) في الأصل: وكذلك.

(٢) الأجناس الحاضرة ... على أحد هذه الأمثلة: سقط من المتن، وألحق في الحاشية.

المعارف المشار إلى بعضها، ولهذا نعتت المبهمة بأسماء الأجناس لا بالصفات، ولو كان النعت واجبًا لها في الأصل لم ينعت إلا بما فيه معنى الفعل، فإن قلت مررت بهذا الكريم جاز على إقامة الصفة مقام الموصوف، والمعنى: مررت بهذا الرجل الكريم.

ومن خواصه **التصغير**، وهو على ثلاثة أبنية: فُعَيْل، لكل اسم ثلاثي. وفُعَيْعِل، لكل اسم رباعي أو خماسي ليس رابعه حرف لين. وفُعَيْعِيل، لكل ما زاد على الأربعة ورابعه حرف لين. وتمثيل هذه الأبنية فُلَيْس ودُرَيْهِم ودُنَيْنِير، فكل اسم مصغر لا يخلو من أن يكون على أحد هذه الأمثلة.

/ وعلة اختصاص التصغير بالأسماء أنه مضارع للنعت، وذلك أنَّ قولك عُبَيْد وغُلَيِّم بمنْزلة قولك: عَبْد حقير، وغلام صغير، فلما كان النعت لازمًا للاسم لِما بيَّنَّا، وكان التصغير مضارعًا للنعت ـ لم يُتَعد به الاسم كما لم يتعد بالنعت. [٤٠]

فإن قال قائل: ألم تقل العرب[1]: ما أُحَيْسِنَ عَمرًا، وما أُمَيْلِحَه، فصغرت أَحْسَنَ وأَمْلَحَ، وهما فعلان، فكيف زعمت أنَّ التصغير خاص بالاسم وقد شاركه فيه الفعل كما ترى؟

فالجواب في ذلك: أنَّ فعل التعجب مضارع للاسم من جهة اللفظ، وذلك أنه غير متصرف كما أنَّ الاسم لا يتصرف، وهو غير عامل، [...][2] ولا مجموع، ولا مؤنث، فنقص بذلك عن قوة الفعل من حيث العمل، وكما نقص عمله زادت مضارعته للاسم قوة، فلما كان فعل التعجب بهذه المنْزلة، وكان التصغير في كلامهم قد يستعمل على معنى تلطيف الشيء والإخبار عن قربه من النفس والاتصال بها ـ أُدخل على فعل التعجب التصغير، والمقصود في الحقيقة المتعجب منه لا الفعل. وجاز أن يُخص لفظ الفعل بذلك لأنه دال على المتعجب منه وسبب له،

---

(١) الكتاب ٣: ١٩٣، ٤٧٧ - ٤٧٨.

(٢) هاهنا كلمتان مطموستان.

والسبب قد يجري عليه في كلام العرب ما يجري على المسبب إليه، فصُغر فعل التعجب، والمقصود بالتصغير المتعجب منه، لهذه العلة، ولا نظير له في الأفعال البتة، فلا ينبغي أن يعترض به ما ذكرنا من اختصاص الاسم بالتصغير، فقف على هذا وتدبره، فإنه مخترع إن شاء اللّٰه.

ومن خواصه **التثنية والجمع**، كقولك: رجلان ورجلين، ورجال، وزيدون وزيدين، وأزياد وزيود. وعلة اختصاص الاسم بالتثنية والجمع أن الاسم يقع واحده محدودًا، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو والفرزدق ومعدي كرب وزينب وطلحة وما أشبه ذلك من الأسماء. وكان حكم هذه الأسماء إذا ضم إلى كل اسم منها اسم آخر يشركه في لفظه ومعناه أن يعطف عليه بالواو، فيقال: قام زيد وزيد، وجلس جعفر وجعفر، ولكنهم طلبوا الاختصار، فحذفوا حرف العطف، وعقدوا الاسمين عقدًا واحدًا، وجعلوهما على صفة يقوم بها معنى الاثنين، فقالوا: / [٤١] الزيدان والعمران والجعفران، وما أشبه هذا من المثنى، والقول في الجمع كالقول في التثنية، فلما كان الاسم كما وصفنا من التحديد في الواحد ثُني وجُمع ليعلم حده إذا جاوز الواحد وعدده كما علم في الواحد. وأما الفعل فغير محدود ولا معروف الكمية لإبهامه ووقوعه على القليل والكثير من جنسه؛ ألا ترى أنك إذا قلت قام زيد فمحتمل أن يكون قيامه مرة أو مرتين أو مرارًا، وأن يكون قليلاً في ذاته وكثيرًا، فلما كان الفعل كما وصفنا لم يكن لتثنيته وجمعه معنًى، ووجب أن تقول: قام الزيدان، وقام الزيدون، فلا تثني الفعل، ولا تجمعه.

والدليل على ما وصفنا أن الاسم إذا كان مبهمًا غير محدود لا يثنى ولا يجمع لأنه مضارع للفعل في الإبهام؛ كقولك: ضربت الزيدينِ ضربًا، وضربت الزيدينَ ضربًا، فالضرب اسم مبهم يقع على كل نوع من الضرب، وعلى القليل منه والكثير، فلم يثنَّ لذلك، ولا جمع، فتدبر هذا، وقف عليه، فمنفعته في هذا الباب عظيمة.

فإن قال قائل: ألست تقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، فتثني الفعل وتجمعه فقد شارك في ذلك الاسم، وقد بطل ما قلت.

قيل له: ليس الأمر كما زعمت، وذلك أن هذه الألف التي في قولك قاما، والواو من قولك قاموا - ليستا من الفعل في شيء، ولا هما فيه زائدتان لتكميل بنيته كما كان ذلك في الاسم المثنى والمجموع، وإنما هو علامة إضمار الفاعل المثنى والجمع الذي كان مستكنًّا في الواحد في قولك قام، ففي قام ضمير فاعل لا علامة له، فلما ثنوا الفاعل وجمعوه وضعوا له في التثنية علامة تدل عليه، وتفرق بينه وبين الفاعل المفرد الذي لا علامة له، وكذلك الجمع، فقد صح قولنا وبطل قول المعترض إن شاء اللّٰه.

فإن قال قائل: فلم قال بعض العرب: قاما أخواك، وانطلقوا إخوتك، وأكلوني البراغيث[1]، فثنوا الفعل، وجمعوه، ولا ضمير في الواحد منه لأنه فعل مقدم؟

فالجواب: أن هؤلاء القوم رأوا فعل المؤنث قد ألزم علامة التأنيث - وإن كان مقدمًا - حرصًا على تبيين الفاعل المؤنث، والإشعار بأن الفعل له، وفرقًا بينه وبين المذكر في قولك: قامت هند، وخرجت فاطمة، ونحو / ذلك، فلما رأوا فعل [٤٢] المؤنث كذلك شبهوا فعل الاثنين والجمع به، فألحقوهما علامة التثنية والجمع كما ألحقوا علامة التأنيث حرصًا على تأكيد البيان، إلا أن علامة التأنيث لازمة في جميع لغات العرب، وعلامة التثنية والجمع ليست بلازمة.

وعلة ذلك أن الاسم المؤنث قد يقع للمذكر كما قد يقع الاسم المذكر للمؤنث؛ فإذا أسند الفعل إلى المؤنث ألحق العلامة لئلا يلتبس بالمذكر المسمى به.

---

(١) هذه جملة نص أبو عبيدة على أنه سمعها من أبي عمرو الهذلي في منطقه. مجاز القرآن ١: ١٠١، ١٧٤ و٢: ١٣٤. وهي من غير نسبة في الكتاب ١: ١٩، ٢٠، ٧٨ و٢: ٤١ و٣: ٢٠٩. وانظر سر صناعة الإعراب ص ٦٢٩ وحواشي كتاب الشعر ص ٤٧٣.

وأما التثنية والجمع فلا يقع أحدهما لصاحبه، ولا يقعان للواحد، ولا يقع الواحد لهما، فلما لم يخافوا لبسًا استغنوا عن العلامة، فقالوا: فعل الرجلان، وفعل الرجال كذا وكذا، فلم يأتوا بعلامة تثنية ولا جمع لذلك، والذين أتوا بالعلامة أرادوا تأكيد الفرق وتقديم الدلالة ليقع في ذهن المخاطب أن المتكلم أخذ في الإخبار عن اسم مثنى أو مجموع لا عن اسم مفرد، فاعلمه. ونضع في هذا الفصل فصلين: التثنية، والجمع؛ لنبين حكمهما.

* * *

فصل في تبيين حكم التثنية

اعلم أن أصل الإعراب أن تكون علامته بالحركات الثلاث المأخوذة من الأحرف الثلاثة، وهي الواو والياء والألف، فالضمة مأخوذة من الواو، والكسرة من الياء، والفتحة من الألف. وعلة ذلك أن الحركات أحصر وأخف من الحروف، ولا سيما هذه الأحرف الثلاثة التي لا تحتمل الحركات لثقلها في أنفسها، ولأن الألف لا يمكن تحريكها، فلما كان الأمر كذلك وجب أن نضع دلالة على كون الاسم مرفوعًا ومخفوضًا ومنصوبًا ، ووجب أن تكون تلك الدلالة حركة، تجري في آخر الكلمة، يُعلم بها الفرق بين معانيها المتعقبة، إلا أن العرب ربما وضعت موضع الشيء غيره [(١)] لمضارعة تكون فيه، وزيادة [(٢)] الحاجة إليه ، فلما كان الاسم المفرد قد وجب له أن يعرب بالحركات، وكانت الحركات[(٣)] مناسبة لهذه الأحرف الثلاثة من حيث كانت مأخوذة منها - وجب أن يكون الاسم المثنى معربًا بتلك الأحرف لأنها أصل الحركات، مع ما أرادوا من الفرق بين إعراب الواحد والمثنى، فكان يجب / على هذا أن يكون رفع الاثنين بالواو، وخفضهما بالياء، [٤٣]

(١) في الأصل: وغيره.

(٢) وزيادة: غير واضحة في الأصل.

(٣) في الأصل: الحركة.

ونصبهما بالألف، كما كان رفع الواحد بالضم المأخوذ من الواو، وخفضه بالكسر المأخوذ من الياء، ونصبه بالفتح المأخوذ من الألف، إلا أن العرب لو فعلت ذلك لالتبس نصب الجمع المسلَّم الذي على حد التثنية بنصب الاسم المثنى في قولك رأيت الزيدان إذا كان مثنى، ورأيت الزيدان إذا كان مجموعًا، وأما الرفع والخفض فكان يفرق بينهما في التثنية والجمع بأن يفتح ما قبل واو الاثنين، ويضم ما قبل واو الجمع، وبأن يفتح ما قبل ياء الاثنين، ويكسر ما قبل ياء الجمع، فيقال في رفع الاثنين: قام الزيدَون، وفي الجمع: قام الزيدُون، وفي خفض الاثنين: مررت بالزيدَين، وخفض الجمع: مررت بالزيدِين، ولا سبيل أن يقع مثل هذا الفرق في الألف؛ لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا البتة، فلما كانت الألف كما وصفنا، و لم يكن بد من فرق بين التثنية والجمع في حال نصبهما - وجب أن يطرح هذا القياس الذي قدمنا، وأن ينظر في حركة [تعين المثنى، وتبين المجموع، في جميع أحوالهما، فجعلت الألف][1] علامة لرفع الاثنين دون الواو؛ لأنه لو جعل بالواو على القياس لوجب أن يجعل النصب بالألف على القياس أيضًا؛ لأنا قد بدأنا بالقياس، فيجب أن يختم به، ومتى فعلنا هذا وجب أن يفضي بنا ذلك [...][2] منه.

وجعل علم الخفض الياء على القياس إذ لا إشكال يقع فيه بين المثنى والمجموع لاختلاف حركتهما، مع أن الخفض لازم للأسماء، فلزمه القياس، والرفع منتقل إلى الفعل، فكان أولى بالنقل عن القياس عند الحاجة إلى ذلك، واستقر على هذا أن يكون رفع الاثنين بالألف، وخفضهما بالياء، وبقي النصب لا علامة له إلا الألف، ولا سبيل إليها لما بيَّنا، ومعنى النصب موجود في المثنى كما أنه موجود في الواحد والجمع، فينبغي إذا سقطت علامته القياسية - وهي الألف - أن يجعل على

---

(١) بعض هذه الكلمات مطموسة في الأصل.

(٢) هاهنا ثلاث كلمات مطموسة.

لفظ المرفوع أو لفظ المخفوض، فيقال: رأيت الزيدان، أو: رأيت الزيدين، إلا أنه لو جعل بالألف إتباعًا للرفع لاختل ذلك من وجهين:

أحدهما: أن ذلك موجب لجعل المجموع بالألف في حال النصب إتباعًا للتثنية؛ لأنه جمع مشبَّه بها، فيقع اللبس بين التثنية / والجمع. [٤٤]

والآخر[١]: أن الخفض ملازم للاسم، والرفع منتقل منه إلى الفعل، فلو جعلت نصب المثنى بالألف كنت قد أخللت[٢] بالخفض، وقصرت به حيث آثرت عليه الرفع في إدخال النصب عليه، والخفض أولى بتلك الأثرة منه للزومه الاسم وقوته بذلك، مع أن النصب والخفض متشاركان في مواضع من العربية، منها اشتراكهما فيما لا ينصرف، نحو قولك: رأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، واشتراكهما في الكناية[٣] في نحو قولك: رأيتك، ومررت بك، واشتراكهما في المعنى، نحو قولك: خَشَّنْتُ[٤] صَدرَك، وخَشَّنْتُ بصدرِك، فلما كانا مشتركين في هذا وما أشبهه كان المنصوب في التثنية أولى بالخروج إلى لفظ المخفوض مع العلل التي قدمنا، فقف عليه. ونذكر من الجمع المسلَّم والمكسَّر شيئًا يستدل به على الفرق بين [...][٥] وبعض [...][٦] فصلاً يتضمن حكم كل واحد منهما، وبالله التوفيق.

* * *

فصل في تبيين أحكام الجمعين

اعلم أن الجمع ينقسم قسمين: قسم مسلَّم، وقسم مكسَّر. ومعنى المسلَّم أن تؤدي الاسم في حال جمعه سالمًا من الزيادة فيه والنقصان إلا ما يلحقه في آخره من

---

(١) في الأصل: والأخرى.
(٢) في الأصل: اختللت.
(٣) في الأصل: في العناية.
(٤) خشَّنت: أوغرت.
(٥) ثم كلمة مطموسة.
(٦) هاهنا خمس كلمات مطموسة.

علامة الجمع التي هي واو ونون، أو ياء ونون، أو ألف وتاء، كقولك الزيدون والزيدينَ والهنداتُ والهنداتِ، فهذا القسم يسمى مسلَّمًا لما بينا، ويسمى جمعًا على حد التثنية لأنه مركب من لفظ الواحد بزيادتين تلحقان[1] آخره كما كانت التثنية، ولهذا وجب أن يكون نصبه تابعًا لخفضه في قولك: رأيت الزيدينَ، ومررت بالزيدينَ. والقول في هذا الجمع كالقول في التثنية، فقسه عليها، واعتل له بمثل علتها.

ثم اعلم أن هذه الأحرف الثلاثة التي تلحق المثنى والمجموع على حده - وإن كانت دالةً على الإعراب - فهي عند سيبويه[2] حروف إعراب بمنْزلة الدال من زيد، والراء من جعفر، والهاء من طلحة، والألف من قَفا وعَصا. والدليل على ذلك أنها تؤدي معنى المثنى والمجموع مع ما قبلها كما تؤدي الدال من زيد والألف من قَفا / معنى الاسم المفرد مع الحروف التي قبلها. **[٤٥]**

وكان الأخفش[3] يزعم أنها دلائل إعراب كالحركة المتعقبة في آخر الكلمة؛ لأن كل حرف منها يدل على إعراب ما كما دلت عليه الحركة. وحجته على سيبويه أن هذه الأحرف لو كانت بمنْزلة الدال من زيد لوجب ألا تدل على رفع ولا نصب ولا خفض حتى تكون متحركة، كما أن الدال من زيد تدل على ذلك بالحركة، ونحن إذا قلنا قام الزيدان علم أنه مرفوع، وإذا قلنا رأيت الزيدين علم أنه منصوب، أو مررت بالزيدين علم أنه مخفوض، ولو قلنا زيدْ فسلبنا الحركة منه لم يعلم أمرفوعٌ أم مخفوض أم منصوب، فهذا يبين أن هذه الأحرف دلائل إعراب كالحركات لا حروف إعراب كالدال من زيد وما أشبهها .

والاحتجاج على الأخفش أنَّ هذه الأحرف لو كانت دلائل إعراب

---

(١) في الأصل: لأنه مركب من لفظ الواو بزيادتين تلحق.

(٢) الكتاب ١: ١٧ - ١٨ وشرحه للسيرافي ١: ٢١٤ - ٢٢٦ والتعليقة ١: ٢٤ - ٣٤.

(٣) المقتضب ٢: ١٥٤. وقال في معاني القرآن ص ١٤: ((وجعل رفع الاثنين بالألف)).

كالحركات لما جاز أن تسقطها إذا ثنيا، ومعنى المثنى والمجموع ثابت قائم في نفس اللفظ، مع أنَّا نسقط الحركة من دال زيد، فيبقى معنى الاسم؛ ألا ترى أن معنى قولك: هذا زيدْ، إذا وقفت وحذفت الحركة كمعناه إذا قلت: هذا زيدٌ يا فتى، ولو قلت في قولك قام الزيدان: قام زيد، فحذفت الألف لم يبق معه المثنى، كما أنك لو قلت في زيد: زَي، فحذفت الدال - لم يفهم معنى الواحد، وكذلك لو قلت في قائمة: قائم، فحذفت الهاء - لم يُعلم التذكير من التأنيث، فقد تبين أن هذه الأحرف حروف إعراب بمنْزلة الدال من زيد، والهاء من قائمة.

فإن قال قائل: فإن كانت هذه الحروف حروف إعراب بمنْزلة الدال من زيد فهلا دخلتها حركات الإعراب.

قيل له: لما كانت هذه الأحرف ثقالاً في أنفسها، وكانت الحركة مأخوذة منها - لم يحركوها لئلا يزيدوها ثقلاً؛ إذ كان المتحرك أثقل من الساكن، مع أن الحركات مضارعة لها حيث كانت [مأخوذة منها][1]، فلو جمع بينها وبين الحركات كان ذلك مؤديًا إلى الجمع بين شيئين متفقين، فتكون كأنك قد جمعت بين مثلين، وذلك ثقيل / مكروه، فاعلمه . [٤٦]

ويقال له أيضًا: ألست مقرًّا بأن ألف قفا وعصا وما أشبههما حرف إعراب، والحركة لا تدخله البتة، إنما هي متوهمة فيها، فكذلك هذه الأحرف في التثنية والجمع هي حروف إعراب، والحركات متوهمة فيها.

فإن احتج بأن ألف قفا وعصا لا تتغير، [...][2] يعلم بها رفع ولا نصب ولا خفض كما تتغير هذه الأحرف، فتكون مرة ألفًا، ومرة واوًا، ومرة ياءً، ويعلم بها معنى الرفع والنصب والخفض كما يعلم ذلك باختلاف الحركات وتغيرها.

---

(١) مأخوذة منها: غير واضح في الأصل.

(٢) هنا كلمة مطموسة.

قيل له: إنما وجب ألا تتغير ألف قفا وعصا وما أشبههما من الأسماء المقصورة لأنها أسماء مجردة؛ يجري عليها من النعت والتوكيد بالأسماء السالمة ما يبين مواضعها من الإعراب مع تحصيل معانيها؛ كقولك: هذه قَفًا لئيمةٌ، وعَصًا مُعْوَجَّةٌ، ورأيت قَفًا لئيمةً، وعَصًا مُعْوَجَّةً، وكذلك الخفض، ونحن لو قلنا: قام الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان، فسوينا بين الرفع والنصب والخفض، ثم أتبعناها النعت المثنى، فقلنا: قام الزيدان العاقلان، ومررت بالزيدان العاقلان - لم يكن للاسم المثنى حالة يتبين بها رفعه من نصبه وخفضه، فأوجبت الضرورة أن تقلب ألف التثنية إلى الياء ليعلم أن الاسم مخفوض أو منصوب لا مرفوع.

والدليل على صحة ما جلبناه من هذا أن قومًا من العرب - وهم بنو الحارث ابن كعب[1] - ألزموا لفظ التثنية الألف في جميع أحوالها، فقالو: قام الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان. وحملهم على ذلك أنها حرف إعراب بمنْزلة ألف قفا وعصا، وأن للاسم عوامل تعمل فيه تدل على المعاني الداخلة عليه الموجبة للرفع والنصب والخفض، فاكتفوا بذلك، [...][2] الألف كما فعلوا في قفا وعصا، فلو كانت هذه الأحرف دلائل إعراب كما زعم الأخفش لما جازت هذه اللغة البتة؛ لأنا لم نجد في دلائل الإعراب ما يكون على لفظ واحد في جميع الأحوال كما وجدنا ذلك في حروف الإعراب، فقف على هذا، وتدبره؛ فإنه من الاحتجاج القاطع، ومخترع إن شاء اللّٰه.

وأما الجمع المكسَّر فحكمه أن يكون معربًا / بالحركات كما أعرب **[٤٧]** الواحد؛ لأنها أسماء صيغت للجمع على حكم المفرد، ولم يقع فيها تركيب على لفظ الواحد كما وقع في التثنية والجمع الذي على حدها، ولهذا وجب أن تكثر

---

(١) النوادر ص ١٦٩، ٢٥٩ ومعاني القرآن للفراء ٢: ١٨٤ وللأخفش ص ١١٣.

(٢) هاهنا كلمات مطموسة، وأرجح أن تكون: وألزموا المثنى في كل حال.

أبنية الجمع المكسَّر، وتختلف معانيه في القلة والكثرة والإبهام، كما كثرت أبنية الواحد؛ لأنه في بابه نظير الواحد في بابه.

ومعنى المكسَّر أن تزيد في حروف الواحد، وتنقص منه، أو تغير حركاته، وتجعله على غير صيغته؛ ليعلم أنه جمع. وسمي تكسيرًا لتغيير الواحد فيه وتكسيره عما كان عليه، كما سمي الأول مسلَّمًا لسلامة الواحد فيه وثباته على حده. فأما ما زاد فقولك فَلْس وأَفْلُس، ودِرْهَم ودَراهِم، وكَلْب وكِلاب، ونحو ذلك. وأما ما نقص منه فقولك كِتاب وكُتُب، ورَسُول ورُسُل، وظُلْمة وظُلَم، ونحوه . وأما ما تغير حركته فقولك سَقْف وسُقُف، وأَسَد وأُسْد، وما أشبه هذا النحو.

ثم اعلم أن هذا الجمع المكسر تكون منه أبنية للقليل، وأبنية للكثير، وأما الجمع المسلم فأصله أن يكون للقليل؛ لأنه مضارع للتثنية في اللفظ والتركيب، والتثنية أقل العدد بعد الواحد، فوجب أن يكون الجمع المضارع لها بمنْزلتها في القلة، إلا أن العرب اتسعت فيه، فجعلته للكثير في بعض المواضع؛ لأنه صار في الواحد الذي هو أصل في الدرجة الثالثة، وصارت التثنية منه في الدرجة الثانية[1]، فاختلف الجمع، وصلح للقليل والكثير، ووقع فيه التسليم والتكسير لبعده من الواحد الذي لا يقع إلا لأقل العدد خاصة، وقربته التثنية من الواحد قربًا شديدًا، وكانت في منْزلته في لزومه لفظًا واحدًا ومعنى واحدًا.

فأبنية أقل العدد أربعة : أَفْعُل، كقولك أَفْلُس وأَعْيُن وأَزْمُن وأَلْسُن. وأَفْعال، كقولك أَجْمال وأَحْمال وأَزْمان وأَزْناد. وأَفْعِلة، كقولك أَزْمِنة وأَلْسِنة وأَرْغِفة وأَحْمِرة. وفِعْلة ، كقولك فِتْية وغِلْمة وصِبْية ، وما أشبه ذلك . وما عدا هذه الأبنية فهي للكثير من الجمع . وربما دخلت أبنية الكثير على القليل ، وأبنية القليل على الكثير اتساعًا واكتفاء / ببعض الجمع عن بعض حيث كان كله جمعًا. وقد [٤٨]

---

(١) في الأصل: الثالثة.

ذكرنا من حكم التثنية والجمع ما فيه إن شاء اللّه كفاية، ثم نرجع بعون اللّه إلى تكميل خواص الاسم على ما شرطنا في هذا الفصل الرابع.

ومن خواصه **الدعاء**، كقولك: يا رجلُ، ويا زيدُ، ويا عبدَ اللّه، ويا رجلاً صالحًا، ويا خيرًا من زيد، ويا ضاربًا عبدَ اللّه، وما أشبه هذا من الدعاء. وعلة اختصاصه بالاسم أنه صوت ينبه به المدعو، ويعطف به على الداعي له ليقبل عليه، ويصغي إلى ما يخاطبه. فلما كان قبول الخطاب وتوقع الجواب إنما هو يستحقه الحي الحساس العاقل، وكان الدعاء باعثًا على التهيؤ لتلك الحال وقت التهيؤ - [وجب][1] ألا يقع إلا عليه، والفعل لا معنى له في ذلك ، و لم يدخل عليه حرف النداء كما لم يدخل عليه حرف الإضافة لبعده عن قبول معناه، فتدبره.

فإن قال قائل: فإن كان الدعاء كما وصفت فما معنى قول العرب: يا زمانُ ما أَخْوَنَك، ويا دارُ ما أَوْحَشَك، ويا حسدُ ما أثقَلَك على النفس، ويا بغيُ ما أقربَك من الضر على صاحبك، فهذه كلها أنواع غير حية ولا حساسة، وقد نادتها العرب كما ترى.

قيل له: الأصل ما ذكرنا ، ولكن أهل الحكمة من العرب وغيرهم يجعلون هيئة الشيء وظاهر دلائله البادية عليه كالكلام من الأشياء العاقلة المتهيئة لقبول المخاطبة ورد المجاوبة؛ فلما كان الزمان يقع فيه التغيير، وخون الإنسان صاحبه - كان ذلك كأنه من فعله، فنسب إليه، وخوطب به، فأوقع الدعاء عليه، وكذلك الدار لما بدا عليها أثر الإقواء والخلو من الأنيس كان ذلك كالكلام منها، فأوقع الخطاب عليها والتنبيه بحرف النداء لذلك.

فإن قيل : فما معنى قول العرب: يا لَعَنَ اللّه فلانًا، ويا سَلَّمَ اللّه فلانًا، فتدخل على الفعل حرف النداء كما ترى، وقد زعمت أنَّ النداء من خواص

---

(١) وجب: تتمة يقتضيها السياق.

الاسم؟

فالجواب: أنَّ حرف النداء لم يدخل في الحقيقة على الفعل؛ إذ لا معنى له في ذلك، وإنما هو داخل على المنبَّه المدعوِّ، والمعنى: يا هذا لعنَ اللّه فلانًا، ويا هؤلاء سَلَّمَ اللّه فلانًا، فحذف / المنبَّه استغناء بحرف التنبيه عن الإتيان باسمه؛ لأنه حين [٤٩] قال له «يا» سمع الصوت، وأقبل[١] عليه مصغيًا نحوه، فعلم الداعي أن المدعوَّ قد علم أن النداء له دون غيره، فاستغنى عن اسمه، كما أنك إذا قلت: ها، فنبهت المخاطب - أتبعته بذكر[٢] المشار إليه، فقلت: ذا فلان يفعل كذا وكذا، ولو حذفت اسم المشار إليه، فقلت للمخاطب: ها، ثم أقبلت تحدثه بما عندك أو تأمره بشيء لكان ذلك جائزًا. فقف على هذا، وتدبره إن شاء اللّه. فقد تبين أن النداء مختص بالاسم دون الفعل، والحمد اللّه.

ثم اعلم أنَّ المدعوَّ ينقسم أربعة أقسام: قسم منادى مفرد معرفة، كقولك: يا فلانُ، ويا هندُ. وقسم مفرد منادى نكرة، كقولك: يا رجلاً صالحًا، ويا غلامًا ظريفًا، ويا قومًا مسلمين . واسم منادى مضاف، كقولك: يا عبدَ اللّه، ويا غلامَ زيد، ويا أخا عمرو . وقسم منادى موصول بما بعده، كقولك: يا خيرًا من زيد، ويا أفضلَ من عمرو ، ويا ضاربًا زيدًا، ويا حسنًا وجهه.

فأما القسم الأول فمبني على الضم للعلل التي بينَّا في فصل المبني من الأسماء على الضم. وأما الأقسام الثلاثة الباقية فمعربة كلها منصوبة لخروجها عن استيفاء علل المفرد المضارع للمضمر؛ وذلك أنَّ قولك يا رجلاً صالحًا خارج عن شبه المضمر لطوله ومضارعته للمضاف، فاستحقت هذه الأقسام الثلاثة الإعراب لذلك.

---

(١) في الأصل: يا مسمع الصوت أقبل.

(٢) أتبعته بذكر: غير واضح في الأصل.

واعلم أنَّ حروف الدعاء خمسةٌ: يا، وهي تصلح للقريب والبعيد والمندوب والمستغاث. وأيَا، وأصلها أن تكون للبعيد أو المعرض عنك أو النائم المستثقل، وقد تستعمل مكان يا، إلا أنها لا تكون للمندوب، ولا للمستغاث . وهَيَا، وهي بمنْزلة أيَا، والهاء فيها مبدلة من الهمزة، كما أبدلت في مُهَيمِن، ومعناه مُؤَيمِن، وهو بمعنى أمين، وكما أبدلت في هَرَقْتُ، والأصل أَرَقْتُ، وفي هِيَّاك، والأصل إيَّاك. وإنما أبدلت في هذه المواضع من الهمزة لخفتها وثقل الهمزة، ولأنها أختها في المخرج، وبمنْزلتها في الزيادة والبدل، فاعلمه. وأيْ، وهي تستعمل للقريب المقبل عليك، وربما استعملت للبعيد المعرض عنك. والألف كقولك: أَزيدُ، هي لما دنا منك كل الدنو. / وإنما كانت كذلك لأنها لا مد فيها ولا لين كما كان في أخواتها، فلم تصح للبعيد ولا للنائم ولا للمعرض عنك؛ إذ كان كل واحد من هؤلاء يحتاج إلى مد الصوت وبيانه ليبلغ إليه وينبهه من غفلته. [٥٠]

واعلم أنَّ حروف النداء تعاقب حرف التعريف، فتقول: يا رجلُ، ويا غلامُ، ويا عباسُ، ويا حارثُ، ولا تقول: يا الرجل، ولا [يا][1] العباس؛ وذلك أنَّ حرف النداء نقل الاسم من الغيبة إلى الحضور حتى صار مخاطبًا بمنْزلة المخاطب الصمد، وقام فيه حرف النداء مقام حرف التعريف، فعاقبه لئلا يجمع بين حرفي تعريف .

فإن قال قائل: أليس قولك يا زيدُ ويا عبدَ اللّٰه بمنْزلة ما اجتمع فيه تعريفان؛ لأن حرف النداء بمنْزلة حرف التعريف، وزيد وعبد اللّٰه معرفتان، فقد دخل تعريف على تعريف؟

قيل له: حرف النداء - وإن كان معاقبًا لحرف التعريف لمضارعته له - فليس يكون بمنْزلته في تخصيص المدخل عليه في كل موضع [...][2] حرف التعريف في

---

(١) يا: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) هاهنا ثلاث كلمات مطموسة.

إلزامه التعريف ما بعده؛ ألا ترى أنك قد تدخله على النكرة، فتبقى على حالها في قولك: يا رجلاً، ويا راكبًا، وما أشبهه، فلما كان كذلك لم يمتنع من الدخول على زيد وعبد اللّه وما أشبه هذا النحو من المعارف. وهذا أيضا يقوي دخول حرف النداء على الألف واللام في اسم اللّه تعالى مع كثرة الاستعمال وكون الألف اللام فيها عوضا من همزة إله المحذوفة.

واعلم أنَّ الأسماء المعارف بالعلمية أو بالإضافة إذا كنت مقبلاً عليها بالنداء، فأصغت إليك، وأقبلت عليك ـ لك أن تحذف منها حرف النداء، كقولك: زيدُ أقبل، غلامَ عبدِ اللّه تعالَ[1]، إلا اسم اللّه تعالى، فإنَّ حذف حرف النداء لا يجوز معه، لا تقول: اللّه اغفرْ [لي][2]، إلا أن تعوض الميم، فتقول: اللّهمَّ اغفرْ لي.

وعلة ذلك أنَّ حرف النداء استعمل في اسم اللّه عز وجل وفيه الألف واللام على حدة الخبر عنه، فلو حذف حرف النداء منه لالتبس نداؤه بالخبر عنه، فإذا زيدت الميم في آخره كانت في الدلالة على النداء بمنْزلة الحرف في أوله.

فإن قال قائل: فهلا زيدت الميم في أوله على حد زيادة حرف النداء وحرف التعريف.

[٥١] قيل له: / لو أردنا أن نجعل الزيادة التي للعوض في أوله لكان لزومنا بحرف النداء الذي هو الأصل أولى بنا؛ ولكن لما كان دخول حرف النداء على اسم اللّه عز وجل شاذًّا لا نظير له وجب أن يحذف منه حرف النداء لأنه قريب ممن يدعوه؛ ويعوض من الحرف المحذوف لما بينا، ولم[3] يكونوا ليضعوا العوض في موضع المعوض منه لشذوذه، ووضعوه آخر الاسم لأن الآخر ضد الأول، ففروا[4] من

---

(١) في الأصل: تعالى .

(٢) لي: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: لم. بدون واو قبله.

(٤) في الأصل: ففرقوا.

الأول الشاذ إلى ضده الذي هو الآخر، مع أن الميم قد تزاد آخرًا في نحو زُرْقُم للأزرق، وسُتْهُم للأَسْتَه، وشددت ليكون العوض على عدد المعوض منه؛ لأن يا حرفان، والحرف المشدد في تعدده حرفان، فقف على هذا، وتدبره، فإنَّ أكثره مخترع إن شاء اللّه، وهذا منتهى القول في الفصل الرابع، ونصله بالفصل الخامس إن شاء اللّه .

* * *

الفصل الخامس

في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف

اعلم أنَّ هذا الفصل مشتمل على بعض ما تقدم، ومقتضٍ لِما أخرنا ذكره من المعاني التي تكون داخلة على الاسم متعقبة له:

فمن المعاني اللازمة له **أن يكون مخبرًا عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ**، كقولك: قام زيد وعبد اللَّه، وضُرب أخوك ورجل معه، وزيد في الدار، والركوب[1] غدًا، وما أشبهه. ولو أسندت شيئًا من هذه المعاني إلى الفعل أو الحرف لم يكن للكلام معنى؛ لأن الفعل إنما وضع ليعلم به وقت الحركة المحدثة، وليس له معنى في غير ذلك، والحرف أيضًا إنما جلب لمعنى يتعلق بغيره، فكان كحرف من نفس الكلمة، دخل عليها للمعنى، ولهذا لم يجز الفصل بينه وبين ما يعمل فيه في أكثر المواضع، كما لا يفصل بعض الكلمة من بعضها، فاعلمه.

ومن المعاني اللازمة له **أن يضاف إليه اسم أو فعل**، كقولك: غلام زيد، وصاحب عمرو، ومررت بزيد، وركبت إلى عمرو، فإذا كان الذي تضيفه إليه اسمًا فأنت بالخيار، إن شئت أوصلت الأول إلى الثاني بحرف خفض، كقولك: غلامٌ لزيد، وثوبٌ من خَزٍّ، وإن شئت حذفت حرف الجر، فقلت: غلامُ زيد، وثوبُ خَزٍّ. وإذا كان الذي تضيفه / إليه الفعل فلا بد من حرف الجر؛ لأنَّ الفعل لو وصل إليه بذاته لنصبه، أو صيَّره مفعولاً في اللفظ والمعنى، كقولك: مررتُ بزيدٍ، وركبتُ إلى عمرٍو، وكذلك ما أشبهه، وقد قدمنا العلة في الإضافة والقول عليها في الفصل الرابع، فتأمله هناك. [٥٢]

---

(١) في الأصل: والكوب.

ومن المعاني اللازمة **أن يكون تمييزًا** لمقدار[1] مبهم أو ما ضارع المقدار، وأن يكون مفعولاً لم يكن القصد أن يخبر عنه، كقولك في تمييز المقدار: عشرون درهمًا، وعشرة[2] أرطال لحمًا، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا[3] ، فالدرهم[4] واللحم والسحاب تمييزات للمقادير المبهمة الأنواع. وكذلك قولهم: على التمرة مثلُها زُبدًا؛ لأن المثل على مقدار الممثل[5] به، وهو مقتض لأنواع مبهمة، فإذا ذكرت الزبد ميزت النوع المقصود.

وأما المفعول فقولك: رأيت زيدًا، وركبت جملاً، وقدت فرسًا، فالإخبار في الحقيقة إنما هو عن الفاعل، ولكن الفعل دالٌّ في هذا وما أشبهه على مفعول وقع به الفعل، فذكر للبيان ولتمام الفائدة، فلما كان الفاعل قد وجب له الرفع لما نبينه وجب أن يكون المفعول منصوبًا للفرق بينه وبين الفاعل.

وعلة وجوب الرفع للفاعل أنَّ كل اسم يحدث عنه حكمه أن تجعله في صدر حديثك، وأن يكون المعتمد عليه في إخبارك، فيستوجب بذلك الرفع الذي هو أول الإعراب وأقواه، فلما كان الفاعل في الحكم قبل المفعول به، وكان هو المقصود بالإخبار - خص بالرفع لذلك، والمعتمد على خلافه، فحرك بغير حركته، وخص بالفتح دون الكسر لأنَّ الإضافة قد حازت الجر، واستبدَّت لكون المضاف إليه مرة في معنى الفاعل، كقولك: سرَّني قيامُ زيدٍ وركوبُ عمرٍو، ومرة في معنى المفعول، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وشاتمُ عمرٍو، فلما توسطت الإضافة الحالتين خصت

---

(١) في الأصل: بمقدار.

(٢) في الأصل: وعشرون.

(٣) الكتاب ٢: ١٧٢.

(٤) في الأصل: والدرهم.

(٥) في الأصل: المثل.

بالحركة التي بين الحركتين، وهي الكسرة، وذلك أنها من وسط اللسان؛ لأنها من الياء، والضمة من الشفتين؛ لأنها من الواو، والفتحة من الحلق؛ لأنها من الألف، فجعلت الحركة الأولى للفاعل لأنه أول؛ وجعلت الحركة الوسطى للمضاف إليه لما بيَّنا، فتدبر هذا، وقف عليه، فإنه بديع حسن.

[٥٣] ومن المعاني / اللازمة له **وقوع معنى التعجب عليه**، كقولك: ما أحسنَ زيدًا! وما أكرمَ عمرًا! وأَحْسِنْ بزيدٍ! وأَكْرِمْ بعمرٍو! وعلة لزومه للاسم أن المتعجب منه منقول من الفاعل إلى المفعول به؛ وذلك أنَّ معنى قولك ما أَحسنَ زيدًا: يَحسُنُ زيدٌ جدًّا، فلما كان الفاعل والمفعول به لا يكونان إلا اسمين[١] وجب ألا يكون المتعجب منه إلا اسمًا.

فإن قال قائل: لِمَ وجب أن يكون المتعجب منه منقولاً من الفاعل دون أن يكون منقولا من المفعول به؟

قيل له: لَمَّا كان المتعجب منه إنما يكون أبدًا على معنى انتهاء الشيء في الزيادة والنقصان، والزيادة والنقصان إنما يكونان في الأفعال بأن يقل الفعل جدًّا أو يكثر جدًّا؛ ألا ترى أن قولك: ما أكبرَ السماءَ! وما أصغرَ الصُّؤَابةَ! إحداهما تناهت زيادتها على غيرها من المخلوقات في الكبر، والأخرى نهاية في الصغر، فلما كان معنى التعجب كما وصفت لك وجب ألا يكون إلا من الفاعل؛ لأنه صاحب الفعل الزائد والناقص، والمفعول لا فعل له، ولو كان له فعل لكان فاعلاً ، فلم يتعجب منه لذلك. فقف على هذا، وتدبره، فإنه لطيف حسن ، وسنذكر فعل التعجب ونبين علته في مقالة الفعل إن شاء اللّه. وهذا منتهى القول في هذا الفصل الخامس، ونصله بالفصل السادس، واللّه المستعان.

* * *

(١) في الأصل: لا يكونان الاسمين .

الفصل السادس
في كون الإعراب أصلا في الاسم دون الفعل

اعلم أنَّ حق الإعراب أن يكون في الأسماء خاصة. وعلته أنَّ الإعراب إنما احتيج إليه للفرق بين المعاني المتعقبة في الأسماء المعتورة لها، وتلك المعاني كون الاسم فاعلاً، ومفعولاً، ومضافًا إليه، ومتعجَّبا منه، ومتحدَّثًا عنه بنفي وإثبات، وغير ذلك من المعاني، فلو كان كل اسم معرًّى من دلالة إعراب يبين من آخر لاختلطت المعاني على السامع، ولم يحصل من الإخبار على فائدة، وذلك موجب لترك الإخبار أصلا؛ إذ لا فائدة تقترن له عند المخاطب المخبر، وتمثيل هذا أن قائلا لو قال: ضَرب زيد عمرو، وزيد ضَرب عمرو، أو قال: ما أحسن زيد، وهو يريد التعجب / أو النفي أو الاستفهام - لم يتبين الفاعل من المفعول به[1]، ولا المتعجب [٥٤] منه من المنفي عنه، ولا من المستفهم عن بعضه، فإذا قال: ضَرب زيدٌ عمرًا، أو ضَرب عمرٌو زيدًا، أو زيدًا ضَرب عمرٌو - تبين بهذه الحركات الدالة على الإعراب الفاعل من المفعول به. وكذلك إذا قال: ما أحسنَ زيدًا! وهو متعجب منه، وما أحسنَ زيدٌ، وهو ينفي عنه، وما أحسنُ زيدٍ؟ وهو يسأل عن أي شيء هو منه أحسن من سائره - عُلم كل معنى منها على حياله باختلاف إعرابه.

فإن قال قائل: هلاَّ اكتفوا بترتيب الكلام وتقديم الفاعل الذي هو الأول عن المفعول الذي هو الآخر، ولم يحتاجوا مع هذا إلى تكلف زيادة الحركات والحروف، لاسيما وهم مؤثرون للاختصار والإيجاز على الإطالة والإسهاب.

قيل له: لو فعلوا ذلك لضاق عليهم مجال الكلام، ومن لغتهم التوسع في النطق، والتقديم والتأخير؛ لشدة اهتمامهم وعنايتهم ببعض الأسماء دون بعض، ولاحتياجهم إلى التقديم والتأخير في الشعر لإقامة وزنه، وفي بعض الكلام ضرورة،

---

(١) في الأصل: عنه.

في نحو قولهم: ضَرب زيدًا غلامُه، وزيدًا ضَرب غلامُه، فهذا لا يقدم فيه الفاعل في الكلام البتة لئلا يقدم مضمر على مظهر لا يُنوَى به التأخير؛ فلما كان الأمر كما وصفنا احتيج إلى الإعراب.

ومعنى الإعراب: البيان، واشتقاقه من قولهم: أَعربَ الرجلُ عن حاجته وعن نفسه في حجته: إذا أبان عنها، وأحسن العبارة عن حقيقتها.

ولما احتاجوا إلى الإعراب الذي هو بيان المعاني بعضها من بعض وضعوا له دلائل من الحركات الثلاث، أو من الأحرف الثلاثة المأخوذة منها الحركات، وهي الياء والواو والألف، على ما بينا في فصل حكم التثنية. وكانت هذه الأحرف الثلاثة أولى بذلك دون سائر الحروف لأنها أمهات الزوائد، ولأن الحركات التي هي أولى بالزيادة لخفتها واختصارها مأخوذة منها.

فإن قال قائل: وما الدليل على أن الحركات مأخوذة من هذه الأحرف دون [٥٥] / غيرها؟

قيل له: دليل ذلك أنك إذا أشبعت كل حركة منها حدث بعدها الحرف المناسب لها، كقولك أبو وأبا وأبي؛ ألا ترى أن الشعراء إذا انتهوا إلى آخر البيت أتبعوا الحرف المتحرك الذي هو حرف الروي إن كان مضمومًا واوًا، وإن كان مفتوحًا ألفًا، وإن كان مكسورًا ياءً، كقول الأعشى[1]:

هُرَيْرَةَ وَدِّعْها وإنْ لامَ لائمُو ....

وكقول زهير[2]:

---

(١) عجز البيت: «غَداةَ غَدٍ أَمْ أنتَ لِلبَيْنِ واجمُ». وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٢٧.

(٢) عجز البيت: «بِحَوْمانةِ ٱلدَّرَّاجِ فالْمُتَثَلَّمِ». وهو مطلع معلقته. الديوان ص ١٦ وشرح القصائد السبع ص ٢٣٧. الدمنة: آثار الناس وما سَوَّدوا بالرماد وغير ذلك. وحومانة الدراج والمتثلم: موضعان بالعالية منقادان.

أَمِنْ أُمِّ أَوْفَى دِمْنَةٌ لَمْ تَكَلَّمِ ....

وكقول جرير[1]:

بانَ الخَلِيطُ ، ولو طاوعْت ما بانَا ....

وكذلك سائر الأبيات. وإذ قد ذكرنا علة وجوب الإعراب للاسم فلنذكر علة امتناعه من الفعل في الأصل، ثم نعود إلى تبيين دلائل الإعراب إن شاء اللّه.

وعلة امتناعه من الفعل في الأصل أنَّ معاني الأفعال قد حصرها الزمان لارتباطها؛ وذلك أن الأزمنة ثلاثة: زمان ماض كأمس وما قبله، وزمان حاضر، وهو الفاصل بين ما مضى من الزمان وما يستقبل، وهو زمان وجود الفعل، كقولك: هو يقوم الآن، ويصلي الآن، وأنت تحدث عنه بما هو فيه، وزمان مستقبل كغد وما بعده. فلما كانت الأفعال ثلاثة، متعلقة بالأزمنة الثلاثة، مختلفة الأبنية إليها لوقوعها فيها - كان ذكرنا لكل فعل منها لا يلتبس بذكرنا لصاحبه؛ ألا ترى أن قولنا فعل فلان كذا، وهو الآن يفعل كذا، وسيفعل كذا - فائدته عند المخبر كفائدته إذا قلت فَعل، وهو يفعل، وسيفعل، فلما كان الأمر كما وصفنا[2] وجب أن يكون الإعراب ساقطًا من الفعل في الأصل لأنه ضد[3] الاسم في [كون][4] معانيه محصورة دون إعراب، ومعاني الاسم لا يحصرها إلا الإعراب، فكما[5] استحق الاسم الإعراب فكذلك يستحق [الفعل][6] البناء لأنه ضده، إلا أنه قد دخله الإعراب في مواضع تشبيهًا بالاسم، وسنبين ذلك في مقالة الفعل إن

---

(١) عجز البيت: «وقَطَّعوا من حِبال الوصلِ أَقْرانا». وهو مطلع قصيدة في ديوانه ص ١٦٠.

(٢) في الأصل: كما وصفنا ذكرنا.

(٣) في الأصل: صدر.

(٤) كون: تتمة يلتئم بها السياق.

(٥) في الأصل: كما.

(٦) الفعل: تتمة يلتئم بها السياق.

شاء الله.

واعلم أنَّ في آخر كل كلمة معرفة من الأسماء السالمة المفردة حرف إعراب وإعرابًا ودليل إعراب، كقولك: زيد وطلحة وحسان، فالدال والهاء والنون حروف[1] إعراب لوقوع الإعراب عليها، والإعراب هو /معنى الرفع والنصب والخفض الداخل عليها، ودليل الإعراب هو الضم والفتح والكسر. [٥٦]

فإن قال قائل: من أين زعمت أن هذه الحركات دلائل إعراب دون أن تكون هي الإعراب بأنفسها، ونحن لا نجد في حرف الإعراب إلا الحركة، وتلك الحركة تبين المعنى المقصود؟

فالجواب في ذلك: أنَّ الحركة لو كانت الإعراب لوجب أن يكون كل ما لا يتحرك من الأسماء المتمكنة المعتلة مبنيًّا، وكذلك الاسم المعرب إذا سكن آخره في الوقف؛ ألا ترى أنك تقول: جاءني القاضي، ومررت بالغازي، وجاءني زيدْ، فتكون تلك الأسماء غير متمكنة متحركة كما ترى، وهي تسمى معربة لأنها على أصولها من التمكن في الاسمية غير مخرجة إلى مضارعة حروف المعاني المبنية، فلولا أن الإعراب متوهم فيها وإن لم تكن متحركة لكانت مبنية.

فإن قال قائل: فإن كان الإعراب متوهمًا في هذه الأسماء فأين دليله؟ وهل عدم الدليل إلا مؤدٍّ إلى عدم الإعراب المدلول عليه؟

قيل له: إذا كان الدليل موجودًا في بعض أحوال الاسم، وكان له نظير يؤدي دليلها أبدًا - اكتفي بتلك الحال الموجود فيها الدليل بالنظائر التي هي كالدليل في مماثلها للنظير[2]، فنحن نجد الاسم المعتل تدخله الحركة التي هي دليل النصب في قولك رأيت القاضيَ والغازيَ، وتدخله الحركات الثلاث إذ اضطر الشاعر، كما

---

(١) في الأصل: حرف.

(٢) في الأصل: للنظر.

قال[1]:

لا بارَكَ اللّه في الغَوانِي ، هَلْ يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ

فحرك الياء بالكسر كما يحركها في حال النصب[2]، ونحن نجد نظير القاضي الحاكم، ونظير الغازي الراحل والسائر، وما أشبه ذلك من الأسماء السالمة، فاكتفينا بجميع هذا عن الإتيان بدليل الإعراب، وقام وجود هذه الأشياء مقام وجوده، فتدبره تجده صحيحًا.

فإن قلت: قَفًا وعَصًا وما أشبههما من المقصور لا حالة لها تتحرك فيها كما كان القاضي والغازي وما أشبههما؛ فكيف يوصل إلى علم إعرابها[3]، ودليله في جميع الأحوال معدوم / فيها؛ إذ[4] كانت الألف لا تتحرك البتة. **[٥٧]**

فالجواب: أن قَفًا وما أشبهها - وإن كانت ألفها لا تتحرك - فهي على تقدير ما تحرك من سائرها السالم الذي على وزنها نحو حَجَر وجَمَل وسَقَر وما كان على أبنيتها، فكانت هذه الأسماء نظائرها وكأخواتها، مع أنك تنعتها بما يأتي فيه دليل الإعراب، والنعت هو المنعوت في المعنى، فقامت حركة النظير وحركة النعت التي هي دليل الإعراب مقام الدليل في قَفًا وما أشبهها.

وإذ قد بيَّنّا هذا فإن قلت: دلائل إعراب الاسم كم هي؟ وكيف حكمها؟

[فنحن نبين ذلك][5] إن شاء اللّه، فنقول: إن الاسم إعرابه الرفع والنصب والخفض، ودلائل إعرابه ستة: الحركات الثلاث، والأحرف الثلاثة المأخوذة منها

---

(١) عبيد اللّه بن قيس الرقيات. ديوانه ص ٣ والكتاب ٣: ٤١٣ - ٤١٤ وشرح أبياته ١: ٥٩٦ - ٥٩٨. مطلب: تكلف الطلب، أي: يطلبن الرجال، أو يطلبهن الرجال.

(٢) زيد هنا في الأصل: والرفع.

(٣) في الأصل: إعرابيًا.

(٤) في الأصل: إذا.

(٥) ونحن نبيم ذلك: تتمة يلتئم بها السياق.

الحركات، وهي الياء والواو والألف، كما بيَّنا قبل. مثال المعرب بالحركات: [جاءَ][1] رجلٌ وزيدٌ وجعفرٌ، ورأيت رجلاً وزيدًا وجعفرًا، ومررت برجلٍ وزيدٍ وجعفرٍ، وكذلك ما أشبه هذا النوع من الأسماء. ومثال المعرب بالأحرف الثلاثة: [جاء] أخوك وأبوك وحموك وفوك وذو مال، ورأيت أباك وأخاك وحماك وفاك وذا مال، ومررت بأخيك وأبيك وحميك وفيك وذي مال. وكذلك التثنية والجمع المسلَّم، كقولك: [جاءَ] الزيدانِ، ورأيت الزيدَينِ، ومررت بالزيدَينِ، وهؤلاءِ الزيدُونَ، ورأيت الزيدِينَ، ومررت بالزيدِينَ.

وقد ذكرنا علة التثنية والجمع قبل هذا، فأغنى ذلك عن إعادته هنا. وسنذكر علة الخمسة الأسماء المعربة بالأحرف الثلاثة، بعد[2] ذكرنا علة المعرب بالحركات إن شاء اللّه. وقد قدمنا أنَّ الحركات أولى بالاستعمال للدلالة على الإعراب من الحروف؛ لأنَّ الحركات أخصر منها وأوجز وأخف، ولأنَّ الإعراب لو كان مستعملاً بالحروف على كل حال لوجب أن يكون دليل الإعراب؛ لأنَّ ما للاسم والفعل لا يسقط البتة في وقف ولا جزم، وسقوط الحركة فيهما إذا قلت: لهذا زيدْ، في الوقف، ولم[3] يخرجْ زيد، في الجزم، ولو وجب هذا لم يكن بين الوصل والوقف في الاسم وبين الجزم والرفع في الفعل فرق.

[٥٨] / فإن قال قائل: هلا جعل دلائل الإعراب حرفًا، ثم حذف في الوقف والجزم كما فعل بالحركة؟

قيل له: لو فعل هذا لاختل ذلك من جهتين:

إحداهما: أنَّ من الأسماء ما آخره ياء أو واو أو ألف، فلو جعل دليل

---

(١) جاء: تتمة يلتئم بها السياق. وكذا في الموضعين التاليين.

(٢) في الأصل: وبعد.

(٣) في الأصل: ولا لم.

الإعراب آخره هذه الحروف لالتبس ما كان معربًا بما هو معتل الأخير.

والجهة الأخرى: أنَّ الحركة أخف وأخصر، وحذفها أيسر وأهون من حذف الحرف؛ لأنك إذا حذفتها بقي حرفها الذي كان متحركًا بها، فلم يكن ذلك إجحافًا بالحذف، ولو جعل دليل الإعراب حرفًا ثم حذف لم يبق له حركة ولا متحرك، فكان ذلك إجحافًا به ومبالغة في تغييره، فقف على هذا وتدبره، فإنه محمود مخترع إن شاء اللّه.

فإن قال قائل: أليس إعراب الخمسة الأسماء التي قدمت ذكرها وإعراب التثنية والجمع المسلَّم من المذكر مستعملاً بالحروف دون الحركات، وقد قررت عند ذكرك لها بذلك، فكيف عرفت أنَّ الحركات هي المستحقة أن تستعمل دلالة على الإعراب دون الحروف؟

قيل له: إنما ذكرنا أن الحروف هناك دلالة على الإعراب مسامحة من أجل أنها مختلفة، تكون مرة بالواو، ومرة بالياء، ومرة بالألف، فتبين موضع الاسم من الإعراب كما تبين بالحركات، فأطلقنا عليها أنها أنفسها[1] دليل إعراب لذلك، وإنما هي في الحقيقة حروف إعراب، كالدال من زيد، كما بينَّا في فصل حكم التثنية.

ونبين علة الخمسة الأسماء المعربة بالأحرف الثلاثة، ونبين الأولى من هذه الأحرف الخمسة أسماء، فنقول: إن هذه الأسماء كانت في حال الإفراد محذوفة الأواخر معربة بالحركات، كقولك هذا أبٌ وأخٌ وحمٌ وفمٌ، ورأيت أبًا وأخًا وحمًا وفمًا، ومررت بأخٍ وأبٍ وحمٍ وفمٍ، إلا ذو مال وحده، فإنه لا يفرد من الإضافة لذلك. وكذلك فو زيدٍ، إلا أن يبدل من الواو الميم، فيفرد حينئذٍ لقوة الميم بالحركة[2]، فلما كانت هذه الأسماء في حال إفرادها / [٥٩] محذوفة معربة بالحركات،

---

(١) في الأصل: فأطلقنا عليها أن نسيها.

(٢) في الأصل: كالحركة.

وكان حذفها شاذًّا؛ لأن الذي كان يجب لها في القياس أن تكون أواخرها منقلبة إلى الألف بمنْزلة قَفًا وعَصًا ونحوهما من الأسماء المقصورة - رُدت في حال الإضافة إلى أصولها، وكان ينبغي أن تكون مقصورة على القياس حيث ردوا أواخرها، ولكنهم لما رأوا أسماء استقر لها الإعراب بالحركات قبل الإضافة تركوا لها في حال الإضافة ما قد كان مستعملاً فيها من الحركات قبل الإضافة، فقالوا أخوك، فتركوا الضمة على حالها حيث ردوا الكلمة إلى أصلها، فسلمت الواو لأن الضمة منها، وقالوا في النصب أخاك، وفي الخفض أخيك، فانقلبت الواو ألفًا للفتحة قبلها، وياءً للكسرة. وكذلك سائر هذه الأسماء، فقف على هذا، وتدبره، وانسقن عليه، فإنَّ أكثره مخترع إن شاء اللَّه.

فإن قلت: لم كان رد هذه الأسماء إلى أصولها لازمًا في الإضافة دون الإفراد؟

فالجواب: أنها إذا كانت مفردة وقعت حروف العلة فيها طرفًا، والطرف الآخر أولى بها بالاعتلال والحذف والتغيير من الطرف الأول ومن الوسط؛ لأن الكلمة يبتدأ[1] بها والمتكلم حريص على التبيين نشيط قوي على الكلام، فتجري الكلمة على ما يجب لها، حتى إذا انتهى إلى آخرها اكتفى بما قدم من البيان، وقل نشاطه وقوته على الكلام، فحذف[2] وغيَّر للتخفيف عن نفسه والترويح لها، فإذا أضاف الكلمة إلى ما بعدها صارت مع المضاف إليه كشيء واحد، وصار آخرها وسط ذلك الشيء، والوسط أولى بالسلامة من الآخر لما بينَّا، فرجع إلى أصله، وبقي فيه ما كان يجب له. فإن زعمت أن حذف التنوين للإضافة هو الذي أوجب رد الواو لزمك أن تردها مع الألف واللام إذا قلت الأب والأخ؛ لأن حذف التنوين لازم مع الألف واللام كلزومه مع الإضافة، فهذا ما استخرج لنا القياس، وكشف عنه النظر والتفتيش، والحمد للَّه. وقد أتينا على فصل إعراب الاسم، وبينَّا

---

(١) في الأصل: يبتدوا.

(٢) في الأصل: فحذ.

وجوهه، وذكرنا علله، وسنبين ما للفعل من ذلك إن شاء الله. وهذا منتهى القول ¹
/ في مقالة الاسم وفصولها، ونبدأ مقالة الفعل على ما شرطنا، والله الموفق للصواب [٦٠]
وحسبنا، ونعم الوكيل.

* * *

المقالة الثانية

في حد الفعل وفصوله وخواصه

حد الفعل: كل كلمة دالة على معنًى مقترن بزمان محصل. وهو في تمكنه وغير تمكنه ينقسم ثلاثة أقسام: قسم متمكن معرب، وقسم مبني على السكون، وقسم مبني على حركة، وسنأتي على تفصيل ذلك إن شاء اللّه.

وللفعل خواص ينفرد بها دون الاسم: منها الجزم، والتصرف على الأزمنة،ودخول «قد» عليه، وكذلك السين وسوف. فهذه جملة في خواص الفعل، وسنفسر وجوهها إن شاء اللّه. ونذكر الآن عدد فصول الفعل وما تضمن كل فصل منها ليقرب بذلك على الطالب تناولها إن شاء اللّه، وباللّه التوفيق. فعدد فصول هذه المقالة خمسة: أولها فصل في تمثيل حد الفعل. والثاني في مضارعته للزمان واختلاف أبنيته إليه. والثالث في تعديه إلى الاسم وغير تعديه. والرابع في غير تمكنه وتمكنه، ونجعل الفصل الثالث والرابع مقسمًا على فصول للحاجة إلى ذلك. والخامس في تمثيل خواصه.ونبدأ بحول اللّه وقوته بتمثيل حد الفعل، ثم نتبعه الفصول على ما شرطنا إن شاء اللّه.

* * *

الفصل الأول في تمثيل حد الفعل

قد قدمنا أنَّ جواز حد الفعل هو ما دل على معنًى مقترن بزمان محصل.

[٦١] /مثال ذلك أنك تقول: ضَرب وانطَلق ودَحرج وضُرب ودُحرج، وتقول: يَضرب ويخرج ويدحرج، ويُضرَب، وسيضرب وسوف يضرب، فتجد كل كلمة من هذه الأمثلة دالة على معنى الحدث الذي اشتقت منه، رابطة له بزمان محصل، إما ماض

كأمس وما قبله، وإما حاضر كالآن الذي هو حد ما بين الزمان، وإما مستقبل منتظر كغدٍ وما بعده، ولو وضعت الاسم موضع شيء من هذه الأمثلة وما أشبهها لم يحصل لك زمان من زمان البتة؛ ألا ترى أنك لو سمعت من يقول: رجل، أو زيد، أو ضَرْب، أو ضارِب - لم يكن في هذه الأسماء دلالة على معنًى مرتبط بزمان محصل كما كان ذلك في الفعل.

فإن قال قائل: أليس قولك الضَّرْب والشَّتْم والأَكْل والشُّرْب أفعال، وهي غير دالة على زمان محصل؛ لأنها مشتركة في كل زمان واقعة فيه، فكيف يسلم الحد المتقدم الذي حددت به الفعل؟

فالجواب: أن قصد النحويين بقولهم فِعْل إنما هو كناية عن المثال المشتق من اسم الفعل الدال عليه المسمى فعلاً على المجاز؛ وذلك أن قولك ضَرب وسَمع ومَكث وما أشبهها من الأمثلة ليس بأفعال في الحقيقة ولا أسماء للأفعال؛ لأن الفعل في الحقيقة هو الحركة المفعولة التي فعلها الفاعل المتحرك، وحركة المتحرك مختلفة في ذواتها، فتسمى بسمات يعرف بها بعضها من بعض، كقولهم ضَرب ومَكث ونحوهما، فهذا وما أشبهه من أسماء الحركات بمنْزلة زيد وعمرو من أسماء الشخوص، فهو داخل في جملة الأسماء لدلالته على الحركة المسماة به التي لا تختص زمانًا بعينه، كما كان زيد وعمرو بتلك المنْزلة، وكما كان ضارِب وما أشبهه من أسماء الفاعل داخلاً في جملة الأسماء لأنه اسم للفاعل المتحرك بتلك الحركة.

فإن قلت: لِمَ سَمَّى[1] النحويون ضَرَبَ وسَمِعَ ومَكَثَ ويَضْرِبُ ويَسْمَعُ ونحوها أفعالاً، وقد بينت أنها ليست بأفعال في الحقيقة لأنَّها ليست بحركة الفاعلين ولا هي أسماء للحركة فيها.

---

(١) في الأصل: سم.

فالجواب: أن الذي حملهم على تسمية هذه الأمثلة أفعالاً كونها دالة على

[٦٢] الحركات /التي هي الأفعال في الحقيقة؛ وذلك أن قولك [ضَرَبَ][1] دال على ضَرْب، والضَّرْب فعل، فلما دل عليه المثال المشتق منه سَمَّوه باسمه وإن لم يكن ضَرَبَ اسمًا للحركة التي هي الفعل، كما أن الضَّرْب اسم لها.

فإن قلت: وما دعاهم أن يشتقوا لفظًا من اسم الفعل الذي هو الحركة يدل عليها، واسمها الدال عليها موجود، وهو الضرب، هلا اكتفوا باسمها على أن يشتقوا منها لفظًا آخر يدل عليها؟

فالجواب: أنَّ الذي دعاهم إلى ذلك طلب الاختصار والإيجاز، وذلك أنَّ اسم الحركة يدل على الحركة من حيث كان اسمًا لها دون أن يخصها بزمان محصل يمكن أن تخلو منه؛ وكان ينبغي أن يقال عند تحديد وقت الحركة: فَعَلَ فلان الضرب، وسيفعل الضرب، إلا أن قولهم ضَرَبَ وسيضرب أخصر وأوجز منها، فآثروه في الاستعمال عليه لذلك. فقد تبين حد الفعل المشتق من اسم الحركة ومعناه ومخالفته للاسم الذي هو واقع على نفس الحركة، فتدبره، فإنه مخترع إن شاء اللّه.

* * *

(١) ضرب: تتمة يقتضيها السياق.

الفصل الثاني
في مضارعة الفعل للزمان واختلاف أبنيته إليه

اعلم أنَّ الزمان حركة الفلك المدير، تتغير من حال إلى حال، كما أنَّ الفعل حركة للفاعل متغيرة من الوجود إلى العدم، فلما كان الزمان والفعل مشتركين[1] في هذا التغيير والانتقال من حال إلى حال، وكان الزمان موجودًا قبل الحركة التي هي فعل المتحرك الفاعل - كانا متضارعين فيما ذكرت لك، واحتجنا أن نحد زمان الحركة لِما في ذلك من الفائدة، وكان الزمان منقسمًا على ثلاثة أقسام: قسم ماض، وقسم حاضر، وقسم منتظر، على ما بينا قبل إخراج اللفظ المشتق من اسم الحركة إلى الجري على أقسام الزمان الثلاثة، فاعلمه.

فإن قلت: ما منع الاسم المشتق من اسم الحركة نحو ضارِب وما أشبهه أن تخرج أقسامه على أقسام الزمان كما خرج / الفعل على ذلك؟ [٦٣]

فالجواب: أنَّ اسم الفاعل المشتق من اسم الحركة وقع على المسمى وقت فعله للحركة، فوجب أن يسمى ضاربًا، ثم بقي عليه ذلك الاسم وإن كانت مدة الحركة قد انقطعت؛ ألا ترى أنك تقول يا ضاربَ زيدٍ أمسِ لِمَ تَركتَ ضَرْبَه اليوم، فتناديه اليوم بالاسم المشتق من الضرب وإن كان وقت الضرب قد عدم هو والضرب اليوم الذي ناديته فيه؛ فلما كان اسم الفاعل المشتق من الفعل ثابتًا في الاسمية غير معدوم بعدم الحركة التي هي فعلك وجب أن يكون في الامتناع من التصرف على الأزمنة الثلاثة بأبنية مختلفة بمَنْزلة امتناع الاسم الجوهري من ذلك؛ ألا ترى أنَّ رجلاً وحجرًا وزيدًا وعمرًا لا يتصرف[2] واحد منها على الزمان؛ إذ

---

(١) في الأصل: مشتركان.

(٢) في الأصل: لا ينصرف.

هو غير مضارع له بالجوهرية والوجود اللازم له في جميع أوقات الزمان، فكما امتنع هذا النوع الجوهري من التصرف امتنع النوع المشتق العرضي منه لمضارعته له بلزومه لمسماه، فقف على هذا، وتدبره، فإنه لطيف حسن مخترع.

فإن قال قائل: كيف السبيل إلى معرفة وقت الفاعل المتحرك، ونحن محتاجون إلى معرفة ذلك كاحتياجنا إلى معرفة وقت الحركة؟

قيل له: السبيل إلى معرفة ذلك أن تقرنه بلفظ الزمان، فتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ، أو الآنَ، أو غدًا، أو تأتي بلفظ الفعل الدال على الحركة مع اسم المتحرك، فتقول: هذا ضرب زيدًا، أو يضربه الآن، أو سيضربه، أو تدخل عليه [الأفعال][1] الدالة على الأزمنة، كقولك: كان زيد ضاربك، ونحوه.

وإذ قد ذكرنا مضارعة الفعل للزمان، وعلة انقسامه على أقسام الزمان الثلاثة، فلنبين حقيقة أجزاء الزمان، والرد على من زعم أنَّ الزمان ينقسم قسمين، إن شاء اللّه، فنقول: إن الزمان منه ما قد مضى، ومنه ما لم يمض ولا وجد، ومنه ما هو موجود غير واقع فيما قد مضى، ولا يتوقع فيما يستقبل:

فالماضي منه هو الوقت الذي انقطع فيه الفعل المحدث به عن الاسم مع أول الزمان إلى انقطاع ذلك الفعل ثم إلى انقطاع / حديث المتكلم؛ كقولك: فعلَ فلان كذا وكذا، فهذا الحديث الذي هو الفعل، فيمكن أن يكون واقعًا في أول الزمان الماضي، أو [في][2] جزء من أجزائه المتوسطة، أو في آخر وقت منه، وهو وقت تمام إخبارك، وهذا كله في جزء ما مضى. [٦٤]

وأما غير الماضي ولا الموجود فهو الوقت الذي يخبر المتكلم بوقوع الفعل المحدث به عن الاسم [فيه][3]، يمكن أن يقع في أول وقت من الزمان الذي لم يمض

---

(١) الأفعال: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) في: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) فيه: تتمة يلتئم بها السياق.

ولا وجد بعد، أو في أجزائه المتوسطة، أو نهايته، وهذا كله في خبر ما ينتظر من الزمان، وهو المستقبل غير الماضي ولا الموجود بعد. فهذان قسمان صحيحان بينان لا لبس فيهما.

وأما الموجود غير الواقع فيما مضى ولا المتوقع فيما يستقبل فهو الوقت الذي يقع فيه الإخبار من المحدث بوقوع الفعل الواقع فيه؛ كقولك: أنت الآن تفعل، فهذا ليس بماض منقطع، ولا هو متوقع غير موجود، بل هو موجود ثابت في وقته ذلك، فقد تبين القسم الثالث من القسمين.

فإن قلت: إنَّ هذا القسم الثالث هو داخل في آخر الماضي وفي أول المستقبل؛ لأن بعضه قد مضى، فذلك البعض في حيز ما مضى، وبعضه لم يقع، فهو في حيز المتوقع المنتظر، فإذا كان هذا الذي جعلته حالاً منقسمًا على الماضي وعلى المتوقع فقد صار جزءًا من ماض وجزءًا من متوقع؛ وقد عدمنا الثالث أصلاً.

فالجواب: أنَّ قولك - أيها المعترض - صحيح فيما زعمت من انقسام الفعل الذي زعمنا أنه ثالث على الماضي وعلى المتوقع؛ وذلك أنَّ الزمان والفعل حركتان، وانقسام الحركة ممكن في الفعل إذا كان لها أول ووسط وآخر كجميع الموجودات، ولكن خبِّرْنا عن وسط هذه الحركة التي انقسمت ما هو؟

فإن قلت: لا وسط لها إذا انقسمت؛ لأن وسطها قد صار آخرًا لزمان ماض وأولاً لزمان مستقبل.

قيل: فإذا انقسمت وصارت جزأين فما[1] الحاجز بين ذينك الجزأين؟

فإن قلت: / لا حاجز بينهما فقد زعمت أنهما جزء واحد متصل بعد [٦٥] إقرارك بأنهما جزآن منفصلان؛ وهذا تناقض منك. فإن رجعت إلى الحق وقلت بينهما حاجز قيل لك: وما ذلك الحاجز؟ أشيء معدوم أم موجود؟ فإن قلت

---

(١) في الأصل: ما.

معدوم فهو[1] إذًا غير شيء، وإذا لم يكن شيئًا فقد عدمنا الحاجز الذي أقررت به الآن، وهذا منك تناقض ثان. وإن قلت هو موجود قيل لك أزمانٌ أم غير زمان؟ فإن قلت غير زمان فالزمان إذًا معدوم منقطع لوقوع الفاصل الذي هو غيره بين جزأيه، وقد وجب عليك أن تبين ذلك الحاجز الفاصل ما هو، وأنت لا تجد لذلك وجهًا من الحجة والتبيين، وإذا لم تجد حجة لزمك الرجوع إلى الحق والإقرار بأنه زمان ثالث حاجز بين الزمانين وإن قصرت مدته و لم يدرك إلا بالعقل والتوهم. فقد تبين بحمد اللّٰه أنَّ الأزمنة ثلاثة: زمان ماض، وزمان حاضر، وزمان مستقبل، وكذلك الأفعال. فقف على هذا، وتدبره، فإن أكثر علله مخترعة.

* * *

---

(١) في الأصل: وهو.

الفصل الثالث

في تعدي الفعل إلى الاسم وغير تعديه

اعلم أنَّ الفعل أداة تعمل في الاسم، فترفعه، وتنصبه، وإنما يكون عمله فيه على حسب تعلق معناه به ودلالته عليه، وهو في دلالته على الاسم ينقسم ثلاثة أقسام:

قسم يدل على فاعل فقط، نحو قولك: قام وقعد وتكلم وسكت وانطلق واحمرَّ وظرُف وشرُف وأَشِرَ وسَمِنَ وتدحرج وتطاول، وما أشبه هذا النوع مما لا يدل إلا على فاعل، و[لا][1] يقع الفعل بمفعول، فهذا يسمى غير متعد، أي: غير متجاوز فاعله إلى مفعول. وتعتبر هذا النوع من الأفعال بأن تنظر إلى ما اشتق منه، وصيغة المفعول معدومة فيه أصلاً؛ إذ ليس فيه دلالة على مفعول به، مثال ذلك أنك تقول قائم وقاعد ومتكلم وساكت ومنطلق ومحمرّ وشريف وسمين ومتدحرج ومتطاول، ولو قلت / مقوم أو مقعود أو مسكوت أو مظروف أو متطاوَل لم يكن له معنى؛ لأنك أتيت بصيغة لمفعول معدوم. [٦٦]

والقسم الثاني يدل على فاعل ومفعول أو أكثر من مفعول، نحو قولك: ضرب وسمع وعلم وجهل ودحرج[2] وتعلَّم واكتسب وأعطى واستغفر وأنبأ وأعلَمَ، وما أشبه هذا النوع مما دل على فاعل ومفعول واحد أو أكثر[3] من واحد. وتعتبر هذا القسم الثاني بأنك تجده قد اشتق منه صيغة للمفعول كما اشتق للفاعل؛ لأنه دال على المفعول كدلالته على الفاعل، مثال ذلك أنك تقول: ضارب

---

(١) لا: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: وتدحرج.

(٣) في الأصل: وأكثر.

ومضروب، وسامع ومسموع، وعالم ومعلوم، وجاهل ومجهول، ومدحرِج للحجر وحجر مدحرَج، ومتعلّم كتاب اللّه وكتاب متعلَّم، ومكتسِب للمال ومال مكتسَب، ومعطٍ ومعطًى، ومستغفِر ومستغفَر، ومنبِئ ومنبَأ، وكذلك ما أشبهه من الأفعال الدالة على المفعولات. وهذا يسمى المتعدي إلى مفعول به أو إلى مفعولين أو أكثر على حسب تعلقه بالأسماء وقوة دلالته عليها.

والقسم الثالث يدل على مفعول به دلالة ضعيفة، وربما وقع على غير مفعول به البتة، كقولك: مررت، وخطرت، وبكيت، وما أشبه هذا النوع الضعيف الدلالة على المفعول به، فهذا وما أشبهه حكمه أن يعبر إلى المفعول بتوسط حرف إضافة يضيفه إليه، ويعلقه به.

وعلة ذلك أنَّ الفعل إذا قويت دلالته على المفعول به، وكان المفعول غير معدوم في الوجود من طريق المعنى - وجب أن يصل له بذاته دون استعانة بغيره لقوة دلالته على المفعول ولزومه له من طريق المعنى. وأما الفعل الذي ضعفت دلالته على المفعول به فواجب أن يستعين بغيره مما يوصله إليه، كما أنَّ القسم الأول لم تكن له دلالة قوية ولا ضعيفة على مفعول، فلم يتعد إليه أصلاً بواسطة ولا بغير واسطة، فتدبره تجده بديعًا حسنًا إن شاء اللّه.

مثال هذا القسم الثالث أنك تقول: مررت بزيد، ومررت على عمرو، وبكيت على الشباب، فتوصل كل فعل منها إلى مفعوله بواسطة [حرف](١) من حروف الإضافة، فينجر المفعول، وموضعه نصب، ولهذا إذا اضطر الشاعر إلى حذف / الواسطة فحذفها تعدى الفعل إلى مفعوله بذاته، فنصبه، ورده إلى أصله، فقال: مررت زيدًا، وما أشبهه. [٦٧]

فإن قلت: أليس قولنا [مررتُ](٢) دالاًّ على من فعل المرور على شيءٍ وقع

---

(١) حرف: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) مررت: تتمة يلتئم بها السياق.

به المرور؛ كما أنَّ ضربتُ دالٌّ على ضارِب وشيء وقع به الضرب، فهما في هذا سواء، فما الذي فرق بينهما في حكم التعدي؟

فالجواب: أنَّ دلالة مررت على المفعول دون دلالة ضربت عليه؛ لأنَّ المرور قد يكون غير واقع بممرور به؛ لأنه سيرٌ وحركة قد يمكن أن توافق في حال تحركك من تصفها به، وقد يمكن ألا توافق، وأما الضرب فحركة متصلة بشيء تقع به، ولا يمكن البتة أن تقع بغير مضروب، كما قد يمكن أن يقع المرور بغير ممرور به؛ ألا ترى أنك[1] تقول: مررت بزيد فلم أجده وقت مروري به، ولا تقول: ضربت زيدًا فلم أجده حين ضربته؛ لأنَّ الضرب لا يقع بمعدوم أصلاً.

فإن قال قائل: ما بال «مررت بزيد» و«لقيت زيدًا» اختلفا في التعدي، ومعناهما متفق في أكثر المواضع؟

فالجواب: أنَّ لقيت إذا وقعت بمرور فهي لا تدل على مرور موافق لممرور به البتة، ولا يجوز أن يكون بخلاف ذلك؛ لأنه لا يجوز أن يكون لقي غير واقع بملقي، كما لا يجوز أن يكون ضرب غير واقع بمضروب، فصارت لقيت في قوة الدلالة على المفعول به بمنْزلة ضربت، فتعدت بغير واسطة كما تعدت ضربت، وباينتها مررت في ذلك، فلم تجرِ مجراها.

فإن قلت: ألم تقل العرب: بكيت أخاك[2] [والحمد يومه][3]، فعدَّوا بكيت بغير واسطة كما عدَّوا ضربت، وأنت قد زعمت أن بكيت بمنْزلة مررت، ومررت لا يتعدى إلا بواسطة.

فالجواب: أنَّ بكيت في الأصل متعدية بواسطة؛ لأنَّ البكاء قد يقع من الباكي على غير مبكيٍّ عليه؛ لأنه إنما هو ضعف من النفس ورقة وشفقة، وقد

---

(١) في الأصل: أن.

(٢) في الأصل: احالا.

(٣) كذا في الأصل! ولم أهتدِ إلى المقصود به.

يمكن أن يكون ذلك متعلقًا بمفقود محزون عليه، وقد يمكن أن يكون على خلاف ذلك، كما أن مررت على المعنيين جميعًا؛ ألا ترى أنَّ البكاء قد يكون من شدة السرور وليس هناك مفقود مبكيٌّ عليه؛ فلما كان البكاء كما وصفنا وجب أن يكون يتعدى بحرف جر كما تعدى المرور، ولكن العرب حذفت معه حرف الجر كثيرًا في الكلام والشعر، و لم تحذفه / مع مررت إلا في الشعر، وحذفه مع هذا قليل [٦٨] جدًّا. وكان ذلك لعلتين: إحداهما كثرة استعمالهم لبكيت في الكلام والشعر، وكثرة الاستعمال توجب الحذف للتخفيف. والأخرى أن بكيت أدلُّ على المفعول به من مررت؛ ألا ترى أنَّ معنى بكيت فلانًا كمعنى رثيته وندبته وذكرته، وهذه كلها متعدية بغير واسطة، ومررت إنما هي بمنْزلة سرت وتحركت ومشيت، وكل واحد من هذه لا يتعدى إلا بواسطة، فقف على هذا، وتدبره تجده حسنًا صحيحًا إن شاء اللّه. فهذه جملة في تفسير حقيقة التعدي وغيره. ونصل هذا الفصل بفصول لاحتياج الطالب إليها على ما شرطنا في صدر هذه المقالة، وباللّه التوفيق.

* * *

فصل في الفرق بين الأفعال المتعدية

اعلم أنَّ الأفعال المتعدية تنقسم قسمين: قسم متعدٍّ على الحقيقة، وقسم متعدٍّ على المجاز والتشبيه بغيره:

فأما القسم المتعدي على الحقيقة فهو كل فعل يصل تأثيره إلى المفعول به معنًى ولفظًا، كقولك: ضربت زيدًا، وقصدت عمرًا، وأكلت تمرًا، وشربت لبنًا، وما أشبه هذا النوع من الأفعال المؤثرة الحقيقية الدالة على حركة وصَّلها المتحرك إلى غيره وألصقها به.

وأما غير الحقيقي - وهو المتعدي على المجاز والتشبيه بغيره - فقولك: كان زيدٌ منطلقًا، وأصبح عبد اللّه عالمًا، وأمسى أخوك سائرًا، فكل واحد من هذه

الأفعال قد رفع الاسم الأول ، ونصب الثاني، فصار المنصوب منهما متعديًا إليه بمنزلة المنصوب في: ضرب زيدٌ عمرًا، وما أشبهه، إلا أن هذه الأفعال لم يُوقِع فاعلها بمفعولها فعلاً كما أوقعَ فاعلُ ضربَ بمفعوله فعلاً، وهو الضرب الواقع به.

وتعتبر الفرق بين هذين القسمين(١) بواحدة، وهي أن تُسقط الفعل من جملة كلامك، فإن كان الباقي بعد الفعل المسقَط كلامًا مستغنيًا(٢) قائمًا بنفسه فذلك فعلٌ مجازيٌّ مشبَّه بغيره، وإن لم يكن بعد المسقَط كلامًا مستغنيًا قائمًا بنفسه فذلك فعل حقيقي، مثال ذلك أنك تقول: كان زيدٌ منطلقًا، وأصبحَ عبدُ اللّه / أميرًا، فإن [٦٩] أسقطت الفعل قلت: زيدٌ منطلقٌ، فكان كلامًا تامًّا مقترنًا بفائدة، وكذلك: عبدُ اللّه أميرٌ. ولو قلت ضربَ زيدٌ امرأتَه وعمرٌو أَمَتَه[فإن أسقطت الفعل فقلت: زيدٌ امرأتُه وعمرٌو أَمَتُه](٣) لم يكن للكلام معنًى.

ومما يبين لك الفرق بينهما أيضًا أنَّ فاعل الفعل الحقيقي غير مفعوله، وفاعل الفعل غير الحقيقي هو مفعوله؛ ألا ترى أن زيدًا ومنطلقًا في قولك كان زيدٌ منطلقًا لشيء واحد، وليس كذلك زيدٌ والمرأة في قولك ضرب زيدٌ امرأتَه، ولهذا لم يجز إسقاط ضرب هاهنا لأنَّ الثاني غير الأول، فلا يكون خبرًا عنه. وجاز إسقاط كان وأخواتها لأنَّ الثاني بعدها هو الأول، فكان خبرًا عنه، فقد تبين الفرق بين هذين القسمين، وهما مما تعدى إلى مفعولٍ واحد، فتدبره. ونصل هذا بفصل نبين فيه الفرق بين ما تعدى إلى مفعولين إن شاء اللّه.

* * *

---

(١) في الأصل: الاسمين.

(٢) في الأصل: مستعتًا.

(٣) ما بين الحاصرتين: تتمة يقتضيها السياق.

فصل

واعلم أن هذه الأفعال الحقيقية والمجازية منها ما يتعدى إلى مفعولين، فالحقيقي منها قولك: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوتُ عَمرًا ثوبًا، وما أشبه ذلك. وغير الحقيقي قولك: علمتُ زيدًا عاقلاً، وظننتُ عَمرًا شاخصًا، وما أشبه هذا النوع من أفعال القلوب الدالة على شك ويقين. والفرق بين هذين القسمين أن أعطيت وكسوت وما أشبههما أفعال يوصِل فاعلُها إلى مفعولها الأول شيئًا ثابتًا هو غير الأول؛ ألا ترى أنك قد وصَّلتَ الدرهم والدينار إلى زيد وإلى عمرو حين[1] قلت: أعطيت زيدًا درهمًا وعمرًا دينارًا. وأما علمت وظننت فلم يوصل فاعلهما إلى مفعولهما الأول شيئًا ثابتًا هو غيره، إنما هو دلالة على المخبر [أنه][2] متيقن أو شاك، فمعنى قولك علمت زيدًا عالمًا وظننت عمرًا جاهلاً: زيد عالم فيما يتيقن عندي، وعمروٌ جاهل فيما قام في خلدي ووقع في ظني. ويؤكد عندك الفرق بينهما إسقاط الفعل والفاعل من جملتيهما كما فعلت في القسمين الأولين، فقس هذين على ذينك يتبين لك الفرق بينهما إن شاء اللّه. ونضع هنا فصلاً نبين فيه لِمَ عملت هذه الأفعال المجازية عمل الأفعال الحقيقية، وباللّه التوفيق.

* * *

فصل في تبيان العلة المخرجة بعض الأفعال إلى بعض في العمل

اعلم أنَّ هذه الأفعال كلها حقيقيها ومجازيها لا تخلو من الدلالة على الأزمنة والارتباط بالأسماء، كقولك: قام وضرب / وكان وعلم وظنَّ ومات وحَيِيَ وما [٧٠]

---

(١) في الأصل: حتى.

(٢) أنه: تتمة يلتئم بها السياق.

أشبهه؛ ألا ترى أنَّ كل لفظ منها دل على زمان محصل وعلى اسم يحدث عنه، إلا أنَّ بعضها حقيقي يدل على حركة فعلها الفاعل بإرادة منه واستطاعة، كقولك: قام زيدٌ فضرب عمرًا، وما كان نحو هذا.

وبعضها مجازي يدل على زمان وسكون وحركة لم يفعلها المحدث عنه بإرادة، كقولك: مات وحيي، فالموت ليس بحالة للميت اخترعها في نفسه وحاولها بإرادة، وإنما هو عرض جعله اللّٰه تعالى فيه، وكذلك الحياة للحي، فهذا الفاعل إنما هو في الحقيقة مفعول به بما جعل فيه من موتٍ أو حياة، وسنذكر علة رفعه وتسميته فاعلاً إن شاء اللّٰه.

وبعضها مجازي يدل على زمان فقط دون حركة مجعولة في المحدث عنه ولا حركة واقعة منه، ولكنه دال على معنى معلق بفائدة، إما معنًى من عقد فائدة خبر بزمان مخصوص، كقولك: كان زيدٌ جاهلاً، وأصبح اليوم عالمًا، وسيكون غنيًّا، وإما معنًى من عقد فائدة بخبر معلوم أو مشكوك فيه، كقولك: علمت زيدًا عاقلاً، وظننت عمرًا عالمًا، فأنت لم تخترع حركة وصلت منك إلى زيدٍ وإلى عمرو، وإنما أخبرت أنَّ زيدًا عاقل فيما ثبت عندك، وتقوَّى في نفسك، وأحاط به علمك، وأنَّ عمرًا عالم فيما تظنه، ويتصور في نفسك حديثه.

فهذا النوع من الأفعال المجازية ـ أعني كان وأخواها وعلمت وأخواها ومات وأخواها ـ كان حقها ألا تعمل شيئًا رفعًا ولا نصبًا؛ لأنها ليست بدالة على حركة أحدثها الفاعل في نفسه، ولا حركة أحدثها في غيره، وإنما هي عبارة عما جُعل في الشيء من موت أو حياة، وعما يقوم في النفس من شك أو يقين أو عقد خبرٍ بزمان، وليست كالأفعال الحقيقية الدالة على الحركة المحدثة المرتبطة بالفاعل وحده أو متعلقة منه بغيره، كقام وقعد، وكضرب وقتل، وأعطى وكسا، ولكن لَمَّا كانت هذه الأفعال المجازية تتعلق بمعنى الزمان، وتتصرف عليه، وتدل على أسماء

محدَّث عنها كما كان ذلك في الأفعال الحقيقية - حُملت في رفع ما بعدها ونصبه وتسميته فاعلاً أو مفعولاً محمل الأفعال الحقيقية، فكان منها ما لا يتعدى كما كان

[٧١] في الفعل الحقيقي، نحو مات وحيي، وكان منها ما يتعدى إلى اسم واحد، / نحو كان وأمسى، وكان منها ما يتعدى إلى اسمين، نحو علم وظن، كما كان ذلك في الأفعال الحقيقية، فقف على هذا، وتدبره، فإنه مخترع لم يُسبق إليه إن شاء اللّه. ونضع فصلاً نبين فيه الفرق بين المتعدي من هذه الأفعال المجازية وغير المتعدي، وباللّه التوفيق.

* * *

فصل

اعلم أنَّ هذه الأفعال المجازية تنقسم ثلاثة أقسام:

قسم هو حديث عن اسم مفرد بحالة جُعلت فيه من حركة وسكون، نحو قولك: مات الشيء، وحيي الشيء، فالموت سكون، والحياة حركة، وكذلك سقط الحائط، وانحنى العود، وجمد الماء، وما أشبه ذلك، فهذا النوع لا يتجاوز اسمًا واحدًا يرفعه لأنه حديث عنه، وليس فيه دلالة على مفعول يصل الفعل إليه، ويتعلق به، فينصبه، كما كان قام وقعد وضحك وتكلم وسكت بتلك المنْزلة.

والقسم الثاني: هو لفظٌ يرتبط باسمين، أحدهما حديث عن الآخر، وذلك اللفظ ليس بحديث عنهما ولا عن أحدهما، وإنما فائدته ربط الحديث الذي بعده بمعنى الزمان، كربط حرف المعنى الجملة بمعنى النفي أو الاستفهام أو الشرط، كقولك: ما زيدٌ قائمٌ، وهل زيدٌ قائمٌ، وإنْ تكرمْني أكرمْك، ونحوه، فلما كان هذا اللفظ إنما يرتبط باسمين خاصة عمل فيهما، ولم يعمل في اسم ثالث البتة لأن معناه لا يتعلق بثالث أصلاً. وهذا النوع الموصول هو كان وأخواتها، تقول: كان زيدٌ

عالمًا، وأمسى عبدُ اللّه أميرًا، وأصبح عمرٌو شاخصًا، وما أشبه ذلك، فرفع الاسم الأول بها تشبيهًا بالفاعل[1]، ونصب الثاني تشبيهاً بالمفعول[2]، ولم يكن ثم ثالثٌ فيتعدى إليه، فاعلمه.

والقسم الثالث: لفظٌ يدل على مخبِر عن نفسه بما استقر عنده من خبر غيره علمًا أو شكًّا، نحو: علمتُ زيدًا عاقلاً، وظننتُ عبدَ اللّه عالمًا، وكل ما أشبه هذا النوع فهو بمنْزلته. وإنما تعدى إلى مفعولين لأنه تعلق باسمين بعد تعلقه بالفاعل، فلما وجب أن يرفع فاعله وجب أن ينصب ما اقتضى بعد الفاعل من الأسماء للفرق بين الفاعل وغيره، كما كان مثل ذلك في الفعل الحقيقي، نحو قولك: أعطيتُ زيدًا درهمًا، وكسوتُ عَمرًا ثوبًا.

فإن قال قائل: وما الفائدة بالإتيان بهذه الأفعال؟ وما الحاجة إليها؟ / ونحن لو قلنا زيدٌ قائم في قولنا كان زيدٌ قائمًا، وزيدٌ عالمٌ في قولنا علمتُ زيدًا عالمًا لاستغنينا بهذا الكلام، ولتمت لنا فائدة الخبر عن زيد وعمرو. [٧٢]

قيل له: في الإتيان بها فائدة عظيمة، وذلك أن قولك زيدٌ عالمٌ حديث لا يدرى زمان وجوبه، ولا يعلم أهو عالم فيما أخبرك به دون مشاهدة منك له، فيدخلك في ذلك الخبر شك، أم شاهدت ذلك العلم منه حتى ثبت عندك، ولم يدخلك فيه شك، فإذا قلت كان زيد عالمًا أعلمت السامع أنه كان عالمًا فيما مضى لا في وقت إخبارك عنه، وقد يجوز أن يكون عالمًا في ذلك الوقت، وأفدت المخاطب أنه كان فيما مضى عالمًا كما أنه الآن عالم، وعلى هذا التأويل يكون قوله تعالى ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾[3] وما كان من نوعه في القرآن. وكذلك إذا قلت علمتُ زيدًا عالمًا أفدت السامع أنَّ هذا الخبر عن زيد ثابت في علمك لما

---

(١) في الأصل: للفاعل.

(٢) في الأصل: للمفعول.

(٣) سورة الأحزاب: ٤٣.

شهدتَ منه؛ أو تيقن عندك من جهة النقل الصحيح الذي لا يداخلك معه شك، كما أنك إذا قلت ظننتُ زيدًا عالمًا أردتَ أن تُعلم السامع أنَّ هذا الخبر عن زيد إنما هو فيما تظنه لا فيما تعلمه، فقف على هذا، وتدبر العلة، فإنها مخترعة، وفائدته عظيمة إن شاء اللّٰه.

واعلم أنَّ هذه الأفعال كلها تنصب ما دخلت عليه من زمان، أو حدث، أو مكان، أو هيئة - وهي الحال - كقولك: قام زيدٌ يومَ الجمعة عندَ عمرٍو قيامًا طويلاً مكلمًا له، وضرب أخوك غلامَه يومَ كذا أمامَ أبيك معاقبًا له ضربًا أليمًا، وكذلك سائر الأفعال.

وعلة تعدي جميع هذه الأفعال إلى هذه الأشياء الأربعة كعلة تعدي بعضها إلى مفعول به أو أكثر من مفعول، وعلتها منع الدلالة عليها وتعلق معانيها بها؛ ألا ترى أنَّ قام لم يتعد فاعله إلى مفعول به، لأنها لم تدل على مُوقَع[1] به القيام كدلالة ضرب على مُوقَع به الضرب؛ لأنَّ قام دالة على قيام، وعلى زمان وقع فيه القيام، وعلى حالة ما اشتملت على القيام؛ لأنه لا يخلو فاعل القيام أن يكون حين فعله في حالة من الأحوال، كما لا يخلو قولك ضرب من أن يكون واقعًا بشخص من الشخوص، ولا يخلو من أن يكون دالاً على الضرب، وعلى وقت الضرب، وعلى موضع وقع فيه الضرب، وعلى حالة من الفاعل كان فيها حاول الضرب، فلما كان كل فعل دال عليها تعدى إليه.

واعلم أنَّ الفعل أقوى في تعديه إلى بعض هذه الأشياء منه في تعديه إلى بعض، /فأقوى تعديه أن يتعدى إلى المصدر الذي هو اسم الفعل، كقولك: قامَ زيدٌ قيامًا، وضربَ ضربًا، وأعطى إعطاءً، ودحرجَ دحرجةً، وما أشبه ذلك. وإنما كان الفعل بتعديه إلى المصدر أقوى منه في تعديه إلى غيره من أجل أنه دل على المصدر [٧٣]

(١) في الأصل: على موضع.

في دلالتين قويتين: دلالة من طريق المعنى؛ لأنَّ قولك قامَ قد دل على معنى الحركة التي[1] هي حديث عن الفاعل. ودلالة من طريق الاسم الدال على المسمى الذي هو الحركة؛ لأنَّ قام دال على القيام الذي هو اسم الحركات المسماة قيامًا. فلما دل الفعل على المصدر[2] الذي هو اسم الفعل دلالتين قويت دلالته عليه، فقوي تعديه إليه، وعمل في المبهم منه المخصوص والمحدود والمنوع، كقولك: ضرب ضربًا، وضربةً وضربتين، وضربًا وجيعًا، وما أشبه هذا من أنواع الضرب. وكذلك سائر الأفعال.

ثم[3] تَعَدِّيه إلى الزمان، كقولك: قمتُ يومَ الجمعة، وسأقوم غدًا، وأضربُك بعدَ غدٍ، ونحو هذا من أسماء الزمان وأوقاته. وإنما كان الفعل في تعديه إلى الزمان أقوى منه في تعديه إلى المكان والحال لأنَّ الزمان دل عليه الفعل دلالتين: إحداهما قوية، والأخرى ضعيفة، فالقوية منهما دلالته على تحديد أجزاء الزمان من ماضٍ وحاضر ومستقبل، كما دل على ما مضى من الحركة المستقلة من [...][4]، وما لم يمضِ، وما هو واقع لم ينقطع، فصار الزمان بهذه الدلالة كاسم الحركة التي هي المصدر. وأما الدلالة الضعيفة فدلالته[5] على أجزاء[6] الزمان غير مسماة ولا معينة الذات، وذلك أنَّ قام ويقوم لا يعينان شيئًا من الزمان الماضي ولا الزمان المستقبل؛ لأنَّ قام يصلح لكل وقت من الزمان الماضي، كما أن يقوم يصلح لكل وقت من الزمان المستقبل، ولا يدل قام ويقوم من حركات الفاعل إلا [على][7] حركة معينة

---

(١) في الأصل: الذي.
(٢) في الأصل: المصادر.
(٣) في الأصل: لم.
(٤) هاهنا بياض في الأصل قدره كلمة.
(٥) في الأصل: دلالته.
(٦) في الأصل: على أحد.
(٧) على: تتمة يقتضيها السياق.

لا تصلح لكل حركة؛ ألا ترى أنَّ قولك قام لم يدل على قعود ولا مشي، ولا على أكل ولا شرب، كدلالته على أمس وأول من أمس وكل وقت قبلهما أو بعدهما إلى وقت إخبار المتكلم؛ وكذلك[1] سائر الأفعال، فإذا كان الأمر كما وصفنا فكان ينبغي ألا يتعدى الفعل إلى المخصوص من الزمان إلا بواسطة حرف جر؛ لأنه غير دال على اسم الوقت المخصوص، وإنما هو دال على وقت مبهم من أوقات أقسام الزمان الثلاثة المحدودة، ولكن العرب اتسعت في الزمان، فأجرت مخصوصه مجرى مبهمه في تعدي الزمان وشدة مضارعته له، فقالوا: خرجتُ أمسِ، وسأخرج غدًا، والأصل: خرجت في أمس، وسأخرج في غد، فقف على هذا وتدبره، فإنه لطيف حسن، وأكثره مخترع بحمد اللّه.

[٧٤] ثم تَعَدِّيه إلى المكان، /كقولك: جلستُ خلفَك، ومشيتُ قُدَّامَك، وسرتُ ميلاً وفرسخًا، وجلستُ مجلسًا، وقعدتُ مكانًا صالحًا، وما أشبه هذا من الأماكن المبهمة غير المحدودة الأقسام، ولا اللازمة لمكان معين، كالمسجد والجامع والدار والسوق وما أشبه ذلك.

وإنما كان الفعل في تعديه إلى المكان أقوى منه في تعديه إلى الحال لأنَّ الفعل دال على المكان دلالة قوية من طريق المعنى؛ وذلك أنَّ كل فعل لا يخلو من أن يقع في موضع من المواضع، كما لا يخلو من أن يقع في زمان من الأزمنة، وضارع ما كان في هذا الزمان مضارعة قوية، فتعدى الفعل إلى كل مكان مبهم كتعديه إلى كل زمان مبهم، ولم تبلغ قوة مضارعة المكان للزمان أن يكون كقوة مضارعة الزمان للفعل من أجل أنَّ المكان جوهر موجود أبدًا؛ والزمان عرضٌ متغير من حال إلى حال، كما أنَّ الفعل عرضٌ منتقل غير ثابت، فلما كان الأمر كما وصفنا وجب أن يتعدى الفعل إلى المكان المحدود المعين بواسطة؛ لأن دلالة الفعل عليه

---

(١) في الأصل: كذلك.

[أضعف][1] من دلالته على الزمان، فانحط عن الزمان درجة، فقيل: جلست في الدار، و[قعدت][2] في المسجد، و لم يجز: جلست الدار، ولا قعدت المسجد، فقف عليه، وتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّه.

ثم تَعَدِّيه إلى الحال، كقولك: جاء زيدٌ مسرعًا، وخرج مبطئًا، وأكل مُتَّكئًا، ورأيته جالسًا، وما أشبه ذلك من أحوال المصادر والمفعولين. وإنما كان الفعل في تعديه إلى الحال أضعف منه في تعديه إلى هذه الأشياء المتقدمة من أجل أنَّ الحال من صفات الاسم الذي عمل فيه الفعل؛ والصفة والموصوف كشيء واحد لأنها عوض منه متعلقة به، وحكم الفعل في الأصل ألا يتعدى إلا إلى مفعول هو غير الفاعل، وإلى مفعولين أحدهما غير الآخر، كقولك: ضرب زيدٌ عمرًا، وأعطى عمرٌو أخاك درهمًا، وما أشبه هذا من الأفعال، فلما كانت الحال كما وصفت لك، وكان ظرف الزمان وظرف المكان غير الاسم الأول، إنما هما[3] مشتملان على الفعل والفاعل - كان[4] حكم المفعول في الأصل أن يكون غير الفاعل. وكذلك حكم المفعول الثاني أن يكون غير الأول إلا أن يكون الثاني خبرًا عن الأول، كقولك: علمتُ زيدًا عالمًا، فإنَّ المفعولين هاهنا ليسا بحقيقيين، إنما هما مشبهان بهما، فوجب أن يكون تعدي الفعل إلى الحال أضعف التعدي حيث كانت الحال من الاسم [...][5] لـ«كان» أو مفعولاً، فلذلك عمل الفعل في الحال نكرة، ولم يعمل فيها معرفة لا بواسطة ولا بغير واسطة. / فقف على ما قسمت لك من هذه الأقسام، [٧٥] وتدبرها تجدها صحيحة مفردة في غيرها من المتعدي إن شاء اللّه.

* * *

(١) أضعف: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) قعدت: تتمة يقتضيها السياق.

(٣) في الأصل: هو.

(٤) في الأصل: فكان.

(٥) هاهنا كلمتان مطموستان.

فصل

واعلم أنَّ كل فعل لا يتعدى إلى مفعول إذا دخلت عليه الهمزة عديته، كقولك: قام زيد، وأقمته، وضحك، وأضحكته، ومات، وأماته اللّٰه، وحيي، وأحياه اللّٰه. وإنما تعدى بدخول الهمزة عليه لأنها دخلت ليكون إخبارًا عن محرِّك حرَّكه غيره، وحمله على إثارة الحركة؛ إذ كل متحرك لا يخلو من سبب يبعثه عن فعل حركة يكون بها فاعلاً، فالمفعول هو الفاعل بتلك الحركة في المعنى، إلا أنه مفعول في اللفظ منصوب؛ لأنَّ الإخبار عن غيره المحرِّك له، وغيره فاعل بتحريكه له مرفوع بالإخبار عنه. وكذلك كل فعل متعد إلى مفعول أو مفعولين، إذا أدخلت عليه الهمزة زدت في متعدياته مفعولاً، وعلته ما ذكرته لك، فقف عليه.

* * *

فصل

واعلم أنَّ كل فعل حُذف فاعله مما يتعدى فإنه ينحط درجة من التعدي، بخلاف ما كان [متعدِّيًا][1] بدخول الهمزة عليه، كقولك، ضُرب زيدٌ، وكُسي عمرٌو ثوبًا، وأُعلم زيدٌ عمرًا عالمًا. وإنما انحط عما كان عليه لأن[2] القصد بالإخبار إنما هو على المفعول به، فوجب أن يحذف الفاعل إذا كان المحدَّث عنه غيره، فلما حذف الفاعل، وجعل الفعل حديثًا عن المفعول، واعتمد عليه - وجب أن يرتفع بالفعل كارتفاع الفاعل لأنه محدَّث عنه كالفاعل، وكلُّ ما حدثت عنه في إيقاع فعل بغيره، أو وقوع فعل به، أو إثبات فعل له، أو نهي فعل عنه - فهو معرب

---

(١) متعديًا: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: من أن.

بإعراب الفاعل لأنه مخبَر عنه كالفاعل، فقف على هذا وتدبره، فمنفعته في هذا الباب عظيمة. فلمَّا كان المفعول الذي لم يسم فاعله إنما هو فاعل منقول من المنصوب إلى المرفوع المشبه بالفاعل كان ما بعده من المفعولات باقيًا على حاله إذا كان الفاعل موجودًا؛ فاعلمه. وهذا منتهى القول في هذا الفصل الثالث، ونصله بالفصل الرابع إن شاء اللَّه.

* * *

الفصل الرابع
في تمكنه وغير تمكنه

[٧٦] اعلم أنَّ الأفعال كلها مبنية غير معربة؛ لأنَّ الإعراب / إنما يجب استعماله حيث تكون المعاني المختلفة، فيدخل الإعراب المختلف عليها ليفرق بين بعضها وبعض، ومواضع هذه المعاني إنما هي الأسماء، فاحتيج إلى الإعراب في الأسماء لذلك، فأما الفعل فمعانيه معلومة محدودة لارتباطه بالزمان المعلوم المحدود ونزوح[١] أبنيته إليه، فكان ينبغي ألا يعرب من الفعل شيء؛ لأنَّ الإعراب لا يحدث فيه معنًى، ولا يربط به فائدة، ولكن لما كان الفعل في الدرجة الثانية من الكلام، وكان الاسم في الدرجة الأولى أحوج الفعل في بعض المواضع إلى مضارعة الاسم في الإعراب؛ لأنَّ الفعل مرفوع على الاسم الذي هو أصل، فشبه الفرع بالأصل لارتباطه به وتعريبه عليه.

ونذكر أقسام الفعل في الإعراب والبناء والامتناع من التصرف، ثم نعود إلى بناء علته إن شاء اللّه، فنقول: إن الفعل ينقسم في إعرابه وبنائه وامتناعه من التصرف [أربعة][٢] أقسام: قسم معرب بالرفع والنصب والجزم، وهو المستقبل المضارع. وقسم معرب بالرفع خاصة، وهو فعل الحال. وقسم مبني على السكون، وهو فعل الأمر إذا أسقط منه حرف المضارعة. وقسم ممتنع من التصرف، وهو فعل التعجب، وفعل المدح والذم والمخصوص بهما، وهو قولك نعمَ وبئسَ، وفعل الترجي، وهو عسى، والفعل الموضوع لنفي الحال والاستقبال، وهو ليس، وسنأتي على تفصيل ذلك كله إن شاء اللّه.

---

(١) في الأصل: وتزوج.

(٢) في الأصل: خمسة.

فأما القسم الأول فوجب له الإعراب بالرفع والنصب والجزم لأنه ضارع الاسم من ثلاث جهات: جهتان من طريق المعنى وجب له بهما الرفع، وكذلك فعل الحال الذي هو القسم الثاني، وجهة من طريق دخول العوامل عليه وجب له [بها][1] النصب والجزم.

فأما الجهتان من طريق المعنى فإحداهما[2] دخول الزوائد الأربع عليه للفصل بين فعل المتكلم وفعل المخاطب وفعل الغائب وفعل المخبر عنه وعن غيره، كقولك: أضرب أنا، وتضرب أنت، ويضرب هو، ونضرب نحن، فأول الفعل في كل هذا مختلف اللفظ لاختلاف المعنى، فضارع بذلك الأسماء المخصوصة باختلاف الألفاظ لاختلاف المعاني، نحو رجل وفرس وحمار وجمل وزيد وعمرو، وما أشبه /ذلك. [٧٧]

والأخرى من الجهتين أنَّ هذا الفعل الذي في أوله الزوائد الأربع وقع لمعنيين من الفعل، معنى الحال والاستقبال، ولفظهما واحد، كقولك: يضرب الآن، ويضرب غدًا، كما قد يقع الاسم الواحد على مسميين وأكثر من ذلك، نحو قولك ضارِب، فهذا يصلح للماضي والمستقبل، ولفظه واحد، كقولك جَوْن، فهذا يصلح للأبيض والأسود، ونحو قولك عَيْن، فيصلح لعين النظر، وعين الماء، وعين القِبلة، وعين المطر، وعين الركبتين، وعين القوم، وهو جارٍ مبهم، فلما كان الفعل قد وقع لمعنيين كما يقع الاسم لمعنيين وأكثر ضارعه، فأدخل عليه الإعراب لذلك، ودخله من الإعراب على هاتين الحالتين الرفع دون النصب والجزم لوقوعه موقع الاسم وحده دون عامل يدخله، كقولك مررت برجل يضرب اليوم ويأكل ، ورأيت رجلاً يضرب غدًا ويأكل، وهذا رجل يضرب ويأكل، فلوقوعه موقع ضارِب

---

(١) بها: تتمة يلتئم بها السياق.

(٢) في الأصل: فأحدهما.

وآكِلٍ في هذه مفرد بنفسه دون استعانة بغيره وجب له الرفع؛ لأنَّ الرفع أول الإعراب وأقواه، وأول أحوال الفعل وأقواها أن يكون واقعًا موقع الاسم دون عامل يتصل به، فخص بأول الحركة وأقواها - وهي الضمة - لذلك.

وأما الجهة التي وجب له بها النصب والجزم فهي دخول العوامل عليه لمعنًى يحدث فيه مع تخليص الاستقبال أو نقل من استقبال إلى مضي؛ كقولك: أريد أن تقوم، ولن تقوم حتى أقوم معك، فقد خلص ما بعد أن ولن وحتى للاستقبال دون الحال، وكقولك: لم يقم زيدٌ أمس، ولَمَّا يقم أول من أمس، فقد خلص ما بعد لم ولَمَّا لمعنى المضي دون الاستقبال. ولوقوع الفعل المستقبل مع حروف النصب موقع النصب وكونه بمعناه وجب له النصب؛ لأنَّ وقوعه مع غيره حالة منحطة في القوة عن حالته الأولى التي هي أقوى أحواله، فوجب أن يخص في هذه الحالة بحركة تنحط عن قوة الحركة الأولى، وهي الضمة، والتي[1] تنحط عنها هي الفتحة. ولوقوع الفعل المستقبل على معنى المضي مع لم وأخواتها وجب له الجزم، وذلك أنَّ الفعل المستقبل وجب له الإعراب وهو مستقبل للمضارعة القوية التي ذكرنا، والفعل الماضي لم تقوَ مضارعته، فمنع الإعراب لذلك، فلما كان الحرف الجازم قد نقل المستقبل القوي المضارعة إلى معنى الماضي الضعيف المضارعة وجب أن يكون إعرابه أضعف الإعراب - وهو السكون - لوقوعه موقع ما لا يعرب، وهو الماضي، فقف على هذا، وتدبره، فإنه مخترع / لطيف جدًّا. [٧٨]

فإن قال قائل: زعمت أنَّ لم وأخواتها جزمت الفعل لأنها نقلته[2] عن الاستقبال إلى المضي، ونحن نجد حروف الشرط لا تنقله عن الاستقبال، وجزمته، فكيف تصلح العلة التي ذكرتها في لم وأخواتها؟

---

(١) في الأصل: التي.

(٢) في الأصل: نقلتها.

فالجواب: أنَّ حروف الشرط [تقتضي][1] جملتين من فعلين، إحداهما مستندة إلى الأخرى كالابتداء والخبر، فكان يجب أن يكون كلا الفعلين على لفظه مرفوعًا، إلا أنَّ حرف الشرط لا يجعل [الفعل][2] في تأويل الاسم كما جعلته حروف النصب، وهي أنْ وأخواتها؛ لأنَّ قولك أريد أن تقوم على تأويل: أريد قيامك، والقيام اسم، وأنت إذا قلت إنْ تقمْ أقمْ معك فليس على تأويل: إنْ قيام منك قيام مني، وإنَّ هذا اللفظ غير جائز، فلا ينبغي أن يتأول على ما لا يجوز، فلهذا لم ينصب حرف الشرط كما نصبت أنْ. وإذا قلت أيضًا إنْ تقمْ أقمْ فالفعل مستقبل على حاله قبل دخول حرف الشرط عليه، وكان ينبغي أن يخالف عمل لم وأخواتها بمخالفته معناها، ولكن العرب جعلت حروف الشرط عاملة جزمًا لثقل الجملتين المسندتين من فعلين وخفة الجزم، فقالت: إنْ تفعلْ أفعلْ؛ لأنَّ قولك تفعل جملة من فعل وفاعل مضمر، وقولك أفعل جملة ثانية، والجملة وحدها أثقل من المفرد، والجملتان أثقل من الجملة الواحدة، والفعل أثقل من الاسم، فلما كان ما بعد حرف الشرط على أثقل الأحوال خص بأخف الإعراب، وهو الجزم، فاعلمه.

فإن قلت: ألم تقل العرب: لا تقمْ، فجزمت بحرف النهي وما بعده مخالف لِما بعد حرف الشرط، فهلا كان[3] مخالفه في العمل كما خالفه في لفظ ما بعده؟

فالجواب: أنَّ حرف النهي مضارع لحرف الأمر لأنه ضده، والضد في كثير من الكلام يحمل على ضده، فحمل حرف النهي على لفظ حرف الأمر في عمل الجزم مع أنَّ النهي في الحقيقة أمر؛ لأنك إذا نهيت عن شيء فقد أمرت بخلافه، وكذلك إذا أمرت بشيء فقد نهيت عن خلافه؛ ألا ترى أنَّ قولك لا تقمْ بمنْزلة قولك لِتَجلِسْ، إذا أمرت، وكذلك قولك لِتَجْلِسْ بمنْزلة قولك لا تَقُمْ في المعنى،

---

(١) تقتضي: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) الفعل: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: فهل لكان.

فلما كان النهي كالأمر فيما ذكرت لك مع مضارعة المضادات عمل جزمًا كما عمل حرف الأمر جزمًا.

فإن قلت: ولِمَ عمل حرف الأمر جزمًا أولاً حتى حمل عليه حرف النهي آخرًا؟

[٧٩] فالجواب: أنَّ الحرف الذي للأمر أوقع الفعل المستقبل / المضارع موقع فعل مبني كما أوقعت لم وأخواتها ذلك الموقع؛ ألا ترى أنَّ قولك لِتَقُمْ يا زيدُ بمنْزلة قولك: قُمْ يا زيد، وقُمْ مبنية على السكون لمفارقتها حرف المضارعة، كما أنَّ قولك لم يقمْ بمنْزلة ما قام، فوجب أن يجزم الأمر ما بعده كما جزمت لم ما بعدها لوقوع المضارع بعدهما موقع الفعل المبني، فتدبر هذا، فإنه مخترع لم يسبق إليه.

* * *

فصل

فأما القسم المعرب بالرفع خاصة فهو فعل الحال، كقولك: مررت بزيد يصلي، ورأيته يأكل، وسمعته يتكلم، فهذا القسم لا يكون فيه أبدًا إلا الرفع لمضارعته الاسم من الجهتين اللتين ضارعه منهما المستقبل، فدخله الرفع كما دخل المستقبل. وعلته كعلته. وامتنع من النصب والجزم لأنَّ العوامل الناصبة والجازمة لو دخلت عليه لم يكن حالاً؛ لأنها كانت تخرجه إلى معنى المضي والانقطاع أو إلى معنى الاستقبال والعدم في وقت الإخبار، فبقي على رفعه، و لم ينتقل عنه، كما بقي على معناه ولزومه.

فإن قلت: ألست تقول لمن هو في حال صلاة: لتصلِّ يا هذا، أو: لا تصلِّ يا هذا، وكذلك تقول لمن[1] هو في حال أكل: أريد أن تأكل، فتدخل على هذا وما

(١) في الأصل: أو.

أشبهه من الفعل حروف الجزم والنصب، فكيف يصح قوله في فعل الحال؟

فالجواب: أنَّ قولك لمن هو في حال صلاة لتصلِّ يا هذا إنما هو أمر له بالزيادة من الصلاة، وتلك الزيادة التي أمرت بها مستأنفة بعد واقعة، وكذلك نهيك له، إنما هو عن الزيادة المتوقعة منه المستأنفة بعد، والقول في أريد أنْ تأكلَ مثل القول في الأمر والنهي؛ لأنَّ إرادتك إنما هي متعلقة بالزيادة من الفعل الذي كان فيه، وتلك الزيادة التي أردت غير واقعة في وقت إرادتك، فقد صح أنَّ كل فعل مجزوم أو منصوب لا يكون للحال البتة، فقف على هذا، وتدبره.

* * *

فصل

وأما القسم المبني فهو كل فعل ماض، كقولك ضرب وانطلق ودحرج واحْرَنْجَمَ[1]، وما أشبه ذلك. وكان حق هذا القسم أن يبنى على السكون لأنه لم يضارع الاسم كما ضارعه المستقبل والحال؛ لأنَّ الزوائد الأربعة لا تدخله، ولأنه لا يكون لزمانين كما كان الفعل المضارع، فقد وجب له البناء لامتناعه من المضارعة كما وجب للأول الإعراب لوجود المضارعة فيه، وإذا وجب له البناء فينبغي أن يبنى على السكون؛ / لأنَّ الحركة إذا لم تفد معنًى فلا حاجة لنا إلى تكلفها، ولكن العرب حركته لوقوعه موقع الاسم وصفًا في قولك: مررت برجلٍ آكلٍ، فقد وقع موقع أكل، ولوقوعه موقع المضارع المعرب في قولك: إنْ قام زيد قام عمرو، فقد[2] وقع موقع: إنْ يقمْ زيدٌ يقمْ عمروٌ، فلمَّا وقع هذين الموقعين كانت له بذلك مزية على فعل الأمر؛ لأنَّ فعل الأمر لا يوصف به، ولا يقع بعد [٨٠]

---

(١) احرنجم القوم: اجتمعوا.

(٢) في الأصل: وقد.

حرف الشرط، فجعلت له مرتبة على فعل الأمر، فحرك لتكون حركته دالة على مرتبته، وخص بالفتحة لأنها أخف الحركات، والفعل ثقيل، فأُوثر بالأخف لثقله.

* * *

فصل

وأما القسم المبني على السكون فهو فعل الأمر الذي[1] لم يصحبه لام الأمر وحرف المضارعة، كقولك: اضربْ واخرجْ وانطلقْ، وما أشبه هذا من الأمر. وعلته كعلة الفعل الماضي أنه معرًّى من الزوائد الأربع، وأنه لزمان واحد، وهو المستقبل، كما كان بناء فعل الأمر خاصة، إلا أنَّ الماضي فُتح لِمَا ذكرت لك، وفعل الأمر لم يخرج إلى مثل ما خرج إليه الفعل الماضي من المضارعة، فلم يخرج عن السكون الذي هو أصله، فتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّٰه.

فإن قلت: إنَّ هذا الفعل إنما هو مجزوم على معنى الأمر؛ لأنَّ قولنا اضربْ بمنْزلة قولنا لِتَضربْ في المعنى، فهو مجزوم مثله في اللفظ [بعامل لفعل][2] مضمر.

فالجواب: أنَّ [هذا][3] يفسد من جهتين:

إحداهما: أنَّ الفعل إنما يُرفع ويُنصب ويُجزم لمضارعته الاسم، ومضارعته إنما توجد ما كانت الزوائد الأربع موجودة في أوله، وقولنا اضربْ قد خلا من إحدى الزوائد التي هي سبب المضارعة والإعراب، فيجب أن يخلو من الإعراب كما خلا من سببه.

---

(١) في الأصل: ا.

(٢) في الأصل: بعوامل الفعل.

(٣) هذا: تتمة يقتضيها السياق.

والجهة الأخرى: أنَّ عوامل الفعل أضعف من عوامل الاسم، كما أنَّ الفعل أضعف من الاسم، وأضعف عوامل الفعل الجازم، كما أن أضعف عوامل الاسم الخافض، فإذا كان الخافض الذي هو من عوامل الاسم لا يجوز أن يعمل مضمرًا [فإضمار[1] الجازم الذي هو أضعف عوامل الفعل لا يجوز، لا سيما وهو أضعف من الخافض]، فإذا كان هذا كما وصفت لك فينبغي أن يكون قولنا لتضربْ مجزومًا معربًا لأنَّ حرف المضارعة موجود في أوله؛ لأنَّ عامل الجزم - وهو اللام - داخل عليه، / فينبغي أن يكون قولك اضربْ مبنيًّا على الوقف؛ لأنَّ حرف المضارعة وعامل الجزم معدومان[2] فيه، فاعلمه. [٨١]

* * *

فصل

وأما القسم الممتنع من التصرف فقولك: ما أحسنَ زيدًا، ونِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئسَ الرجلُ عمروٌ، وليسَ زيدٌ قائمًا، وعسى عمرٌو أن يقوم.

فأمَّا قولك ما أحسنَ زيدًا ونحوه فلا يكون منه مستقبل ولا حال ولا اسم فاعل، لا تقول: ما يُحسِنُ زيدًا، وأنت متعجب، ولا ما سيُحسِنُ زيدًا. وعلته أنه لَمَّا تضمن معنى التعجب بعد أن كان خاليًا منه في الأصل لزم طريقة واحدة؛ ليكون لزومه لتلك الطريقة دلالة على خروجه إلى تضمن معنًى لم يكن له في الأصل مع أنه قد صار دالاًّ على معنى في غيره؛ وهو معنى التعجب، كما أنَّ الحرف دالٌّ[3] على معنى في غيره، فلم يتصرف كما لا يتصرف الحرف، فخص بلفظ

(١) وردت هذه العبارة في الأصل كما يلي: فإجراء الجازم الذي هو أضعف لا سيما وهو أضعف من الخافض.

(٢) في الأصل: معروفان.

(٣) في الأصل: دالاً.

الماضي دون الاستقبال لأنَّ التعجب لا يكاد يقع إلا من شيء قد تناهى وكمل، وما كان متناهيًا كاملاً فهو ماضٍ، لو كان مستقبلاً غير واقع لم يتعجب منه أصلاً لأنه معدوم، فكيف يتعجب من معدوم لم يوجد بعد، وأما فعل الحال فهو غير مستحق لمعنى التعجب لأنه متعلق بالزمانين، فمنه ما قد مضى، ومنه ما لم يمض، فهو غير متناهٍ بعد، فلا ينبغي أن يتعجب مما لا يتناهى ويكمل بعد.

وعلة أخرى أنه لما وجب لفعل التعجب البناء على طريقة واحدة لتضمنه معنى التعجب وجب أن يكون لفظه على أخف الأبنية وأشبهها بحروف المعاني في البناء والامتناع من التصرف؛ وهو الفعل الماضي؛ لأنه أخف من المستقبل في اللفظ؛ إذ لا زيادة في أوله، ولأنه مبني كما أنَّ حروف المعاني مبنية، فقف على هذا، وتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّه، وإذا تأملت سائر الأفعال من هذا القسم وجدتها كلها مبنية على لفظ الماضي خاصة، فَعِلَّتُها ما ذكرت لك.

وأما قولك [نِعْمَ الرجلُ زيدٌ][1]، وبِئْسَ الرجلُ عمرٌو - فغير متصرفين لتضمنهما معنى المدح والذم بعد كونهما خاليين من ذلك في الأصل، وذلك أنهما منقولان من قولهم نَعِمَ الرجلُ: إذا أخبرت عنه أنه أصاب نعمة دون أن يتعجب منه، وبَئِسَ الرجلُ: إذا أصاب بؤسًا، وهو الفقر والشدة، فمنْزلتهما في هذا الأصل منْزلة قولك: استغنى الرجل، وافتقر، فلما دخلهما[2] معنى الثناء والذم انتقلا عما كانا عليه من الإخبار المحض إلى الإخبار المتضمن معنى المدح والذم، وخُصَّا[3] بلفظ الفعل الماضي / للعلة التي ذكرت لك في فعل التعجب، وانظرها هناك. [٨٢]

فإن قلت: كيف يكونان على لفظ الفعل الماضي وأوائلهما مكسورة وأوساطهما ساكنة، وأبنية الفعل الثلاثية لا تتجاوز ثلاثة أبنية، وهي فَعَلَ وفَعُلَ

---

(١) في الأصل: نعم وبئس زيد.

(٢) في الأصل: دخلتهما.

(٣) في الأصل: وخص.

وفَعِلَ؟

فالجواب: أنَّ الأصل فيهما نَعِمَ وبَئِسَ، ولكن العرب تتصرف فيما كان على فَعِلَ مما عينه أحد حروف الحلق، فتنطق به مرة على أصله، فيقولون: نَعِمَ وبَئِسَ وشَهِدَ، ومرة يسكنون ثانيه استخفافًا، فيقولون: نَعْمَ وبَئْسَ وشَهْدَ، ومرة يقولون: نِعِمَ وبِئِسَ وشِهِدَ، ومرة يسكنون بعد الإتباع، [فيقولون][1]: نِعْمَ وبِئْسَ وشِهْدَ، وعلى هذه اللغة استعملت نِعْمَ وبِئْسَ في المدح والذم. وقد استعملت نِعْمَ على الأصل، فقيل: نَعِمَ الرجلُ فلانٌ[2]، وإنما لم[3] يقع الاستعمال لنعم وبئس على هذا اللفظ لأنهما أزيلا عن مواضعهما بالتزام معنى المدح والذم لهما حتى امتنعا من تصرف الأفعال؛ وخُصَّا بأنواع من الأسماء، ولا يعملان في غيرهما، فلما كانا بهذه الأحوال خارجين عن منهاج سائر الأفعال أخرجا في الاستعمال عن لفظ الفعل إلى لفظ الاسم؛ فبنوهما بناء جِذْع وعِدْل ونحوهما، فاعلمه.

وأمَّا «ليسَ» فهو فعل ضمِّن نفي الحال والاستقبال، كما فُعل بما يوجب أن يمنع من التصرف؛ لأنه دال على ما لا يدل عليه الفعل المتصرف من معنى الحال والاستقبال وهو على لفظ الماضي؛ فاستغني عن تصريفه؛ ألا ترى أنك تقول: ليس زيد ذاهبًا الآن، وليس عمروٌ مقيمًا غدًا، فيصلح للحال والاستقبال من حيث [كان][4] نفيًا لهما في أصل موضوعهما، فهي وإن لم تتصرف بمنْزلتها لو تصرفت، ولو أنَّ «كان» وأخواتها تدل على مثل ما دلت عليه «ليس» من الحال والاستقبال لاستغني عن تصريفها كما استغني عن تصريف ليس؛ ولَمَّا قام المعنى المقصود في «ليسَ» مقام التصرف مع أنها فعل يعمل في جميع الأسماء وجب أن تُجعل عاملة في

---

(١) فيقولون: تتمة يحسن بها السياق.

(٢) في الأصل: فلانًا.

(٣) في الأصل: أن.

(٤) كان: تتمة يلتئم بها السياق.

التقديم والتأخير، كما جُعلت كان وأخواتها، وهو مذهب سيبويه[1]. وخالفه أبو العباس المبرد، وامتنع من تقديم الخبر عليها. واعتلَّ بامتناعها من التصرف. والقياس مذهب سيبويه لِما ذكرت لك، فتدبره تجده صحيحًا إن شاء اللّه.

[٨٣] واعلم أنَّ «لَيْسَ» في الأصل على فَعِلَ، وكان ينبغي / أن تقلب عينها ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيقال: لاسَ، كما يقال خافَ ونامَ، ولكن العرب أخرجتها عن لفظ الاعتلال لما خالفتها في الامتناع من التصرف على لفظ الحال والاستقبال، كما فعلت بنِعْمَ وبِئْسَ، وقد بينت لك علتهما.

وإنما حكمنا لها أن يكون بناؤها في الأصل على فَعِلَ دون فَعُلَ وفَعَلَ لأنَّ فَعُلَ في الثلاثي الذي عينه ياء معدوم أصلاً، وإنما يأتي أبدًا على فَعِلَ وفَعَلَ، إلا أنه لا ينبغي أن يكون فَعَلَ لأنَّ الفتحة خفيفة، فلا تحذف لخفتها، والكسرة مستثقلة تحذف استخفافًا؛ ألا ترى أنه يجوز أن تقول في عَلِمَ عَلْمَ، وفي جَهِلَ جَهْلَ، ولا يجوز أن تقول في ضَرَبَ ضَرْبَ، ولا في قَتَلَ قَتْلَ، فلهذا قطعنا على أنَّ أصل لَيْسَ لَيِسَ، فقف عليه.

وأمَّا «عسى» ففعل ضمِّن معنى الطمع والرجاء كما ضمنت لعلَّ، فلم تتصرف لذلك، ومع ذلك إنه استغني عن تصريفه لأنَّ كل شيء مطموع فيه مترجًّى فهو مستقبل متوقع، فاستغني عن تصريف عسى لدلالتها على ما لا يكون إلا مستقبلاً متوقعًا، كما استغني عن تصريف ليس حيث خُصَّت بما ذكرت لك، إلا أنَّ ليس أقوى من عسى لأنها لم تنتقل عن أصل الأفعال التي تكون أخبارًا يجوز فيها الصدق والكذب كما انتقلت عنه عسى؛ ألا ترى أنك تقول: ليس زيدٌ قائمًا، فيقال لك: صدقتَ، أو كذبتَ، كما تقول: كان زيدٌ قائمًا، فيقع فيه التصديق

---

(١) اختلف في ذلك عن سيبويه. انظر أقوال النحويين وحججهم في هذه المسألة في التذييل والتكميل ٤: ١٧٨ - ١٨٢ وحواشيهن.

والتكذيب، وإذا قلت عسى زيدٌ أن يقوم لم يقع فيه تصديق ولا تكذيب لأنه غير خبر، إنما هو ترجٍّ وتوقع وتمنٍّ، ولا يكون شيء من هذا خبرًا، فلقوَّة ليس عملت في التقديم والتأخير، وتُصُرِّف في مفعولها كما تُصُرِّف في مفعول كان، ولضعف عسى لم تعمل في المقدم عليها، ولا تُصُرِّف في مفعولها، وإنما يكون مفعولها أبدًا أنْ وصلتها، كقولك: عسى زيدٌ أنْ يقومَ، ولو قلت عسى زيدٌ القيامَ لم يجز، وعسى زيدٌ قائمًا لم يجز إلا في الشعر، كما قال: عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا[1]، وهذا مثال شاذ لا نظير له في هذا.

فإن قلت: هلا خصت عسى بلفظ المصدر دون أنْ والفعل، فقيل: عسى زيدٌ القيامَ في موضع عسى زيدٌ أنْ يقومَ؟

فالجواب: أنَّ عسى لما كانت على لفظ الماضي ومنعت من التصرف جُعل وقوع أنْ والفعل المستقبل / بعدها عوضًا من تصرفها؛ لأنَّ أنْ تدل على أنَّ ما بعدها خالص للاستقبال، والمصدر مبهم لا يرد لوقت؛ لأنه يصلح للماضي والحال والاستقبال، فلذلك اختصت عسى بـ(أنْ) دون المصدر، فاعلمه. [٨٤]

وجواب آخر، وهو أنَّ عسى لا تقع البتة إلا على معنى مستقبل، فاختصت باللفظ الذي لا يكون إلا للاستقبال، وهو أنْ والفعل المضارع.

فإن قلت: لو كان هذا الجواب الأخير صحيحًا لوجب: عسى زيدٌ سيقوم؛ لأنَّ قولك سيقوم لا يكون إلا مستقبلاً.

قيل لك: الفرق بين قولك سيقوم وقولك أنْ يقوم أنَّ أنْ والفعل اسم، وعسى فعل، فلا يعمل إلا في اسم؛ لأنَّ الفعل لا يعمل في الفعل، وأما سيقوم فهو

---

(١) هذا مثل يضرب للرجل يقال له: لعل الشر يأتي من قبلك. وهو من قول الزَّبَّاء. الكتاب ١: ٥١، ١٥٩و٣: ١٥٨ ومجمع الأمثال ٢: ١٧. الغوير: ماء لكلب في ناحية السماوة. والأبؤس: جمع البأس، وهو الشدة.

فعل محض، فامتنع من الوقوع بعد عسى إذ لا يعمل فعلٌ في فعل كما ذكرت لك.
فأما قولهم عسى زيدٌ يقومُ فهو على إرادة أنْ، ولكنها تحذف في الشعر وفي بعض الكلام، فيرتفع الفعل بعدم الناصب، فاعلمه، ولا يجوز هذا في قولك: زيدٌ سيقوم؛ لأنَّ الناصبة لا تدخل على السين.

قد بيَّنَّا لك في هذا الفصل الرابع المتمكن من الفعل، وهو المضارع المعرب، وغير المتمكن، وهو المبني، وذكرت المتصرف[1] وغير المتصرف، واعتللت لكل صنف منها بما حضرني، وفيه مقنع إن شاء اللّه، ونصله بالفصل الخامس الذي هو آخر فصول هذه المقالة.

* * *

(١) في الأصل: المنصرف. وكذا في الموضع التالي.

الفصل الخامس

في تمثيل[1] خواص الأفعال وعللّها

قد قدمنا أنَّ الفعل ضارع الاسم في مواضع حتى دخله الإعراب من أجل تلك المضارعة، ودخلته عوامل تنقله من حال إلى حال، كما كان ذلك في الاسم، ولما وجب له ذلك وكان للاسم خواص ينفرد بها وجب أن يكون للفعل خواص ينفرد بها لمضارعته الاسم.

فمن خواصه التصرف على الأزمنة الثلاثة على حد قولك فعلَ ويَفعل وسيفعل. ووجب له ذلك دون الاسم لأنه دال على حركة يمكن أن تقع في بعض الزمان دون بعض، فخص بألفاظ [...

* * *

(١) في الأصل: في تمثل.

[٨٥] /...المقالة الثالثة

في حكم الحرف

[٨٦] ...][1]. / وأما قولك رجل وفرس وزيد وعمرو فأسماء دالة على جواهر لا يمكن أن تخلو[2]، ثم خصت بالنصب لأنها نقيضة لـ«إنَّ» حيث كانت نفيًا، و«إنَّ» للإيجاب، والنقيض يجري عليه حكم نقيضه في كثير من الكلام، وقد بيَّنَّا ذلك فيما مضى، فلما كانت إنَّ ناصبة للاسم رافعة للخبر أجري [...][3] كما أجري الاسم المفرد ونظيره على طريقة واحدة في أن يكون نكرة غير منون لأنهم جعلوها نافية لاسم الجنس [...][4] كما كانت [...][5] فلم تقو قوة إنَّ وقوة حرف الجر بعملها اللازم لها في جميع الأسماء واختصاص لا بالعمل في بعض الأسماء دون بعض؛ ومن أجل ضعف «لا» تلزم عملاً واحدًا في جميع اللغات، ولا لزمها أن تكون عاملة البتة كما كانت إنَّ وحروف الجر لازمين لعمل لا يتعديانه، وهما مع ذلك غير مفارقين للعمل؛ ألا ترى أنَّ بعض العرب أعملها عمل ليس، فرفع بها الاسم ونصب الخبر، كما فعل أهل الحجاز بـ«ما»، كما قال[6]:

.... فأنا ابنُ قَيسٍ ، لا بَرَاحُ

---

(١) هذه الصفحة لم تظهر في المصورة مع أن ما كتب في حواشيها ظاهر. وفيها بقية هذا الفصل من فصول الفعل، والفصل الأول وبعض الفصل الثاني من المقالة الثالثة الخاصة بالحرف.

(٢) كذا في الأصل. ويبدو أنَّ ثمة سقطًا.

(٣)ثم بضع كلمات مطموسة.

(٤) ثم بضع كلمات مطموسة.

(٥) ثم بضع كلمات مطموسة.

(٦) صدر البيت: «مَنْ صَدَّ عن نيرانِها». وهو لسعد بن مالك القيسي. الحماسة ١: ٢٦٦ والكتاب ١: ٥٨ و٢: ٢٩٦، ٣٠٤.

فرفع بَراح بـ«لا»، وأضمر الخبر.

وقد يجوز أن تقول: لا رجلٌ في الدار، فتلغيها، وتبتدئ ما بعدها، فتفارق العمل كما ترى، وليس شيء من ذلك في إنَّ ولا في حرف الجر، فقف على ما رسمت لك، فمنفعته بالغة في هذه الصناعة، وباللّٰه التوفيق.

وأمَّا «ما» فإنَّ أهل الحجاز خاصة أعملوها ما كان خبرها مؤخرًا منفيًّا[1]، على حد قولك: ما فلانٌ فاعلاً، فإن قدّم خبرها، [أو نُقض نفيه][2]، فقيل: ما فاعلٌ فلانٌ، أو: ما فلانٌ إلا فاعلٌ - بطل عملها، ورجعت إلى ما يجب لها[3] من الإلغاء وترك العمل أصلاً.

وعلة إعمالهم لها أنهم رأوها تدخل في بعض المواضع على جملة من مبتدأ وخبر كما تدخل عليها ليس، [فتنفي عن الخبر][4] الاستقبال كما تنفيه ليس، فشبّهت بـ«ليسَ» ما دامت نافية للخبر، وكان مؤخرًا بعد اسمها على رتبته[5] الواجبة له، فإذا وجب الخبر بدخول إلا عليه انتقض معناها، وانتقض عملها؛ لأن نفيها للخبر هو سبب تشبيهها بـ«ليسَ» [في][6] إعمالها عملها، فإذا عدم السبب عدم العمل، وكذلك إذا قُدِّم خبرها على اسمها زالت الرتبة عما كانت عليه في الأصل، فوجب ألا تعمل شيئًا لضعفها في نفسها حيث كانت حرفًا جامدًا لا يتصرف؛ ومن شرط العامل إذا كان هكذا ألا يعمل في المقدم والمؤخر، فيكون بمنزلة الفعل غير المتصرف؛ لأنه إذا لم يتصرف في بعضه فأحرى به ألا يتصرف في

(١) في الأصل: مبنيًّا.

(٢) أو نقض نفيه: تتمة يلتئم بها السياق.

(٣) في الأصل: بها.

(٤) فتنفي عن الخبر: مطموس في الأصل.

(٥) في الأصل: على رتبة.

(٦) في: تتمة يقتضيها السياق.

[٨٧] غيره، / فلما كانت «ما» حرفًا جامدًا شاذًّا في العمل وجب ألا تعمل في التقديم والتأخير، وإذا امتنعت رجعت إلى أصلها، فألغيت، وابتدئ ما بعدها، وسنذكر علة امتناع بني تميم من إعمالها في فصل الحرف الملغى عن العمل[1].

* * *

(١) في الأصل: في الحرف المعنى غير العامل. صوابه في صدر الفصل الذي ذكره المصنف.

الفصل الثالث

في تمثيل الحرف العامل في الفعل

قد تقدم أنَّ الحرف إنما يعمل في النوع الذي يلزمه، وبيَّنَّا علة ذلك، فلما كان الحرف اللازم للاسم قد عمل فيه وجب أن يكون الحرف اللازم للفعل عاملاً فيه.

فمن الحروف العوامل في الفعلَ[1] أنْ وأخواتها[2]، تقول: أريد أنْ تجلسَ حتى آتيَك، ولن آتيَك، وكي، وإذن، وعمل هذه في الأفعال؛ للزومها لها وإخراجها لها إلى معنى الاستقبال دون الحال، ووقوعها معها مواقع قد تكون للأسماء، ألا ترى أنَّ قولك أريد أنْ تقومَ بمنْزلة قولك: أريد قيامك، فنابت أنْ مع الفعل مناب الاسم.

وكذلك تنوب لن مع ما بعدها مناب الاسم المتضمن معنى النفي، وذلك أنَّ قولك لن أقومَ معك بمنْزلة قولك: غير قيام لي معك، و«غير» اسم متضمن معنى النفي لِمَا بعده كما تضمنت لن نفي الفعل.

وكذلك إذا قلت: جئتك لكي تحسنَ إلي، نابت كي مع الفعل مناب الاسم الذي هو علة لغيره ؛ ألا ترى أنَّ معنى قولك جئتك كي تحسنَ إلي بمنْزلة قولك: جاءني إليك إحسانك، فالإحسان علة المجيء كما كانت كي مع ما بعدها علة لما قبلها.

وإذا قال لك قائل [أزورك غدًا][3]، فقلت له: إذن أكرمَك ـ فقد ناب

---

(١) في الأصل: الاسم.

(٢) في الأصل: أنْ ان وأخواهما. وقد ضرب على ان.

(٣) أزورك غدًا: تتمة يقتضيها السياق. وعند كلمة «قائل» في المصورة إشارة إلى الحاشية، لكن لم يظهر فيها سوى جزء كلمة غير مقروء.

قولك إذن أكرمَك مناب الاسم الذي يكون مجازاة على غير؛ ألا ترى أنَّ معنى قولك إذن أكرمَك بمعنى قولك: إكرامي لك بزيارتك.

فلما كانت هذه الحروف لا تخرج جملة الأفعال التي بعدها عن معنى الاسم، وكان الفعل إذا عري من العوامل ووقع موقع الاسم إعرابه الرفع - وجب أن يكون إذا دخلت العوامل فكان معها على معنى الاسم معربًا بالنصب؛ لأنَّ وقوعه موقع الاسم مع غيره حالة دون حالته إذا وقع موقع الاسم وحده في القوة، فخص في [٨٨] الحالة القوية بأقوى الحركات، وهي الضمة، وخص في / هذه الحالة التي هي دون تلك الحالة بحركة دون تلك الحركة في القوة، وهي الفتحة، فتدبر هذه العلل، فإنها مخترعة لم يسبق إليها، والحمد للّٰه. وسائر حروف النصب إنما تعمل بإضمار أنْ، فلذلك أضربنا عن ذكرها.

ومن الحروف العاملة في الفعل «لم» وأخواتها، و«إن» التي للشرط وأخواتها. اعلم أنَّ لم وأخواتها غيرت الفعل عن حاله تغيرًا شديدًا، وذلك أنها نقلته عن معنى المضارع المعرب إلى معنى الماضي المبني؛ ألا ترى أنَّ قولك لم يقمْ زيد أمس منقول من قولك: أيقوم زيدٌ غدًا، فكان يقوم مستقبلاً معربًا، فصار مع لم واقعًا[1] موقع الماضي المبني، فاختلَّ اختلالاً شديدًا، وانحط عن درجته الثانية التي وقع فيها موقع الاسم مع غيره دون أن يخرج عن معنى الفعل المضارع إلى معنى الماضي المبني؛ فلما وجب له في تلك الدرجة الأولى الرفع، وفي الدرجة الثانية النصب - وجب له في هذه الدرجة الثالثة التي[2] هو فيها على أضعف الأحوال أضعف الإعراب، وهو السكون، وقد ذكرنا هذا في الفصل الرابع من فصول الفعل، فتأمله هناك تجده أبين من هذا، وذكرنا أيضًا في ذلك الفصل حرف الأمر، وحرف النهي، وحرف

---

(١) في الأصل: واقع.

(٢) في الأصل: الذي.

الشرط، وبيَّنا عللّها في جزمها ما بعدها،فاستغني الآن عن ذكرها هاهنا، فالتمس موضعها من الفصل تجدها مبينة إن شاء اللّه، فقد تبين بحمد اللّه أنَّ الحروف إنما تعمل بلزومها للنوع وتأثيرها فيه من طريق المعنى.

فإن قال قائل: أليست السين وسوف وقد لازمة لنوع الفعل، وكذلك لام التعريف لازمة لنوع الاسم، وجميعها غير عامل في نوعه الذي لزمه، فكيف يصح ما قلت؟

فالجواب: أنَّ هذه الحروف - وإن كانت لازمة لنوع - فهي ضعيفة من طريق المعنى؛ وذلك أنها قد تسقط مما دخلت عليه، فلا يختل النوع عما كان عليه إذ كانت موجودة فيه؛ ألا ترى أنك تقول العباس والحارث وعباس وحارث، فيكون الاسم مع حذف الألف واللام معرفة بمنْزلته مع ثباتهما فيه. وكذلك تقول سيقوم زيد غدًا، ويقوم غدًا، فيكون الفعل مع إثبات السين وحذفها سواءً في أنه مستقبل، وكذلك تقول لمن يتوقع موت إنسان: قد مات فلان، ومات فلان، فيكون [الفعل بدون قد][1] ومع [...][2] سواء، فلما / كانت هذه الحروف من [٨٩] طريق المعنى ضعيفة التأثير في النوع الذي لزمته لم تقوَ على تغيير لفظه كما لم يقوَ تأثيرها فيه[3].

* * *

(١) هذه الكلمات غير واضحة في المصورة

(٢) ثم بياض في المصورة مقداره كلمتان. ويمكن أن تكونا: إثباتها ماضيًا.

(٣) ثَمَّ سطر لم تظهر كلماته في المصورة.

الفصل الرابع

في الحرف المُلغَى عن العمل

اعلم أنَّ الحرف إذا كان - في دخوله مرة على الاسم ومرة على الفعل غير مستبد بأحد[1] النوعين لم يعمل شيئًا لخروجه عن شبه الفعل؛ حيث لم يلزم نوعًا واحدًا كما لزم الفعل الاسم، فعمل فيه.

فمن هذه الحروف حروف الاستفهام، وذلك قولك: أزيد قائم؟ وأقام زيدٌ؟ وهل زيدٌ قائم؟ وهل قام زيد؟ ، فتدخلها على النوعين جميعًا، وكذلك سائر حروف الاستفهام وما تضمن معناها من الأسماء نحو من وما وكيف ومتى وما أشبهها من الأسماء.

ومنها حروف العطف، وهي الواو والفاء وثم وحتى وبل ولكن، وما جرى مجراها من الحروف. وإنما امتنعت هذه الحروف من العمل لأنها تربط مرة الاسم بالاسم، وتربط ثانية الفعل بالفعل، ولا تستبد[2] بأحد النوعين دون الآخر، فوجب ألا تعمل شيئًا كما لا تعمل حروف الاستفهام، ولكنها لما ضمت[3] ما قبلها إلى ما بعدها، وربطته به - سلطت العامل في هذا النوع الذي قبلها على الذي بعدها، فعمل فيه كعمله في الأول، فقيل: جاءني زيدٌ وعمرٌو، ومررت بزيدٍ وعمرٍو، ورأيت زيدًا وعمرًا، وأنت تقومُ وتقعدُ، ولن يقومَ ويقعدَ، و لم نقمْ ونقعدْ، وما أشبه ذلك من الأسماء والأفعال المعطوف بعضها على بعض.

والدليل على أنَّ العامل الذي قبلها يعمل في النوع الذي بعدها دون أن

---

(١) في الأصل: بإحدى.

(٢) في الأصل: ولا تسند.

(٣) في الأصل: ضمنت.

تعمل هي شيئًا أبدًا [أنك][1] إذا قلت في الأسماء المختلفة: قام زيدٌ وعمروٌ، وخرج محمدٌ وجعفرٌ - فهو بمنْزلة قولك في الأسماء المتفقة: قام الزيدان، وخرج المحمدان، وكما أنَّ الفعل هو الرافع للاسم المثنى في قولك قام الزيدان فكذلك هو الرافع للمعطوف والمعطوف عليه في قولك قام زيدٌ وعمرٌو. والقول في جميع حروف العطف وعوامل النصب والخفض والجزم كالقول في هذا، فقس بعضه على بعض إن شاء اللَّه.

ومنها الحروف الخمسة إذا وُصلت بها «ما»، كقولك: إنَّما زيدٌ قائمٌ، ولعلَّما بكرٌ[2] خارجٌ، وليتما عمرٌو منطلقٌ، وكذلك سائر أخواتها. وعلة امتناعها من العمل أنها كانت لازمة / للأسماء لا تفارقها قبل دخول «ما» عليها، فلما وصلت بها صلحت للاسم والفعل، و لم تستبد بأحد النوعين دون الآخر؛ ألا ترى أنك تقول: إنما يقوم زيد، ولعلما يخبرك عمروٌ، وكأنما ينطلق أخوك، فتوليها الفعل، فخرجت بذلك عن شبه الفعل لأنَّ الفعل لا يلي الفعل، ولا يعمل فيه، فوجب ألا تعمل شيئًا كما لا تعمل حروف الاستفهام وحروف العطف، وعلتها واحدة، إلا أنَّ هذه الحروف الخمسة قد يجوز إعمالها على إلغاء «ما» وتقدير سقوطها، كما ألغيت[3] مع حروف الجر في نحو قوله عز وجل ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾[4]، و﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾[5]، فتقول: إنَّما زيدًا منطلقٌ، ولعلَّما بكرًا مقيمٌ، وكذلك سائر هذه الحروف. وإنما جاز هذا فيها لأن «ما» لم تغير[6] بدخولها من المعنى شيئًا، فبقي اللفظ على ما كان عليه قبل سقوطها، فاعلمه. [٩٠]

---

(١) أنك: تتمة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: يكن.

(٣) في الأصل: لغيت.

(٤) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة النساء: ١٥٥، وسورة المائدة: ١٣.

(٦) في الأصل: لم تغيره.

ومن هذه الحروف «ما» في لغة بني تميم[1] في قولك: ما زيدٌ قائمٌ، ونحوه. وعلتها ما ذكرت لك من أنها لا تستبد بنوع دون نوع؛ لأنك تدخلها مرة على الاسم ومرة على الفعل، كما فعلت بحروف الاستفهام وبهذه الحروف الخمسة الموصولة بـ«ما»، فاعلم ذلك. وهذا منتهى القول في الفصل الرابع، ونصله بالفعل الخامس إن شاء الله.

* * *

(١) الكتاب ١: ٥٧، ٥٩.

الفصل الخامس

في تمثيل المبني من الحروف على حركة أو سكون

اعلم أنَّ الحروف كلها مبنية على ما يجب لها، و لم يضارع شيءٌ منها الاسم كما ضارعه بعض الأفعال، فأعرب من أجل تلك المضارعة إذ بني على حركة، ولَمَّا بَعُدَ الحرف من الاسم، و لم يضارعه - وجب[1] ألا يعرب منه شيء، ولا يبنى على حركة، ولكن لما كان من الحروف ما يلتقي في آخره ساكنان حرك آخره لالتقاء الساكنين، وحركته تكون ضمة وفتحة وكسرة إذا كانت لالتقاء الساكنين، فإن كان الحرف مبنيًّا من حرف واحد حُرك بأخف الحركات، وهي الفتحة، وربما كُسر، وسنأتي على تفسير ذلك.

فالحرف يُبنى على السكون، ويُبنى على الفتح، ويُبنى على الكسر، ويبنى على الضم. فمن المبني على السكون مِنْ وإلى وفي وحتى وبلْ وبلى ونَعَمْ وهَلْ وما ولا وما أشبه هذا النوع من الحروف. ولا علة لهذا ولا اعتراض فيه؛ لأنه على أصله من البناء على السكون.

وأمَّا المبني على الفتح فـ«إنَّ» وأخواتها، وواو العطف وفاؤه / وثم، وكاف التشبيه - وقد تكون اسمًا - ولام التأكيد، ولام الإضافة للمضمر أو المستغاث في قولك يا لَزيد، وما أشبهه. [٩١]

فأما إنَّ وأخواتها فبنيت على الفتح لأن منها ما ضوعف آخره، وهو إنَّ ولكنَّ ولعلَّ وكأنَّ، ومنها ما قبل آخره ياء، وهو ليت، فلما التقى في آخر هذه الحروف ساكنان حُركت، وخُصَّت بالفتح لأن التضعيف ثقيل، والتمس له أخف الحركات، وهي الفتحة. وخُصَّت ليت بالفتح لأن قبل آخرها ياءً، وهي ثقيلة،

(١) في الأصل: فوحب.

فتستثقل بعدها الكسرة، فخُصَّت بأخف الحركات، وهي الفتحة لذلك.

وعلة أخرى أوجبت لهذه الحروف الفتح دون غيره، وهي أنَّ هذه الحروف مشبَّهة بالأفعال الماضية فيما ذكرت لك، فوجب أن تختص بحركة الفعل الماضي - وهي الفتحة - فاعلمه.

وأما ثُمَّ فعلتها كالعلة الأولى في هذه الحروف المضاعفة.

وأما واو العطف وما كان نحوها من الحروف المبنية من حرف واحد فوجب لها البناء على الفتح من أجل أنها اختلت اختلالاً شديدًا حيث كانت على حرف واحد؛ فخصت بأخف الحركات - وهي الفتحة - لئلا يُجمع عليها مع القلة والضعف أن تُحرك بأثقل الحركات، وهي الضمة والكسرة.

وأما لام الجر فهي مكسورة مع الاسم المظهر ليفرق بينها وبين لام التأكيد في قولك: إنَّ هذا لِزيد؛ لأنك لو قلت: إنَّ هذا لَزيد، ثم وقفت - لم تُعرف لام الملك من لام التأكيد؛ لأنها أخت الباء في عمل الجر، فحركت بحركتها، وإذا اتصلت لام الجر بهاء [أو كاف](1) رجعت إلى أصلها، فتقول: إنَّ هذا لَك؛ لأنها لو كانت للتأكيد لقلت: إنَّ هذا لأنت، فقد وقع الفرق بين اللامين لاختلاف لفظ المضمرين(2)، فلم يحتج إلى فرق ثانٍ. وإذا دخلت هذه اللام على مستغاث به منادى فُتحت مع المظهر للفرق بينها وبين لام المستغاث من أجله، فتقول: يا لَزيدٍ لِعمروٍ، فتفتح الأولى للفرق بينها وبين الثانية. وكانت الأُولى أَولى بالفتح لوقوع الاسم المنادى موقع المضمر، فلما جاءت مفتوحة مع المضمر وجب أن تُفتح في الاسم الواقع موقع المضمر، فاعلمه.

وأما المبني على الكسر فثلاثة أحرف، وهي: لام الجر، وباء الجر، ولام الأمر

---

(1) أو كاف: تتمة يلتئم بها السياق.

(2) في الأصل: المظهرين.

في قولهم لِتَقُمْ يا فلان:

فأمَّا لام الجر فقد ذكرنا علتها.

وأمَّا الباء فخصت بالكسر لأنها حرف أبدًا، لا تكون اسمًا كما قد تكون كاف التشبيه اسمًا ، وهي لازمة للجر لا تفارقه ، كما تفارقه اللام فتكون غير جارة في التوكيد، فلما كانت الباء كما وصفنا حركت بالكسر ليُفرق بين ما لا يزول عن الحرفية ولا عن عمل الجر وبين ما / قد يكون اسمًا، وهو الكاف، ويكون [٩٢] غير جار، وهو اللام. ولم يضموها لأن الكسرة مناسبة للفتحة، والضمة غير مناسبة لها، مع أنَّ الضمة ثقيلة جدًّا، والكسرة أخف منها شيئًا، فآثروا استعمال الأخف، ومع ذلك فإنَّ الباء جارة أبدًا، فحركوها بحركة المجرور العاملة فيه، فاعلمه.

وأما لام الأمر فحُركت بالكسر تشبيهًا بباء الجر؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم؛ حيث كان كل واحد منهما مختصًّا بنوع، فهما ضدان، والمتضادان متضارعان في كثير من المواضع، فحمل عامل الجزم - وهو لام الأمر - على عامل الجر - وهو باء الإضافة - في التحريك بالكسر لِمَا ذكرت لك، فقف عليه.

وأما المبني على الضم فحرف واحد، وهو منذُ فيمن جر بها. وكان حقها أن تُبنى على السكون، ولكنها حُركت لالتقاء الساكنين. وخصت بالضم لأن أولها مضموم، وثانيها ساكن، والساكن غير حاجز حصين، فلو كسروا آخرها لخرجوا من ضمة إلى كسرة ليس بينهما إلا حاجز لا يعتد به، فوجب أن يحرك آخرها بالضمة إتباعًا لأولها، كما أُتبع الأول الآخر في قولك: اُقْتُل، اُخْرُجْ، اُغْزُ، وما أشبه ذلك من الأفعال. ولم يفتح آخرها لأن الفتح ليس بأصل في التقاء الساكنين إلا أن توجبه علة من تجنب ثقل أو إتباع بحرف مفتوح، فاعلم ذلك.

وهذا منتهى القول في المقالة الثالثة، وهي مقالة [في حكم الحرف][1]، وبانتهائها كمل الكتاب، والحمد للّه آخرًا كما خصصناه بالحمد أولاً، وصلى اللّه على محمد صلاة تامة تُزلفه عند ربه، وتُدخله في زمرته.

ونتقدم بالعذر إلى من قرأ كتابنا هذا، فمن أشرف منه على زلل فعذرنا إليه النقصان الموكل بالشيء، مع أنّا التزمنا من صنعة هذا الكتاب ما لم نجد له مثالاً نقتدي به، ونحذو عليه، وإنما اخترعناه اختراعًا، وفي هذا أبلغ العذر لنا إن شاء اللّه.

وكان بدء صنعته يوم الجمعة من عشر ذي الحجة من عام اثنين وأربعين وأربعمائة، وصلى اللّه على سيدنا محمد. وهو كتاب فيه المخترع في كشف غوامض النحو، وتبيين حقائقه، وتمييز متضارعه من متباينه، ومماثله من متنافره.

وهو كتاب «المقالات الثلاث في حكم الاسم والفعل والحرف»، صنعة يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتماري، رحمه اللّه، ورضي عنه، والحمد للّه رب العالمين، على يد كاتبه لنفسه ثم لمن شاء اللّه بعده عيسى بن محمد الثعالبي، غفر اللّه له.

* * *

(١) في حكم الحرف: تتمة يقتضيها السياق.

١ - فهرس الآيات القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	الفاتحة	٢	٥ (ح)
﴿وَمَن يُؤْتَ ٱلْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِىَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾	البقرة	٢٦٩	٦
﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾	آل عمران	١٥٩	١٢٧
﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾	النساء	١٥٥	١٢٧
﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾	يونس	١٠	٥ (ح)
﴿وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا﴾	يوسف	٨٢	٩
﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾	الأحزاب	٤٣	٩٩
﴿أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا﴾	البلد	٦	٢٨
﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾	الضحى	١١	٦

٢ - فهرس الشعر

آخر البيت	البحر	القائل	الصفحة
مُطَّلَبُ	المنسرح	عبيد اللّه بن قيس الرقيات	٩٩
لا بَراحُ	الكامل	سعد بن مالك	١٢٠
فَجَارِ	=	النابغة الذبياني	٤٧
الجُزْرِ	=	الخرنق بنت هفان	٥٥
الأُزْرِ	=	= = =	٥٥
المتلمِّسُ	الطويل	المتلمِّس	٢٩ (ح)
أُمَزَّقِ	=	الممزق العبدي	٢٩ (ح)
الدُّئلِ	المنسرح	كعب بن مالك	٣٠
حُطَمْ	الرجز	الحُطَم القيسي أو غيره	٢٨
واجمُ	الطويل	الأعشى	٧٦
فالمتثلَّمِ	=	زهير بن أبي سُلمَى	٧٧
أقرانا	البسيط	جرير	٧٧

٣ - فهرس الأعلام

أبو الأسود الدؤلي: ٣٠.

الأخفش: ١٧، ١٨، ٦٣.

بنو الحارث بن كعب: ٦٥.

بنو تميم: ١٢٨.

الحطم القيسي: ٢٩.

الخليل: ٣٦.

سيبويه: ١٥، ١٦، ١٧، ١٨، ٢٠، ٢٣، ٣٦، ٤٦، ٤٧، ٦٣، ١١٦.

عبَّاد بن محمد = المعتضد باللَّه.

العنبر بن عمرو: ٢٩.

الكوفيون: ٣٦.

المازني: ١٦.

المبرد: ٤٦، ٤٧، ١١٦.

المتلمِّس: ٢٩.

المعتضد باللَّه أبو عمرو عبَّاد بن محمد بن عباد: ٧.

الممزَّق العبدي: ٢٩.

٤ - فهرس الأمثال وبعض التراكيب والنماذج النحوية

أتيتُ خلافةَ فلان: ٩.
أتيتك يوم مضى زيد: ١٣.
آتيك حين يطلع النجم: ١٣.
أَحْسِنْ بزيدٍ: ٧٤.
إذن أكرمَك: ١٢٣ - ١٢٤.
أريد أنْ تجلسَ حتى آتيَك: ١٢٣.
أريد أن تقوم: ١٠٨.
أزيد قائم: ١٢٦.
أصبح عمرٌو شاخصًا: ٩٩.
أعطيت زيدًا درهمًا وعمرًا دينارًا: ٩٦.
أعطيتُ زيدًا درهمًا: ٩٦، ٩٩
أُعلم زيدٌ عمرًا عالمًا: ١٠٤.
أقام زيدٌ: ١٢٦.
أَكْرِمْ بعمرٍو: ٧٤.
أكلوني البراغيث: ٥٩.
أمسى عبدُ اللّه أميرًا: ٩٩.
إنْ تقمْ أقمْ معك: ١٠٩.
إنْ تكرمْني أكرمْك: ٩٨.
إنْ قام زيد قام عمرو: ١١١.
انحنى العود: ٩٨.
انطلقوا إخوتك: ٥٩.
إنَّ هذا لَزيد: ١٣٠.
إنَّ هذا لِزيد: ١٣٠.
إنَّما زيدٌ قائمٌ: ١٢٧.
إيه: ٩.
إيهًا: ٩.
بِئسَ الرجلُ عمرٌو: ١١٣، ١١٤.
جئتك لكي تحسنَ إلي: ١٢٣.
جئته مِن عَلُ، ومِن عَلٍ، ومن عُلْوٍ، ومن عَلْوَ، ومن مُعالٍ، ومن عَالٍ: ٤٣.
جلستُ خلفَك: ١٠٢.
جلست في الدار: ١٠٣.
جلستُ مجلسًا: ١٠٢.
جمد الماء: ٩٨.
حَسْبُك يَنَمِ الناسُ: ٤١.
حيي الشيء: ٩٨.
خرجتُ أمسِ: ١٠٢.
رأيت رجلاً يضرب غدًا ويأكل: ١٠٧.
رأيته يأكل: ١١٠.
الركوب غدًا: ٧٢.

زيدُ أقبلْ: ٧٠.
زيد في الدار: ٧٢.
زيدًا ضَرب غلامُه: ٧٦.
سآتيك مَقْدَمَ الحاجِّ، ومَضْرِبَ الشَّوْل: ٩.
سأخرج غدًا: ١٠٢.
سرتُ ميلاً وفرسخًا: ١٠٢.
سقط الحائط: ٩٨.
سمعته يتكلم: ١١٠.
سيقوم زيد غدًا: ١٢٥.
ضرب أخوك غلامَه يومَ كذا أمامَ أبيك معاقبًا له ضربًا أليمًا: ١٠٠.
ضُرب أخوك ورجل معه: ٧٢.
ضُرب زيدٌ: ١٠٤.
ضَرب زيدًا غلامُه: ٧٦.
ظننتُ عبدَ الله عالمًا: ٩٩.
ظننتُ عَمرًا شاخصًا: ٩٦.
عسى الغُوَيْرُ أَبْؤُسًا: ١١٧.
عسى عمرٌو أن يقوم: ١١٣.
علمتُ زيدًا عاقلاً: ٩٦.
علمتُ زيدًا عاقلاً: ٩٩.
على التمرة مثلُها زُبدًا: ٧٣.
غلامَ عبد الله تعالَ: ٧٠.
قام زيد وعبد الله: ٧٢.
قام زيدٌ يومَ الجمعة عندَ عمرٍو قيامًا طويلاً مكلمًا له: ١٠٠.
قاما أخواك: ٥٩.
قد مات فلان: ١٢٥.
قعدت في المسجد: ١٠٣.
قعدتُ مكانًا صالحًا: ١٠٢.
قَلَّ مَن يقول ذلك إلا فلان: ٤١.
قُمْ يا زيد: ١١٠.
كان زيدٌ عالمًا: ٩٨ - ٩٩.
كسوتُ عَمرًا ثوبًا: ٩٦، ٩٩.
كُسي عمرٌو ثوبًا: ١٠٤.
لا تصلِّ يا هذا: ١١٠.
لتصلِّ يا هذا: ١١٠.
لعلَّما بكرٌ خارجٌ: ١٢٧.
اللَّهمَّ اغفرْ لي: ٧٠.
لم يقم زيدٌ أمس: ١٠٨، ١٢٤.
لم يقم: ١١٠.
لَمَّا يقم أول من أمس: ١٠٨.
لن تقوم حتى أقوم معك: ١٠٨.
ليتما عمرٌو منطلقٌ: ١٢٧.
ليس زيد ذاهبًا الآن: ١١٥.
ليسَ زيدٌ قائمًا: ١١٣.
ليس عمروٌ مقيمًا غدًا: ١١٥.

ما أحسنَ زيدًا: ٧٤، ١١٣.
ما أُحَيْسِنَ عَمرًا: ٥٧.
ما أكرمَ عمرًا: ٧٤.أحْسِنْ بزيدٍ: ٧٤.
ما أُمَيْلِحَه: ٥٧.
ما زيدٌ قائمٌ: ٩٨، ١٢٨.
ما فاعلٌ فلانٌ: ١٢١.
ما فلانٌ إلا فاعلٌ: ١٢١.
ما فلانٌ فاعلاً: ١٢١.
ما فلان: ٤٠.
ما في السماء موضعُ راحةٍ سحابًا: ٧٣.
مات الشيء: ٩٨.
مات فلان: ١٢٥.
مررت بِجَمَلٍ يَعْمَلٍ: ١٤ - ١٥.
مررت برجل أحمد منك: ١٨.
مررت برجلٍ أَرْمَلٍ: ١٥.
مررت برجل يضرب اليوم ويأكل: ١٠٧.
مررت بزيد يصلي: ١١٠.
مررت بمن محسن إليك: ٤٠.
مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ: ٢١.
مشيتُ قُدَّامَك: ١٠٢.
من عندك: ٣٩.
من يأتني آته: ٣٩.
نِعْمَ الرجلُ زيدٌ: ١١٣، ١١٤.
نِعمَ الرجلُ فلانٌ: ١١٥.
هذا رجل أَفْعَلُ: ١٥.
هذا رجل يضرب ويأكل: ١٠٧.
هذا ضاربٌ زيدًا غدًا أو الآن: ١٣.
هذا ما عندي فقطْ: ٤١.
هل زيدٌ قائم: ١٢٦.
هل زيدٌ قائمٌ: ٩٨، ١٢٦.
يا أخا عمرو: ٦٨.
يا أفضلَ من عمرو: ٦٨.
يا بغيُ ما أقربَك من الضر على صاحبك: ٦٧.
يا حسدُ ما أثقَلَك على النفس: ٦٧.
يا حسنًا وجهه: ٦٨.
يا خباثِ: ٤٦،
يا خيرًا من زيد: ٦٨.
يا دارُ ما أَوْحَشَك: ٦٧.
يا راكبًا: ٧٠.
يا رجلُ: ٤٣،
يا رجلاً صالحًا: ٦٨.
يا رجلاً: ٧٠.
يا زمانُ ما أَخْوَنَك: ٦٧.
يا زيدُ: ٤٣.
يا سَلَّمَ اللّه فلانًا: ٦٧.

يا ضاربًا زيدًا: ٦٨.

يا عبدَ اللّه: ٦٨.

يا غَدارِ: ٤٦.

يا غلامَ زيد: ٦٨.

يا غلامًا ظريفًا: ٦٨.

يا فلانُ: ٦٨.

يا قومًا مسلمين: ٦٨.

يا لَعَنَ اللّه فلانًا: ٦٧.

يا هندُ: ٦٨.

٥ - فهرس المصادر والمراجع

- أدب الكاتب لابن قتيبة، تحقيق محمد الدالي، بيروت ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م.
- الاشتقاق لابن دريد، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٧٨هـ - ١٩٥٨م.
- إصلاح المنطق لابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة ١٣٦٨هـ - ١٩٤٩م.
- إعراب القرآن للنحاس، تحقيق د. زهير زاهد، عالم الكتب ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- الأعلام للزركلي، الطبعة الثالثة.
- إنباه الرواة للقفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي بركات الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ١٣٨٠هـ - ١٩٦١م.
- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، الترجمة العربية.
- التذييل والتكميل لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق، والرياض ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م / ١٤١٦هـ - ٢٠٠٥م.
- التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي، تحقيق د. عوض القوزي، القاهرة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م/ ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- الحماسة لأبي تمام، تحقيق د. عبد الله عسيلان، الرياض ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م وما بعدهما.
- ديوان الأعشى الكبير، تحقيق وشرح د. محمد محمد حسين، بيروت ١٩٧٤م.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة ١٩٩٠م.

- ديوان جرير، تحقيق د. نعمان طه، القاهرة ١٩٧١م.
- ديوان زهير بن أبي سلمى، صنعة ثعلب القاهرة ١٣٦٣هـ - ١٩٤٤م.
- ديوان عبيد اللّه بن قيس الرقيات، تحقيق د. محمد يوسف نجم، بيروت ١٣٧٨هـ - ١٩٨٥م.
- ديوان كعب بن مالك، تحقيق سامي مكي العاني، بغداد ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م.
- الروض المعطار للحميري، تحقيق د. إحسان عباس، بيروت ١٩٨٤م.
- سر صناعة الإعراب لابن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دمشق ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي، تحقيق د. محمد علي سلطاني، دمشق ١٩٧٩م.
- شرح القصائد السبع الطوال لأبي بكر بن الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٦٩م.
- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي، تحقيق عبد السلام هارون وأحمد أمين، القاهرة ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- شرح شواهد شرح الشافية للبغدادي، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور الحسن ومحمد الزفزاف، مصر ١٣٨٥هـ.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، مخطوط في دار الكتب المصرية برقم ١٣٧ نحو.
- الشعر والشعراء لابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر.
- الصلة لابن بشكوال ، مصر ١٩٦٦م .
- طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة ١٩٦٦م.
- الكامل للمبرد، تحقيق د. محمد الدالي، بيروت ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- كتاب الشعر لأبي علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، القاهرة ١٤٠٨هـ -

- الكتاب لسيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، القاهرة ١٩٧٧م وما بعدها.
- لسان العرب لابن منظور، بولاق ١٣٠٠ - ١٣٠٨هـ.
- ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج، تحقيق هدى قراعة، القاهرة ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
- مجاز القرآن لأبي عبيدة، تحقيق محمد فؤاد سزكين القاهرة ١٣٩٠هـ - ١٩٧٠م.
- مجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، الكويت ١٩٦٢م.
- مجمع الأمثال للميداني، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- معاني القرآن للأخفش الأوسط، تحقيق د. فائز فارس، الكويت ١٤٠٠هـ - ١٩٧٩م.
- معاني القرآن للفراء، تحقيق محمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م.
- معجم الأدباء لياقوت الحموي، دار المأمون.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، وضعه محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة.
- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٣٨٥هـ وما بعدها.
- المنصف لابن جني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصر ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري، تحقيق د. زهير سلطان، الكويت ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- النوادر لأبي زيد الأنصاري، تحقيق د. محمد عبد القادر أحمد، بيروت ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.
- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا د. رمضان ششن، بيروت ١٩٨٠م.

٦ - فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
- مقدمة المحقق.	أ - ز
- مقدمة المصنف (موضوع الكتاب، والداعي إلى تأليفه).	٥ - ٧
- المقالة الأولى في حدّ الاسم وفصوله وخواصه.	٨ - ٨٣
- حد الاسم وأقسامه.	٨
- (الفصل الأول) فصل في تمثيل حد الاسم.	٨
- الفصل الثاني في تمثيل الاسم المتمكن وغير المتمكن.	١٠
- فصل في التمكن الناقص.	١٢
- (الفصل الثالث) فصل في العلل المانعة من الصرف:	١٤
- ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.	١٦
- ما ينصرف نكرة ولا ينصرف معرفة:	٢٢
١: العلم الأعجمي.	٢٢
٢: العلم المختوم بألف ونون زائدتين.	٢٣
٣: العلم المختوم بهاء التأنيث.	٢٣
٤: علم المؤنث الثلاثي المتحرك الوسط.	٢٥
٥: علم المؤنث الزائد على ثلاثة أحرف.	٢٦
٦: العلم المعدول.	٢٧
٧: العلم الذي يكون على بنية تختص بالفعل.	٢٩
٨: المركب المزجي.	٣١
٩: العلم المختوم بألف الإلحاق المقصورة.	٣٢

١٠: علم المذكر المنقول من اسم مؤنث زائد على ثلاثة أحرف. ٣٥
١١: علم المؤنث المنقول من المذكر. ٣٧
- فصل في تبيين غير المتمكن (المبنيّ): ٣٨
١: ما بني على السكون: مَنْ، ما، كم، قَطْ. ٣٩ - ٤١
٢:ما بني على الضم: قبلُ وبعدُ وأولُ، من علُ، المنادى المفرد المعرفة. ٤٢ - ٤٤
٣: ما بني على الفتح: أينَ وحيثَ وثَمَّ: ٤٤. أيَّانَ وكيفَ: ٤٥. ٤٤ - ٤٥
٤: ما بني على الكسر: هؤلاءِ، حَذامِ وقَطامِ، فَجارِ، لَكاعِ، جَيرِ. ٤٥ - ٤٨
- الفصل الرابع في تمثيل خواص الاسم: ٤٩
- دخول الجر عليه. ٤٩
- التنوين. ٥٠
- دخول لام التعريف عليه. ٥٢
- النعت. ٥٤
- التصغير. ٥٧
- التثنية والجمع. ٥٨
- فصل في تبيين حكم التثنية. ٦٠
- فصل في تبيين أحكام الجمعين: ٦٢
- الجمع المسلَّم وعلامات إعرابه. ٦٢
- الجمع المكسَّر وأقسامه. ٦٥
- ومن خواص الاسم: الدعاء. ٦٧
- الفصل الخامس في المعاني اللازمة للاسم دون الفعل والحرف: ٧٢
١: أن يكون مخبرًا عنه فاعلاً ومفعولاً ومبتدأ. ٧٢
٢: أن يضاف إليه اسم أو فعل. ٧٢
٣:أن يكون تمييزًا، وأن يكون مفعولاً لم يكن القصد أن يخبر عنه ٧٣

٤: وقوع معنى التعجب عليه. ٧٤
- الفصل السادس في كون الإعراب أصلا في الاسم دون الفعل. ٧٥
- **المقالة الثانية في حد الفعل وفصوله وخواصه:** ٨٤ - ١١٩
- حد الفعل وفصوله وخواصه. ٨٤
- الفصل الأول في تمثيل حد الفعل. ٨٤
- الفصل الثاني في مضارعة الفعل للزمان واختلاف أبنيته إليه. ٨٧
- الفصل الثالث في تعدي الفعل إلى الاسم وغير تعديه. ٩١
- فصل في الفرق بين الأفعال المتعدية. ٩٤
- فصل (ما يتعدى إلى مفعولين). ٩٦
- فصل في تبيان العلة المخرجة بعض الأفعال إلى بعض في العمل. ٩٦
- فصل (أقسام الأفعال المجازية). ٩٨
- فصل (التعدية بالهمزة). ١٠٤
- فصل (الفعل الذي يُحذف فاعله ينحط درجة من التعدي). ١٠٤
- الفصل الرابع في تمكنه وغير تمكنه. ١٠٦
- فصل (الفعل المعرب بالرفع خاصة). ١١٠
- فصل (القسم المبني: الفعل الماضي). ١١١
- فصل (القسم المبني على السكون: فعل الأمر). ١١٢
- فصل (القسم الممتنع من التصرف): ١١٣
- فعل التعجب. ١١٣
- نِعمَ وبِئسَ. ١١٤
- ليسَ. ١١٥
- عسى. ١١٦
- الفصل الخامس في تمثيل خواص الأفعال وعللها. ١١٩

- ...المقالة الثالثة في حكم الحرف ١٢٠-١٣٢
- [الفصل الأول: في حد الحرف وفصوله وخواصه ...] ؟
- [الفصل الثاني: في الحرف العامل ...] ؟
- الفصل الثالث في تمثيل الحرف العامل في الفعل. ١٢٣
- الفصل الرابع في الحرف الملغى عن العمل. ١٢٦
- الفصل الخامس في تمثيل المبني من الحروف على حركة أو سكون. ١٢٩

فهرس الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية	١٣٣
٢ - فهرس الشعر	١٣٤
٣ - فهرس الأعلام	١٣٥
٤ - فهرس الأمثال وبعض التراكيب والنماذج النحوية	١٣٦
٥ - فهرس المصادر والمراجع	١٤٠
٦ - فهرس الموضوعات	١٤٣

من إصدارات المؤلف لدى الدار

- ❖ التذييل والتكميل في شرح التسهيل. لأبي حيان الأندلسي (١-٦) (تحقيق)
- ❖ المسائل الشيرازيات لأبي علي الفارسي (مجلدان) (تحقيق)
- ❖ فهارس التراكيب النحوية في كتاب سيبويه (تأليف)
- ❖ كتاب مقاييس المقصور والممدود لأبي علي الفارسي (تحقيق)
- ❖ المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي (مجلد) (تحقيق)

إصدارات أخرى للدار

- ❖ نظرات لغوية في القرآن الكريم (مجلد)
أ. د. صالح بن حسين العايد
- ❖ الأحاديث والآثار الواردة في فضل اللغة العربية (مجلد)
د. أحمد بن عبدالله الباتلي
- ❖ المدخل لدراسة بلاغة أهل السنة
أ. د. محمد بن علي الصامل
- ❖ لباب الإعراب في تيسير النحو لعامة الطلاب
الشيخ فيصل آل مبارك
- ❖ من بلاغة المتشابه اللفظي في القرآن الكريم
أ. د. محمد بن علي الصامل